

مجلس الأمن القومي الأمريكي

الدور، الأساليب، القرارات

الفهرس

مقدمة

- أولاً: أساليب التنسيق قبل مجلس الأمن القومي: الحاجة إلى التنسيق بين الإدارات
- ثانياً: إنشاء مجلس الأمن القومي
- ثالثاً: عمل مجلس الأمن القومي
- رابعاً: إصلاح مجلس الأمن القومي
- خامساً: الاتصال التنفيذي وعبر الكونغرس بمجلس الأمن القومي
- سادساً: قرارات مجلس الامن القومي
- سابعاً: علاقة مجلس الامن القومي مع الرئيس
- ثامناً: الإدارة الداخلية للمجلس
- تاسعاً: الإطار القانوني والأخلاقي للمعلومات
- عاشراً: تضارب المصالح بين مختلف الوكالات في مجتمع الاستخبارات
- الحادي عشر: تعدد الاجهزة الاستخباراتية في الولايات المتحدة
- الثاني عشر: أدوار ومهام المجتمع الاستخباراتي الأمريكي (IC)

ترجمات: مقالات ودراسات مجلس الامن القومي

1. الرئيس والمجتمع الاستخباراتي: أهمية العلاقة /دان م. مونتييري، كاليفورنيا: كلية الدراسات العليا البحرية
2. التسييس الجديد للمجتمع الاستخباراتي الأمريكي/جون أ. جينتري
3. دراسات إصلاح مجتمع الاستخبارات الأمريكية منذ عام 1947/مايكل وارنر جيه. كينيث ماكدونالد/ابريل نيسان 2005.
4. استراتيجية مشاركة المعلومات في مجتمع الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية/تقرير
5. دليل ارشادي: فهم الاشراف على الاستخبارات /ايدان ويلز
6. مجلس الأمن القومي: أداة رئاسية لإدارة الأزمات/ أنتوني وانيس-سانت جون

مقدمة

تأسس مجلس الأمن القومي بموجب قانون في عام 1947 بهدف إنشاء هيئة مشتركة بين الإدارات لتقديم المشورة للرئيس بشأن مسائل الأمن القومي. وبشكل أكثر تحديداً، تم إنشاء مجلس الأمن القومي لدمج السياسات المحلية والخارجية والعسكرية المتعلقة بالأمن القومي، وتسهيل التعاون بين الخدمات العسكرية وغيرها من الإدارات والوكالات الحكومية في مسائل الأمن القومي. حالياً، الأعضاء القانونيون في مجلس الأمن القومي هم الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير الطاقة ووزير الخزانة. يشارك كبار المسؤولين الآخرين في مداوات مجلس الأمن القومي بناءً على طلب الرئيس، فمثلاً رئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير الاستخبارات الوطنية هم أيضاً مستشاران قانونيان.

تجدر الإشارة إلى أنّ مدير الاستخبارات الوطنية في الولايات المتحدة (DNI – Director of National Intelligence) ليس عضواً ثابتاً دائماً العضوية في مجلس الأمن القومي (NSC)، بل يشارك في اجتماعات المجلس عند الحاجة أو بناءً على دعوة من الرئيس أو مستشار الأمن القومي.

لتوضيح الصورة أكثر:

- الهيكل الأساسي لمجلس الأمن القومي الأميركي، بحسب القانون الرئاسي الأميركي (خصوصاً التوجيه الرئاسي للأمن القومي (NSPD) - ، يتكوّن من:
 - الرئيس
 - نائب الرئيس
 - وزير الخارجية
 - وزير الدفاع
 - وزير الطاقة (نظراً لدور وزارة الطاقة في إدارة الترسنة النووية)
 - مستشار الأمن القومي

المشاركون الدائمون (بصفتهم مستشارين وليس أعضاء مقررین):

- رئيس هيئة الأركان المشتركة
 - مدير الاستخبارات الوطنية (DNI)
- هنا موقعه: مستشار وليس صاحب قرار. حضوره يعتمد على جدول الأعمال.

ملاحظات مهمة:

- في بعض الإدارات (مثل إدارة أوباما)، كان مدير الاستخبارات الوطنية حاضراً بانتظام نظراً لأهمية التقارير الأمنية الاستخبارية في صناعة القرار.
- في إدارات أخرى (مثل إدارة ترامب)، تقلص حضوره أو اقتصر على ملفات معينة.

من الواضح أن الرئيس يمتلك سلطة اتخاذ القرار النهائي في السلطة التنفيذية. ومع ذلك، على مر السنين، برز موظفو مجلس الأمن القومي كعامل رئيسي في صياغة وتنفيذ سياسة الأمن القومي. وعلى نحو مماثل، لعب رئيس موظفي مجلس الأمن القومي، مستشار الأمن القومي، دورًا مهمًا، وأحيانًا عامًا للغاية، في صنع السياسات.

يلخص هذا التقرير تطور مجلس الأمن القومي منذ إنشائه حتى الوقت الحاضر:

لقد تباين تنظيم مجلس الأمن القومي وتأثيره بشكل كبير من إدارة إلى أخرى، بدءًا من الأنظمة ذات البنية الهيكلية الرسمية إلى فرق الخبراء غير المترابطة. وعلى الرغم من الاعتراف العالمي بأن موظفي مجلس الأمن القومي يجب أن يتم تنظيمهم لتلبية الأهداف وعادات العمل الخاصة بالرئيس الحالي، فإن تاريخ مجلس الأمن القومي يوفر أمثلة وافرة على مزايا وعيوب أنواع مختلفة من هياكل صنع السياسات.

لقد أصدر الكونجرس القانون الذي أنشأ مجلس الأمن القومي وقام بتغيير طبيعة عضويته على مر السنين. يخصص الكونجرس سنويًا الأموال لأنشطته، ولكن الكونجرس لا يتلقى بشكل روتيني شهادات بشأن مسائل جوهرية من مستشار الأمن القومي أو من موظفي مجلس الأمن القومي. تمت مناقشة المقترحات التي تتطلب تأكيد مجلس الشيوخ لمستشار الأمن ولكن لم يتم اعتمادها.

أولاً: أساليب التنسيق قبل مجلس الأمن القومي: الحاجة إلى التنسيق بين الإدارات

إن صنع السياسات الأمنية الوطنية الناجحة يعتمد على التحليل الدقيق للوضع الدولي، بما في ذلك العوامل الدبلوماسية والاقتصادية والاستخباراتية والعسكرية والمعنوية. واستناداً إلى تقييم شامل، يحاول القادة الحكوميون الفعالون تحقيق أهدافهم من خلال اختيار الأداة السياسية الأكثر ملاءمة، سواء كانت عسكرية أو دبلوماسية أو اقتصادية، أو قائمة على أجهزة الاستخبارات، أو مزيج من أكثر من أداة. وعلى الرغم من أن هذا النهج كان مثالياً طوال تاريخ العلاقات الدولية، إلا أن رؤساء الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية ركزوا في المقام الأول على المسائل الداخلية وافتقروا إلى الدعم التنظيمي لدمج سياسات الأمن القومي. واعتمدوا بدلاً من ذلك على الترتيبات المخصصة والمجموعات غير الرسمية من المستشارين. ومع ذلك، في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين، أدت تعقيدات الحرب العالمية والحاجة إلى العمل مع الحلفاء إلى إجراء عمليات أكثر تنظيماً لصنع القرار الأمني القومي لضمان تركيز جهود وزارات الخارجية والحرب والبحرية على نفس الأهداف. لقد كانت هناك حاجة واضحة بشكل متزايد إلى كيان تنظيمي لدعم الرئيس في النظر في العوامل المتعددة، العسكرية والدبلوماسية، التي كان لابد من مواجهتها أثناء الحرب وفي الأشهر

الأولى بعد الحرب، عندما كان لا بد من اتخاذ قرارات حاسمة بشأن مستقبل ألمانيا واليابان والعديد من البلدان الأخرى.

في سنوات ما بعد الحرب، تضمنت المسؤوليات العالمية المستمرة للولايات المتحدة الدبلوماسية النشطة والقوات العسكرية الضخمة ووكالات الاستخبارات المتطورة، بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية في أشكال مختلفة. واستجابة لهذه المسؤوليات المتطورة، أنشأت الولايات المتحدة آليات تنظيمية لتحليل البيئة الدولية وتحديد الأولويات والتوصية بخيارات السياسة المناسبة. وبعد أربعة عقود من الزمان، شهد نهاية الحرب الباردة ظهور مخاوف دولية جديدة، بما في ذلك التهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات، والتي استمرت في طلب التنسيق بين مختلف الإدارات والوكالات المعنية بسياسات الأمن القومي.

إن الآليات التنسيقية لتنفيذ السياسات هي في معظمها من ابتكارات السلطة التنفيذية، ولكنها تؤثر بشكل مباشر على الخيارات التي قد يُطلب من الكونجرس دعمها وتمويلها. وبالتالي فإن الكونجرس يهتم بالعمليات التي يتم من خلالها تحديد السياسات وأدوار المشاركين المختلفين. وقد يؤدي ضعف تنسيق سياسة الأمن القومي إلى دعوات إلى الكونجرس لاتخاذ إجراءات تنطوي على تكاليف كبيرة، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، ولكن نتائجها غير مؤكدة.

من ناحية أخرى، يمكن أن يساعد التنسيق الفعال في تحقيق أهداف السياسة بأقل الخسائر مع توفير الفرصة لتخصيص الموارد المادية لاحتياجات أخرى. حتى القرن العشرين، كان معظم تنسيق السياسة في الولايات المتحدة يتركز حول الرئيس، الذي كان الوسيلة الوحيدة تقريباً لمثل هذا التنسيق. ويعين الدستور الرئيس باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة الثانية، القسم 2) ويمنحه سلطات واسعة في مجالات الشؤون الخارجية (المادة الثانية، القسم 2)، وهي السلطات التي توسعت بشكل كبير في القرن العشرين. ونظراً للتدخلات الخارجية الأميركية المحدودة خلال المائة عام الأولى أو نحو ذلك بموجب الدستور، والحجم الصغير للقوات المسلحة، والعزلة الجغرافية النسبية، وغياب أي تهديد مباشر، فقد وفر الرئيس، أو وكلاؤه التنفيذيون في مجلس الوزراء، قاعدة تنسيقية كافية. ومع ذلك، فإن ظهور الحرب العالمية الأولى، التي مثلت جهداً عسكرياً حديثاً ومعقداً ينطوي على تنسيق محلي ودولي واسع النطاق، فرض مطالب جديدة على النظام لم يكن الرئيس وحده قادراً على تلبيتها. وفي عام 1916، تم إنشاء مجلس الدفاع الوطني بموجب قانون (قانون تخصيص الجيش لعام 1916). وقد عكس هذا المجلس مقترحات تعود إلى عام 1911 وتألف من وزراء الحرب والبحرية والداخلية والزراعة والتجارة والعمل. وقد سمح القانون للرئيس بتعيين لجنة استشارية من المتخصصين الخارجيين لمساعدة المجلس. وكان المقصود من مجلس الدفاع الوطني أن يكون بمثابة مجموعة تنسيق للتعبة الاقتصادية، كما يتضح من عضويته، التي استبعدت وزير الخارجية. كان من شأن انضمامه أن يمنح المجلس نطاقاً تنسيقياً أوسع بكثير. وعلاوة على ذلك، فإن القانون الذي سمح بذلك حد بشكل أساسي

من دور المجلس في قضايا التعبئة الاقتصادية. تم حل مجلس الدفاع الوطني في عام 1921، لكن ذلك وضع سابقة للجهود التنسيقية التي كانت مطلوبة في الحرب العالمية الثانية.

ظل الرئيس هو المنسق الوحيد للأمن القومي حتى عام 1938، عندما بدأت أزمة ما قبل الحرب في التفاقم، مما أدى إلى ظهور العديد من التهديدات الواسعة النطاق للولايات المتحدة غير المسلحة بشكل كافٍ. ردًا على التقارير التي تحدثت عن أنشطة المحور في أمريكا اللاتينية، اقترحت وزارة الخارجية عقد مؤتمرات بين الإدارات مع ممثلي وزارتي الحرب والبحرية. في أبريل 1938، اقترح وزير الخارجية كورديل هال رسميًا في رسالة إلى الرئيس فرانكلين روزفلت إنشاء لجنة دائمة تتألف من الضباط من الدرجة الثانية في الإدارات الثلاث، لأغراض الاتصال والتنسيق. وافق الرئيس على هذه الفكرة، وتم إنشاء لجنة الاتصال الدائمة، أو لجنة الاتصال كما كانت تسمى أيضًا، وكان أعضاؤها وكيل وزارة الخارجية ورئيس أركان الجيش ورئيس العمليات البحرية. كانت لجنة الاتصال الدائمة أول جهد مهم نحو الاتصال والتنسيق بين الإدارات، على الرغم من أن عملها في هذا المجال كان محدودًا وغير متساوٍ. لقد ركزت لجنة الاتصال جهودها بشكل كبير على المشاكل في أميركا اللاتينية، وكانت تجتمع بشكل غير منتظم. ورغم أنها عززت بعض الدراسات الجديرة بالاهتمام أثناء الأزمة التي أعقبت سقوط فرنسا، إلا أنها سرعان ما حلت محلها أنماط تنسيقية أخرى. فقد كانت بمثابة منتدى لتبادل المعلومات أكثر من كونها هيئة تنسيقية وتوجيهية جديدة.

وقد تطورت آلية تنسيق غير رسمية، والتي كانت مكملة للجنة الاتصال الدائمة، خلال الاجتماعات الأسبوعية التي أنشأها وزير الحرب هنري ل. ستيمسون، الذي تولى منصبه في يونيو/حزيران 1940. وقد رتب ستيمسون غداءات أسبوعية مع نظيره في البحرية، فرانك نوكس، وكورديل هال، ولكن هذه الاجتماعات لم تلبى بشكل كامل الاحتياجات التنسيقية المتزايدة للحكومة في زمن الحرب.

في مايو/أيار 1940، استخدم الرئيس روزفلت سابقة قانون عام 1916 وأنشأ المجلس الاستشاري للدفاع الوطني، الذي يتألف من مواطنين عاديين يتمتعون بخبرة في قطاعات اقتصادية محددة. وكما كان الحال مع مجلس الدفاع الوطني السابق، تم تنظيم المجلس الاستشاري للدفاع الوطني للتعامل مع مشاكل التعبئة الاقتصادية؛ وبحلول نهاية العام، أفسح المجال لمنظمة أخرى في سلسلة من هذه المجموعات.

خلال الحرب، تم تشكيل عدد من اللجان المشتركة بين الإدارات للتعامل مع قضايا مختلفة، وفي حين ساعدت هذه اللجان في تحقيق التنسيق، إلا أنها عانت من مشكلتين. أولاً، كان تعددها إلى حد ما مضاداً لفعالية للتنسيق، ولا تزال تمثل نهجاً مجزأً لهذه القضايا. ثانياً، والأهم من ذلك، لم تكن هذه اللجان في كثير من الحالات تقدم المشورة للرئيس بشكل مباشر، بل كانت تقدم المشورة لمستشاريه. وعلى الرغم من أن تعددها وتداخلها المحتمل يناسب أساليب العمل المفضلة لدى روزفلت، إلا أنها لم تمثل التنسيق على مستوى القمة. أدار

روزفلت الحرب إلى حد كبير من خلال هيئة الأركان المشتركة، التي كانت آنذاك مجموعة مؤقتة وفعلية، ومن خلال مستشارين رئيسيين مثل هاري هوبكنز وجيمس ف. بيرنز، ومن خلال ارتباطه الشخصي برئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل.

ومع ذلك، تطورت الاجتماعات الأسبوعية التي رتبها ستيمسون إلى هيئة تنسيقية مهمة بحلول عام 1945، مع الإنشاء الرسمي للجنة تنسيق الدولة والحرب والبحرية (SWNCC). كان لدى SWNCC أمانتها الخاصة وعدد من اللجان الفرعية الإقليمية والموضوعية؛ وكان أعضاؤها مساعدين للأمناء في كل إدارة ذات صلة. كان دور أعضاء SWNCC هو مساعدة رؤسائهم في الأمور السياسية والعسكرية، وتنسيق وجهات نظر الإدارات الثلاثة. كانت SWNCC تحسناً كبيراً في الاتصال المدني العسكري، وتوافقت جيداً مع نظام JCS¹؛ ولكن اللجنة لم تهتم بالمسائل الأساسية المتعلقة بالسياسة الوطنية خلال الأشهر الأولى من الحرب الباردة. وقد عملت اللجنة حتى نهاية الحرب وما بعدها، لتصبح لجنة تنسيق الدولة والجيش والبحرية والقوات الجوية بعد قانون الأمن القومي لعام 1947. وتم حلها في عام 1949، حيث حل محلها مجلس الأمن القومي.

إن إنشاء اللجنة، في نهاية الحرب تقريباً، واستمرار وجودها بعد استسلام ألمانيا واليابان، يعكس الوعي المتزايد داخل الحكومة الفيدرالية بضرورة وجود وسائل أفضل للتنسيق. لقد عكس نظام الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير أساليب العمل المفضلة للرئيس روزفلت، الذي اعتمد على المشاورات غير الرسمية مع مختلف المستشارين بالإضافة إلى هيكل هيئة

¹ نظام JCS (هو اختصار لـ Joint Chiefs of Staff)، ويُترجم إلى اللغة العربية بـ:هيئة الأركان المشتركة وهي الهيئة العسكرية العليا في الولايات المتحدة، وتضم كبار القادة من مختلف فروع القوات المسلحة الأميركية، وتعمل كمستشار عسكري رئيسي للرئيس ووزير الدفاع ومجلس الأمن القومي. وتتكون هذه الهيئة من:

- رئيس هيئة الأركان المشتركة
- نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة
- قادة أفرع الجيش الأمريكي:
 - قائد الجيش (Army)
 - قائد البحرية (Navy)
 - قائد سلاح الجو (Air Force)
 - قائد قوات مشاة البحرية (Marines)
 - مؤخرًا: قائد القوات الفضائية (Space Force)
 - وقائد خفر السواحل (في أوقات معينة)

أما وظيفتها فهي:

- تقديم المشورة العسكرية للقيادة السياسية
- تنسيق العمليات العسكرية المشتركة
- صياغة الخطط الاستراتيجية والدفاعية

الأركان المشتركة. ولكن المطالب المعقدة التي فرضتها الحرب العالمية وعالم ما بعد الحرب جعلت هذا النظام غير كاف، وكان هناك اعتراف عام بأن العودة إلى النظام البسيط والمحدود الذي كان سائداً قبل الحرب لن يكون ممكناً إذا كانت الولايات المتحدة تريد الاستفادة من الفرص التي طرأت بسبب الحرب وما بعدها.

ثانياً: إنشاء مجلس الأمن القومي

لم يتم إنشاء مجلس الأمن القومي بشكل مستقل، بل كجزء من إعادة هيكلة كاملة لجهاز الأمن القومي بأكمله - المدني والعسكري، بما في ذلك جهود الاستخبارات - كما تم إنجازه في قانون الأمن القومي لعام 1947. وبالتالي، فإن عزل إنشاء مجلس الأمن القومي عن عملية إعادة التنظيم الأوسع نطاقاً أمر صعب، خاصة وأن مجلس الأمن القومي كان أقل إثارة للجدل من توحيد الجيش وبالتالي جذب اهتماماً أقل.

في وقت مبكر من عام 1943، اقترح الجنرال جورج سي مارشال، رئيس أركان الجيش، تقييم احتمال إنشاء مؤسسة عسكرية موحدة. بدأ الكونجرس في النظر في هذه الفكرة لأول مرة في عام 1944، حيث أبدى الجيش اهتماماً وبرزت معارضة البحرية للفكرة. وبناء على طلب البحرية، تم تأجيل هذه التحقيقات حتى عام 1945، على الرغم من أنه بحلول ذلك الوقت كان من الواضح لوزير البحرية جيمس فورستال أن الرئيس ترومان، الذي جاء إلى البيت الأبيض بعد وفاة الرئيس روزفلت في أبريل 1945، يفضل نوعاً ما من إعادة التنظيم. كان فورستال يعتقد أن المعارضة الصريحة لن تكون موفقة مرضياً للبحرية. كما أدرك أنه يجب تضمين وزارة الخارجية في أي جهاز جديد للأمن القومي. لذلك، طلب من فرديناند إبيرستادت، وهو محامٍ ومصرفي بارز في نيويورك شغل العديد من المناصب العليا في السلطة التنفيذية، التحقيق في القضية.

فيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمن القومي، كان السؤال الرئيسي الذي طرحه فورستال على إبيرستادت هو، ما هو شكل التنظيم الذي يجب إنشاؤه والحفاظ عليه بعد الحرب لتمكين الخدمات العسكرية وغيرها من الإدارات والوكالات الحكومية من توفير وحماية أمننا القومي بشكل أكثر فعالية؟ وقد غطت استجابة إبيرستادت لهذا السؤال المؤسسة العسكرية، حيث فضل ثلاث إدارات منفصلة واستمرار هيئة الأركان المشتركة، فضلاً عن المجال المدني، حيث اقترح تشكيل هيئتين رئيسيتين جديدتين "لتنسيق كل هذه العناصر [المدنية والعسكرية]". وأطلق إبيرستادت على هاتين الهيئتين اسم مجلس الأمن القومي ومجلس موارد الأمن القومي. وكان مجلس الأمن القومي يتألف من الرئيس ووزراء الخارجية والإدارات العسكرية الثلاث وهيئة الأركان المشتركة "الحاضرة" ورئيس مجلس موارد الأمن القومي. كما فضل إبيرستادت إنشاء وكالة استخبارات مركزية تحت إشراف مجلس الأمن القومي.

ومن الواضح أن توصيات إبيرستادت كانت تنبئ بجهاز الأمن القومي في نهاية المطاف، باستثناء وزارة الدفاع الموحدة. كما كان مجلس الأمن القومي نقطة تقاوض مفيدة لفورستال

مع الجيش، حيث وصف إبيرستادت إحدى وظائفه بأنها "بناء الدعم الشعبي للسياسات الخارجية والعسكرية الواضحة والمتسقة والفعّالة". وهذا من شأنه أن يروق لجميع القوى العسكرية عندما تتذكر سنوات ما قبل الحرب الهزيلة وغير الآمنة.

واستمرت المفاوضات بين الحرب والبحرية حول شكل إعادة التنظيم طوال عام 1946 وحتى عام 1947. ومع ذلك، فإن شكلاً من أشكال التنسيق المركزي، الذي يُطلق عليه مؤقتاً مجلس الدفاع المشترك، لم يكن أحد القضايا المثيرة للجدال. وبحلول نهاية مايو 1946، تم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه النقطة والعديد من النقاط الأخرى، وبحلول نهاية العام، اتفق الجانبان على تكوين الهيئة التنسيقية الجديدة.

إن إنشاء مجلس الأمن القومي كان أحد أقل أقسام قانون الأمن القومي إثارة للجدال، وبالتالي لم يحظ باهتمام كبير مقارنة بالمفهوم الأساسي لوزارة عسكرية واحدة، والذي دار حوله معظم النقاش في الكونجرس.

لقد كان مفهوم المنظمة المنتظمة والدائمة لتنسيق سياسة الأمن القومي مقبولاً على نطاق واسع في الكونجرس كما كان مقبولاً في السلطة التنفيذية. وعندما تم النظر في مجلس الأمن القومي في المناقشة، كانت القضايا الرئيسية هي آليات المنظمة الجديدة، وعضويتها، وضمانات أنها ستكون منظمة مدنية ولن تهيمن عليها السكرتاريا الجديدة للمؤسسة العسكرية الوطنية، وما إذا كانت المناصب المستقبلية في مجلس الأمن القومي ستخضع لموافقة مجلس الشيوخ.

تم إنشاء مجلس الأمن القومي بموجب قانون الأمن القومي، الذي وقعه الرئيس في 26 يوليو 1947. يظهر مجلس الأمن القومي في القسم 101 من العنوان الأول، تنسيق الأمن القومي، والغرض منه هو كما يلي:

(أ) تكون وظيفة المجلس تقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق بدمج السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المتعلقة بالأمن القومي لتمكين الخدمات العسكرية والوزارات والوكالات الحكومية الأخرى من التعاون بشكل أكثر فعالية في الأمور المتعلقة بالأمن القومي.

(ب) بالإضافة إلى أداء مثل هذه الوظائف الأخرى التي قد يوجهها الرئيس، لغرض تنسيق سياسات ووظائف الإدارات والوكالات الحكومية المتعلقة بالأمن القومي بشكل أكثر فعالية، يكون من واجب المجلس، وفقاً لتوجيهات الرئيس:

1. تقييم وتقدير أهداف والتزامات ومخاطر الولايات المتحدة فيما يتعلق بقوتنا العسكرية الفعلية والمحتملة، لصالح الأمن القومي، لغرض تقديم توصيات إلى الرئيس فيما يتعلق بذلك.

2. النظر في السياسات المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك للإدارات والوكالات الحكومية المعنية بالأمن القومي، وتقديم توصيات إلى الرئيس فيما يتعلق بذلك.

(د) يقدم المجلس، من وقت لآخر، مثل هذه التوصيات، ومثل هذه التقارير الأخرى إلى الرئيس كما يراه مناسباً أو كما قد يطلب الرئيس.

تم تعيين المسؤولين التاليين كأعضاء في مجلس الأمن القومي: الرئيس؛ وزراء الخارجية والدفاع والجيش والبحرية والقوات الجوية؛ ورئيس مجلس موارد الأمن القومي.

كان بوسع الرئيس أن يعين الضباط التاليين كأعضاء "من وقت لآخر":

- أمناء الإدارات التنفيذية الأخرى ورؤساء مجلس الذخائر ومجلس البحث والتطوير.
- وكان أي توسع آخر يتطلب موافقة مجلس الشيوخ.
- وقد تم تزويد مجلس الأمن القومي بطاقم يرأسه أمين تنفيذي مدني، يعينه الرئيس.
- كما أنشأ قانون الأمن القومي وكالة الاستخبارات المركزية تحت إشراف مجلس الأمن القومي، ولكن لم يتم تعيين مدير الاستخبارات المركزية كعضو في مجلس الأمن القومي.
- كما أنشأ القانون مؤسسة عسكرية وطنية، مع ثلاث إدارات تنفيذية (الجيش والبحرية والقوات الجوية) تحت إشراف وزير الدفاع.

كان من ضمن أحكام قانون الأمن القومي افتراض أن مجلس الأمن القومي سوف يضطلع بدور في ضمان قدرة القاعدة الصناعية الأميركية على دعم استراتيجيات الأمن القومي. وقد تم منح رئيس مجلس موارد الأمن القومي، الذي تم إنشاؤه بموجب نفس القانون للتعامل بشكل مباشر مع قضايا القاعدة الصناعية والتعبئة المدنية، مقعداً في مجلس الأمن القومي. ومع ذلك، أثبتت هذه الترتيبات على مر السنين أنها غير مرضية وتم نقل قضايا التعبئة الدفاعية والدفاع المدني إلى وكالات فيدرالية أخرى واقتصرت عضوية مجلس الأمن القومي على الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع. وبالتالي، تطورت الحاجة إلى كيان تنسيقي كان يُنظر إليه في البداية على أنه يركز على قضايا التعبئة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى إلى كيان يتعامل مع الموضوعات الأكثر ديمومة لما أصبح يُعرف باسم سياسة الأمن القومي.

وقد أدى إنشاء مجلس الأمن القومي إلى تحسين أساليب التنسيق والتنظيم السابقة، حيث جمع كبار الموظفين الدبلوماسيين والعسكريين وموظفي الموارد مع الرئيس. إن إضافة وكالة الاستخبارات المركزية، التابعة لمجلس الأمن القومي، وفرت أيضاً المعلومات الاستخباراتية والتحليلات اللازمة لمجلس الأمن القومي حتى يتمكن من مواكبة الأحداث والاتجاهات. كما أن الطبيعة المتغيرة لتنظيمه وتعيينه كهيئة استشارية للرئيس تعني أيضاً أن مجلس الأمن القومي كان منظمة قابلة للتغيير، ويمكن استخدامه كما يرى كل رئيس مناسباً. وبالتالي فإن استخدامه وبنيته الداخلية وتأثيره النهائي سوف يعتمد بشكل مباشر على أسلوب ورغبات الرئيس.

ثالثاً: عمل مجلس الأمن القومي

وفقاً للعنوان 50، قانون الولايات المتحدة، المادة 3021، فإن مجلس الأمن القومي اليوم لديه أربع وظائف أساسية:

1. تقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق بدمج السياسات المحلية والخارجية والعسكرية المتعلقة بالأمن القومي لتمكين القوات المسلحة والوزارات والوكالات الأخرى في حكومة الولايات المتحدة من التعاون بشكل أكثر فعالية في المسائل المتعلقة بالأمن القومي؛
2. تقييم وتقدير أهداف الولايات المتحدة والتزاماتها ومخاطرها فيما يتصل بالقوة العسكرية الفعلية والمحتملة للولايات المتحدة، وتقديم توصيات بشأنها إلى الرئيس.
3. تقديم توصيات إلى الرئيس بشأن السياسات المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك بين الوزارات والوكالات التابعة للحكومة الأمريكية المعنية بالأمن القومي.
4. تنسيق استجابة الحكومة الأمريكية للعمليات والحملات الخبيثة للنفوذ الأجنبي، دون تولي السلطة العملياتية.

منذ إنشائه في عام 1947، تطور مجلس الأمن القومي والمؤسسات التي تدعمه من اجتماع قانوني لمسؤولين على مستوى مجلس الوزراء إلى نظام معقد من التنسيق والفصل وفي بعض الحالات صياغة (كما في حالة كيسنجر كمستشار للأمن القومي) للسياسات بين الإدارات والوكالات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، عندما يشير الأفراد إلى "مجلس الأمن القومي"، فإنهم يشيرون بشكل مختلف إلى هيئة صنع القرار التي تم إنشاؤها بموجب قانون الأمن القومي لعام 1947، أو الموظفين الذين يدعمون هيئة صنع القرار هذه، أو العمليات التي يستخدمها البيت الأبيض لمناقشة القرارات والفصل فيها عبر مختلف وكالات السلطة التنفيذية.

- مجلس الأمن القومي هو الهيئة الاستشارية القانونية للرئيس بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الوطني والدولي. وفقاً للعنوان 50 من قانون الولايات المتحدة §3021. الأعضاء القانونيون لمجلس الأمن القومي هم الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير الخزانة ووزير الطاقة.
- يشارك كبار المسؤولين الآخرين، بما في ذلك مستشار الأمن القومي، في مداورات مجلس الأمن القومي بناءً على طلب الرئيس. رئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير الاستخبارات الوطنية هما المستشاران القانونيان لمجلس الأمن القومي.
- يرأس مجلس الأمن القومي الرئيس.
- يتم تنسيق أنشطة مجلس الأمن القومي وتوجيهها من قبل مستشار الأمن القومي المعين من قبل الرئيس. وهم مدعومون من قبل طاقم الأمن القومي (NSS)، أو طاقم مجلس الأمن القومي) الذي يتألف من موظفين دائمين في المكتب التنفيذي للرئيس وموظفين من وكالات حكومية أخرى يخدمون في مهام مؤقتة. يتم تنظيمه في مكاتب تركز على

مجموعة متنوعة من القضايا الاستراتيجية طويلة الأجل ومجموعات العمل المخصصة التي تعالج الموضوعات الناشئة.

- يقوم كل رئيس بتكوين مجلس الأمن القومي لمعالجة المخاطر التي تهدد مصالح الأمن العالمي للولايات المتحدة وفقاً لأولويات السياسة المحددة. لقد تباين حجم طاقم مجلس الأمن القومي ونسبة المعينين السياسيين إلى الموظفين المكلفين بالخدمة مع كل إدارة. ففي القانون رقم 114-328، قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2017، حدد الكونجرس عدد الأفراد المعينين بالسياسات الذين يخدمون في طاقم مجلس الأمن القومي بمائتي شخص. وخلال إدارة أوباما، تم دمج طاقم لجنة الأمن الداخلي وطاقم مجلس الأمن القومي في منظمة واحدة تسمى طاقم الأمن القومي.
- لجان اتخاذ القرار. يتطلب تنسيق وإدارة شؤون الأمن القومي للولايات المتحدة تنسيقاً ومناقشة روتينية بين الإدارات والوكالات ذات الصلة. لذلك أنشأت معظم الإدارات نظاماً هرمياً من اللجان المصممة لمناقشة، واتخاذ القرارات عند الاقتضاء، بشأن مسائل الأمن القومي. تجتمع هذه اللجان بشكل متكرر حسب ما يراه البيت الأبيض ضرورياً.
- إن تصميم وتكوين هيكل اللجنة هو من اختصاص الرئيس، لكن النهج غالباً ما يتضمن بعض المتغيرات التالية:

✓ لجنة المديرين (PC) هي مستوى أدنى من مجلس الأمن القومي، يعقدها مستشار الأمن القومي. لا يلزم أن تشمل لجنة المديرين جميع أعضاء مجلس الأمن القومي القانونيين، لكنها تشمل عموماً رؤساء الإدارات أو الوكالات المعنية بالموضوع الذي تتم مناقشته في اجتماع معين.

✓ يتم عقد لجنة النواب (DC) من قبل نائب مستشار الأمن القومي، وتشمل عموماً نواب رؤساء الإدارات (أي نائب وزير الدفاع أو نائب وزير الخارجية) المعينين بالموضوع الذي تتم مناقشته في اجتماع معين.

✓ يتم إنشاء لجان السياسة بين الوكالات (IPCs) من قبل مستشار الأمن القومي بالتشاور مع لجنة النواب وهي مسؤولة عن الإدارة اليومية لمسائل الأمن القومي في منطقة أو موضوع معين على مستوى مساعد الوزير من الوكالات ذات الصلة.

ويرأس هذه اللجان أعضاء من هيئة الأمن القومي الذين تكون محافظتهم الموضوعية ذات صلة بالقضية المطروحة. استخدمت الإدارات المختلفة عناوين مختلفة لهذه اللجان؛ في عهد الرئيس ترامب، أطلق على هذا المنتدى اسم لجنة تنسيق السياسات. هناك أيضاً مناصب أخرى مسماة في مجلس الأمن القومي، وهناك حالياً مناصبان داخل مجلس الأمن القومي أنشأهما الكونجرس:

- المستشار الخاص للرئيس بشأن الحريات الدينية الدولية. أنشئ بموجب القانون العام 105-277. وفقاً للعنوان 50 من قانون الولايات المتحدة، يجب أن يعمل المستشار الخاص "كمورد لمسؤولي السلطة التنفيذية، وتجميع المعلومات والحفاظ عليها بشأن

الحقائق والظروف المحيطة بانتهاكات الحرية الدينية (كما هو محدد في القسم 6402 من العنوان 22)، وتقديم توصيات سياسية. يجب أن يعمل المستشار الخاص كحلقة وصل مع السفير العام للحرية الدينية الدولية، ولجنة الولايات المتحدة للحرية الدينية الدولية، والكونجرس، وكما هو مستحسن، المنظمات الدينية غير الحكومية. يجب أن يكون المنصب مماثلاً لمنصب مدير داخل المكتب التنفيذي للرئيس."

● منسق مكافحة عمليات وحملات النفوذ الأجنبي الخبيث. أنشئ بموجب القانون العام 232-115 § 1043(a)(2). يجب أن يكون هذا الفرد موظفًا في الأمن القومي ويتم تعيينه من قبل الرئيس باعتباره "مسؤولاً عن تنسيق العملية بين الوكالات لمكافحة عمليات وحملات النفوذ الأجنبي الخبيث" ويطلب منه إطلاع الكونجرس على مسؤوليات وأنشطة الموظفين مرتين على الأقل سنويًا.

وبشكل عام، صُمم مجلس الأمن القومي وعملياته ومؤسساته الداعمة بحيث يكون مرناً، وبالتالي يمنح الرئيس أقصى قدر من الحرية لإنشاء هيئة استشارية أمنية تناسب أسلوبه الفريد في اتخاذ القرار. وبصرف النظر عن تخصيص الميزانية السنوية لمجلس الأمن القومي، فإن الكونجرس لا يمارس سوى قدر ضئيل من الرقابة على المكتب التنفيذي للرئيس، ونظام مجلس الأمن القومي على وجه الخصوص، وذلك بسبب حقيقة مفادها أن معظم المناصب المتعلقة بالأمن القومي داخل البيت الأبيض نفسه (على النقيض من المستويات العليا في الوزارات والوكالات) لا تخضع حالياً لنصيحة وموافقة مجلس الشيوخ. وقد زعم بعض المراقبين على مر السنين أن منصب مستشار الأمن القومي يجب أن يخضع لموافقة مجلس الشيوخ وأن يكون متاحاً للإدلاء بشهادته أمام لجان الكونجرس، كما هو الحال بالنسبة للمسؤولين من الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى. ويزعم آخرون أن الرئيس يحق له الحصول على المشورة السرية من موظفيه المباشرين.

يتمتع الرؤساء بحرية هيكلية مجلس الأمن القومي واستخدامه كما يرون مناسباً. وفي الممارسة العملية، تمتد أنشطة موظفي مجلس الأمن القومي الآن إلى ما هو أبعد من تقديم المشورة السياسية. أولاً، كما يلاحظ أحد المسؤولين السابقين في مجلس الأمن القومي، "غالباً ما تكون مشاركة البيت الأبيض ضرورية للتنفيذ الدقيق للسياسة، وخاصة عندما تكون السرية مطلوبة لأداء مهام دقيقة". ثانياً، أدى ارتفاع الأهمية الاستراتيجية للتهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات، جنباً إلى جنب مع الحملات العسكرية بعد الحرب الباردة في البلقان والعراق وأفغانستان، إلى ضرورة استجابات "كاملة للحكومة" تستفيد من الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والتنموية من مجموعة متنوعة من الوكالات الحكومية الأمريكية المختلفة. إن مجلس الأمن القومي يتولى في كثير من الأحيان تنسيق مثل هذه الاستجابات، ومع تزايد تعقيد البيئة الأمنية الدولية، أصبحت الاستجابات الحكومية الشاملة للأزمات الفردية أكثر تواتراً، الأمر الذي أدى إلى زيادة مشاركة مجلس الأمن القومي. ويؤدي هذا الدور المتوسع إلى دفع العديد من العلماء والممارسين إلى التساؤل حول الحجم والنطاق والدور المناسبين لمجلس الأمن القومي.

رابعاً: إصلاح مجلس الأمن القومي

في الوقت الحالي، هناك مدرستان فكريتان أساسيتان فيما يتصل بأنواع الإصلاحات الضرورية. وتعكس إحدى النظريتين تجربة الولايات المتحدة أثناء الحروب في العراق وأفغانستان وتؤكد أن قضايا التنسيق بين الوكالات منعت الولايات المتحدة من تعزيز المكاسب بعد تحقيق نجاحات عسكرية تكتيكية. ويتطلب تحقيق التأثيرات المرغوبة للحملة قدراً أعظم من التزام والتكامل بين أدوات القوة الوطنية. ووفقاً لهذه النظرة، فإن قدراً كبيراً من التزام السياسي المطلوب يحدث الآن في مجلس الأمن القومي وليس على مستويات أدنى بسبب عدم كفاية آليات التنسيق بين الوكالات.

في غياب الإصلاح الهادف بين الوكالات، نما حجم مجلس الأمن القومي من أجل المساعدة في إدارة السياسة الأميركية في عصر يتسم بتعقيد أكبر وتخفيف "جمود" السياسة بين الوكالات. وبموجب هذه المدرسة الفكرية، فإن تحديد حجم ونطاق مجلس الأمن القومي يتطلب تشريعاً أشبه بقانون إصلاح الدفاع الذي أقره جولدووتر-نيكولز في عام 1986، وذلك لتعزيز التنسيق الأفضل بين إدارات السلطة التنفيذية) انظر تقرير مركز أبحاث الكونجرس رقم R44474 ، جولدووتر-نيكولز: إصلاح الدفاع وقضايا الكونجرس، بقلم كاثلين جيه ماكينيس.

ويعتقد آخرون أن زيادة عدد موظفي مجلس الأمن القومي في حد ذاته هو ما يدفع المنظمة إلى تولي أدوار "عملية" غير مناسبة، نظراً لولاية مجلس الأمن القومي لمساعدة الرئيس في صياغة الاستراتيجية ومراقبة تنفيذها. ويشير هؤلاء المراقبون إلى حقيقة مفادها أن متوسط عدد موظفي مجلس الأمن القومي في أوائل التسعينيات في عهد إدارة جورج بوش الأب كان نحو 50 شخصاً؛ وعلى النقيض من ذلك، يتألف مجلس الأمن القومي الحالي من 300 إلى 400 شخص، على الرغم من أن مجلس الأمن القومي قلص حجمه بنسبة 10% خلال السنوات الأخيرة من إدارة أوباما. ووفقاً لهذا الرأي، فإن العدد الكبير نسبياً من الموظفين (مقارنة بالإدارات السابقة) أدى إلى "الإدارة الجزئية" لأنشطة الإدارات في السلطة التنفيذية، غالباً من قبل موظفين صغار نسبياً. ولذلك يعتقد البعض أنه من أجل إرغام هيئة الأمن القومي على التركيز على مسؤولياتها الأساسية والاستراتيجية، فينبغي الحد من حجمها.

خامساً: الاتصال التنفيذي وعبر الكونغرس بمجلس الأمن القومي

باعتباره جزءاً من المكتب التنفيذي للرئيس، لا تربط مجلس الأمن القومي نفس العلاقة بالكونجرس ولجانه التي تربط الوزارات والوكالات الأعضاء. فمعظم الإحاطات بشأن المسائل الاستخباراتية يتولى تنفيذها مدير الاستخبارات الوطنية؛ وتأتي المعلومات المتعلقة

بالمسائل الدبلوماسية والعسكرية في المقام الأول من وزارتي الخارجية والدفاع. وكما ذكرنا أعلاه، لا يخضع مستشار الأمن القومي للموافقة من قبل مجلس الشيوخ.

على مر السنين، كان هناك عدد كبير من جلسات الاستماع والتقارير في الكونجرس المتعلقة بمجلس الأمن القومي. ومع ذلك، كان العديد منها يتعلق بموضوعات غريبة في فترة معينة:

- التفتت على موظفي مجلس الأمن القومي بأمر من هنري كيسنجر، ونقل وثائق مجلس الأمن القومي دون تصريح إلى مسؤولين في هيئة الأركان المشتركة، والمعلومات حول تنظيم القاعدة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. في الآونة الأخيرة، كجزء من مداوالات قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2017، فحص الكونجرس الحجم المناسب لموظفي مجلس الأمن القومي، وما إذا كان "يدير" بشكل غير ملائم عمليات الإدارات التي يشرف عليها.
- غالبًا ما تُعقد جلسات استماع سنوية بشأن ميزانية مجلس الأمن القومي، كما عُقدت جلسات استماع عرضية بشأن تنظيم وإجراءات مجلس الأمن القومي. قليل جدًا من هذه الجلسات والتقارير كانت بمثابة إحاطات للكونجرس بشأن القضايا الحالية التي ربما كان مجلس الأمن القومي ينظر فيها.

تتم معالجة مخصصات مجلس الأمن القومي من قبل اللجان الفرعية للخدمات المالية والحكومة العامة في مجلس النواب ولجان المخصصات بمجلس الشيوخ. دور الكونجرس في مسائل مجلس الأمن القومي وعلاقته بمجلس الأمن القومي محدود. وكما ذكر أعلاه، لا يوافق مجلس الشيوخ على تعيين مستشار الأمن القومي، على الرغم من أنه يؤكد أعضاء مجلس الأمن القومي القانونيين. يتمتع الكونجرس بسلطة تعيين تلك المناصب التي يجب أن يكون لها عضوية قانونية في مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى السلطة الميزانية على مجلس الأمن القومي. في عام 2007، كجزء من قانون استقلال الطاقة والأمن لعام 2007 (P.L. 110-140, §932)، أضاف الكونجرس وزير الطاقة إلى مجلس الأمن القومي. ومع ذلك، وعلى الرغم من الأحكام التشريعية التي تم سنها كجزء من P.L. 114-328، فإن الكونجرس ليس له رأي مباشر في مسائل تنظيم مجلس الأمن القومي أو إجراءاته أو دوره أو نفوذه، على الرغم من عقد عدد من جلسات الاستماع حول هذه الموضوعات.

لا يعد مجلس الأمن القومي مصدرًا أساسيًا ومنتظمًا لمعلومات الأمن القومي للكونجرس: يتم توفير معلومات الأمن القومي في الغالب من قبل تلك الإدارات والوكالات الممثلة في مجلس الأمن القومي. نادرًا ما يشهد مجلس الأمن القومي، بصفته كيانًا مؤسسيًا، أمام الكونجرس أو يطلعه على أسئلة جوهرية، على الرغم من تقديم إحاطات غير رسمية خلال بعض الإدارات.

سادسًا: قرارات مجلس الامن القومي:

قرارات مجلس الأمن القومي الأمريكي أصبحت مؤثرة وتأسيسية بسبب عدة عوامل رئيسية:

- 1. التطور التاريخي :** منذ تأسيسه في عام 1947، أصبح مجلس الأمن القومي (NSC) أحد الأجهزة الرئيسية في صناعة السياسة الخارجية والأمن القومي في الولايات المتحدة. مع مرور الوقت، توسعت صلاحياته وأصبح له دور محوري في تحديد الإستراتيجيات الكبرى للأمن القومي الأمريكي.
- 2. الهيكل التنظيمي والتكامل :** يتكون المجلس من مجموعة متنوعة من الأعضاء، بما في ذلك الرئيس، نائب الرئيس، وزراء الدفاع والخارجية، وكذلك مستشار الأمن القومي، الذي له دور بارز في التنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية. هذا الهيكل يعزز من القدرة على اتخاذ قرارات موحدة ومدروسة، مما يجعل القرارات أكثر تأثيرًا.
- 3. التركيز على الأمن القومي :** في عالم مليء بالتحديات الأمنية والسياسية العالمية، أصبح مجلس الأمن القومي مركزاً رئيسياً لتنسيق الردود على التهديدات مثل الإرهاب، الأسلحة النووية، والهجمات السيبرانية. هذه القضايا تستدعي اتخاذ قرارات سريعة، غالباً ما تكون حاسمة.
- 4. النقل السريع للمعلومات والاتصالات :** تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سمح لمجلس الأمن القومي بأن يكون أكثر فعالية في تجميع وتحليل البيانات من مختلف الوكالات والموارد، مما يساهم في اتخاذ قرارات مؤثرة وسريعة.
- 5. التفاعل مع الكونغرس :** على الرغم من أن المجلس يتخذ قرارات سياسية وأمنية هامة، إلا أن بعض هذه القرارات تُعرض على الكونغرس للموافقة أو المراجعة، مما يساهم في تعزيز قوتها ومصداقيتها.

هذه العوامل مجتمعة تجعل من قرارات مجلس الأمن القومي الأمريكي قرارات مؤثرة ليس فقط على المستوى المحلي، بل على مستوى العالم أيضاً.

سابعاً: علاقة مجلس الامن القومي مع الرئيس

علاقة مجلس الأمن القومي الأمريكي (NSC) مع الرئيس هي علاقة رئيسية وحيوية، حيث يعتبر المجلس بمثابة مستشار رئيسي للرئيس في مسائل الأمن القومي والسياسة الخارجية. هذه العلاقة تتسم بعدة جوانب هامة:

- 1. دور المجلس كمستشار :** الرئيس هو رئيس مجلس الأمن القومي، لكن دوره في المجلس يختلف باختلاف الرئيس. في كثير من الحالات، يعتمد الرئيس بشكل كبير على مستشار الأمن القومي، الذي يقدم تقارير وتحليلات حول التهديدات العالمية والمحلية. يكون للمجلس دور في تقديم توصيات للرئيس حول الخيارات الممكنة لمواجهة التحديات الأمنية.
- 2. تنسيق السياسات :** المجلس يعمل على تنسيق السياسات بين مختلف الوكالات الحكومية المعنية بالأمن القومي، مثل وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات. ذلك يساعد الرئيس على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات شاملة من

جميع الجوانب. حيث لا يمكن للرئيس اتخاذ قرارات في فراغ، بل يحتاج إلى تقييم دقيق لجميع العوامل.

3. **الاستشارة في الأزمات:** في أوقات الأزمات، مثل الهجمات الإرهابية أو تهديدات عسكرية، يصبح المجلس منصة أساسية لتقديم النصائح والمشورة للرئيس حول استجابة الحكومة. الرئيس يعتمد على المجلس لسرعة اتخاذ القرار واتخاذ خطوات حاسمة.

4. **إعداد قرارات السياسة الخارجية:** المجلس ليس فقط مصدر المشورة في القضايا العسكرية، بل أيضًا في السياسة الخارجية. إذا كان الرئيس يخطط لاتخاذ خطوات كبيرة، مثل فرض عقوبات أو تدابير عسكرية ضد دولة أخرى، فإن المجلس يقدم توصياته التي يتم بناء عليها تشكيل سياسات ومواقف رسمية.

5. **مناقشات وتقييمات مستمرة:** في الاجتماعات الدورية للمجلس، يتم إبلاغ الرئيس بكل جديد يتعلق بالتهديدات الأمنية والسياسية. هذه الاجتماعات تتيح الفرصة للرئيس للاستماع إلى آراء مختلف المسؤولين وصياغة استراتيجيات طويلة المدى.

6. **القرار النهائي:** بالرغم من أن مجلس الأمن القومي يقدم المشورة والتوصيات، إلا أن القرار النهائي يعود دائمًا إلى الرئيس. وهو من يتخذ القرارات بناءً على المعلومات المعروضة عليه. ومع ذلك، في كثير من الحالات، تكون قرارات المجلس ذات تأثير قوي على الخيارات التي يتخذها الرئيس، نظرًا لخبرته وتنوع المصادر المتاحة للمجلس.

باختصار، المجلس يلعب دورًا حيويًا في مساعدة الرئيس على اتخاذ قرارات شاملة وموثوقة في قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية، ولكن في النهاية، الرئيس هو من يتحمل المسؤولية النهائية عن هذه القرارات.

ثامنًا: الإدارة الداخلية للمجلس

إدارة القرار داخل مجلس الأمن القومي الأمريكي (NSC) هي عملية معقدة تتطلب التنسيق بين مجموعة متنوعة من الأجهزة الحكومية، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ووكالة الأمن القومي (NSA) ووزارة الدفاع (DoD) ووزارة الخارجية وغيرها. يتضمن المجلس مناقشات وتقييمات متعددة حول القضايا الأمنية والدفاعية، مما يعني أن هناك غالبًا منافسة أو اختلافات في الرؤى بين هذه الأجهزة. ومن أبرز هذه المنافسات هي تلك بين CIA وDIA ووكالة الاستخبارات الدفاعية.

إدارة القرار داخل مجلس الأمن القومي:

1. التنسيق بين الأجهزة:

○ مجلس الأمن القومي هو جهاز تنسيقي يشرف عليه الرئيس مباشرة، ويهدف إلى توفير قناة موحدة لدمج مواقف وأفكار مختلف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية. يتم التنسيق بين الأجهزة المختلفة عن طريق مستشار الأمن

القومي، الذي يلعب دورًا حيويًا في جمع المعلومات من الوكالات المختلفة وتقديم تحليلات شاملة للرئيس.

○ الاجتماعات الدورية للمجلس تكون محورية في جمع رؤى متعددة حول قضايا محددة. مستشار الأمن القومي ينسق ويقترح المسارات الممكنة، ويعرض التقييمات المختلفة لأجهزة الاستخبارات والدفاع، وبالتالي يساعد في تقليل التوترات بين الوكالات.

2. التركيز على رؤية شاملة:

○ أحد أهداف المجلس هو تكامل الآراء المختلفة من أجل تحديد استراتيجيات شاملة. لهذا السبب، يجب أن تكون القرارات النهائية مدروسة بعناية، وتتم بناءً على مجموعة من التحليلات الدقيقة، ما يساهم في تقليل فرص التصادم بين الأجهزة.

3. المستشار الأمني كحلقة وصل:

○ مستشار الأمن القومي غالبًا ما يكون الشخص الذي يساهم في تقليل التوترات بين CIA و DIA هذا الدور الحاسم يتضمن التفاوض والتأكد من أن كل جهاز يشعر بأنه مشارك في العملية. في حال كان هناك تضارب بين التحليلات أو المواقف بين الوكالات، يسعى المستشار إلى تسوية الخلافات أو توجيه القرارات السياسية بناءً على أفضل المعلومات المتاحة.

التنافس بين CIA و DIA:

1. اختلافات في المهام:

○ CIA هي وكالة الاستخبارات المركزية التي تركز على جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالأمن القومي على مستوى العالم، وهي تعمل تحت إشراف رئيس الاستخبارات الوطنية (DNI)

○ DIA (وكالة الاستخبارات الدفاعية) تتبع وزارة الدفاع وتخصص جهودها في جمع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالأمن القومي، لكنها تركز بشكل أساسي على الأمور العسكرية والتهديدات العسكرية في نطاق الأمن القومي.

○ يتداخل نطاق عمل الوكالتين في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى منافسة بينهما حول من لديه الولاية أو الأولوية في بعض القضايا الأمنية أو الاستخباراتية.

2. السبب وراء التنافس:

○ التنافس بين CIA و DIA يعود إلى اختلاف الأولويات والمهام CIA: لها تفويض أوسع فيما يتعلق بالاستخبارات السياسية والاقتصادية والعسكرية على الصعيد العالمي، بينما DIA تركز على المعلومات العسكرية وتجمع الاستخبارات المتعلقة بالتهديدات العسكرية مباشرة.

○ هذا التنافس يمكن أن يؤدي إلى تضارب في تقديرات التهديدات، وتحليلات متناقضة، مما يخلق توترًا داخل مجلس الأمن القومي.

التخفيف من المنافسة بين CIA و DIA

1. الهيكل المؤسسي الموحد:

- وجود رئيس الاستخبارات الوطنية (DNI) كحلقة وصل بين جميع وكالات الاستخبارات، بما في ذلك CIA و DIA، يساعد في توجيه التنسيق وتقليل التنافس. يعمل على ضمان أن جميع الوكالات تتبادل المعلومات وتنسق عملها بشكل فعال، مما يقلل من المخاطر الناتجة عن المنافسة.
- التعاون بين CIA و DIA يتم غالبًا من خلال إنشاء فرق مشتركة أو مجموعات عمل تجمع خبراء من الوكالات المختلفة للعمل معًا في القضايا التي تتطلب معلومات شاملة ومتنوعة.

2. التركيز على المصالح الوطنية:

- التخفيف من التوترات بين الوكالات يتطلب توجيه العمل نحو تحقيق الأهداف الوطنية العليا، مما يعني أن الكل يجب أن يتعاون لتحقيق أفضل النتائج، بغض النظر عن التنافس بين الوكالات. لذا فإن اتخاذ قرارات المجلس يكون غالبًا مدفوعًا بالأولوية الوطنية، مما يساعد في وضع الخلافات جانبًا لصالح المصلحة العامة.

3. المراجعة والتقارير المشتركة:

- عند وجود خلافات كبيرة بين CIA و DIA حول تحليل تهديد معين، غالبًا ما يتم تشكيل لجنة مشتركة للنظر في القضية، ويمكن أن يتم تكليف مستشار الأمن القومي أو مستشارين آخرين بمراجعة البيانات والتقارير من الوكالات المختلفة لتقديم تقييم شامل للرئيس.
- التقارير المشتركة تُساعد في تجميع الآراء المختلفة وتقديم صورة موحدة أمام الرئيس وصناع القرار، مما يقلل من حالات التصعيد بين الأجهزة.

4. تعزيز العلاقات الشخصية:

- تنسيق اجتماعات خاصة بين كبار المسؤولين من CIA و DIA، بما في ذلك لقاءات غير رسمية، يعزز من العلاقات الشخصية والتعاون بينهم. العلاقات الجيدة بين الأفراد في الأجهزة المختلفة تساعد في تقليل الصراعات وتقوية التعاون في المواقف الحرجة.

5. الدور الحاسم لمستشار الأمن القومي:

- مستشار الأمن القومي له دور كبير في الحد من الصراعات داخل المجلس، خاصة بين CIA و DIA. عندما تظهر خلافات بين الأجهزة حول تحليل أو سياسة معينة، يتدخل مستشار الأمن القومي لتوجيه الحوار وتقديم توصيات تحكمها المصالح الوطنية.

أمثلة على الحلول في التاريخ:

1. أزمة الصواريخ الكوبية: (1962)

○ في هذه الأزمة، كان هناك تناقض بين تقديرات CIA ووزارة الدفاع حول خطورة الصواريخ السوفيتية في كوبا. من خلال التنسيق في مجلس الأمن القومي، تم تقديم تحليلات متكاملة تساهم في اتخاذ قرار موحد. جون كينيدي ورئيس مجلس الأمن القومي في ذلك الوقت ماكجورج بنديكت لعبا دوراً أساسياً في إدارة هذا التنسيق.

2. الحرب على الإرهاب بعد 11 سبتمبر: (2001)

○ بعد هجمات 11 سبتمبر، ظهرت خلافات بين CIA وDIA حول تقييم التهديدات المرتبطة بتنظيم القاعدة. في هذا السياق، تم تشكيل لجان تنسيق تضم ممثلين عن CIA وDIA وغيرها من الوكالات لدمج المعلومات بشكل أكثر فاعلية. مما أدى إلى تشكيل استراتيجية أكثر انسجاماً لمكافحة الإرهاب على المستويين المحلي والدولي.

في مجلس الأمن القومي الأمريكي، يُتوقع من جميع الأجهزة الحكومية المعنية، مثل وزارة الدفاع (DoD) ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وغيرها، تقديم المعلومات بأكبر قدر من الشفافية والدقة. ومع ذلك، في الواقع، هناك حالات قد تكون فيها بعض الأجهزة مترددة في مشاركة معلومات معينة أو قد تختار تقديم معلومات مختارة بناءً على تقديراتها للأمن الوطني أو اعتبارات سياسية أو استراتيجية. لكن هذا الأمر يكون محفوفاً بمخاطر ويخضع لعدة قيود وآليات داخلية لضمان ألا يؤدي إلى تلاعب أو إخفاء معلومات بشكل غير مبرر.

تاسعاً: الإطار القانوني والأخلاقي للمعلومات

1. المسؤولية تجاه الرئيس ومجلس الأمن القومي:

○ مجلس الأمن القومي هو هيئة استشارية تعمل بشكل مباشر مع الرئيس، وبالتالي فإن تقديم معلومات دقيقة وشاملة من قبل الأجهزة المعنية يعتبر أمراً أساسياً في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

○ يجب على كل جهاز داخل المجلس تقديم تقارير وتحليلات موضوعية وموثوقة. وبموجب القانون، فإن الأجهزة مثل CIA ووزارة الدفاع ملزمة بتقديم معلومات صحيحة وغير منحازة للرئيس ومجلس الأمن القومي.

2. قضايا "السرية" والأمن القومي:

○ هناك استثناءات حيث قد يقرر بعض الأجهزة مثل CIA أو NSA إخفاء بعض المعلومات بناءً على مستوى السرية أو الأمن القومي. قد تتعلق هذه المعلومات بالأمن الداخلي، العمليات الاستخباراتية الحساسة، أو مصادر المعلومات.

○ على سبيل المثال، إذا كانت هناك معلومات تتعلق بأحد المصادر الاستخباراتية التي يجب الحفاظ على سرّيتها لحمايتها، فقد يتم إخفاء هذه التفاصيل حتى يتم

اتخاذ تدابير لحمايتها. يمكن أن تشمل أيضًا العمليات العسكرية أو الاستخباراتية السرية التي لم يتم الإعلان عنها بعد.

3. التقييم السياسي والتحليل:

- في بعض الأحيان، يمكن أن تختار الأجهزة الأمنية تقديم تحليلات معينة بدلاً من معلومات كاملة بناءً على تقييماتها الاستراتيجية أو السياسية. فالأجهزة قد تُقدّم تفسيراً محدداً للمعلومات بناءً على مصالح الأمن القومي أو سياستها الخاصة.
- CIA قد تعرض تحليلاً استخباراتياً يتعلق بنوايا خصم، بينما قد تختلف وزارة الدفاع في تفسير المعلومات بناءً على سيناريوهات عسكرية، مما يؤدي إلى تباين في تقديم الصورة الكاملة.

هل من حق أي جهاز إخفاء معلومات؟

- من الناحية القانونية، ليس من حق أي جهاز إخفاء معلومات عن الرئيس أو عن مجلس الأمن القومي بغير مبرر قانوني أو أمني قاطع. ومع ذلك، يمكن للأجهزة أن تُملي ظروفًا تمنع الكشف الكامل عن المعلومات مثل:
 - حماية المصادر والطرق: هناك ظروف تتطلب حماية مصادر الاستخبارات أو الطرق التي تم الحصول بها على المعلومات.
 - حماية الأمن القومي: بعض المعلومات قد تكون حساسة للغاية بالنسبة للأمن الوطني أو للعمليات الجارية، مما يجعل من الأفضل عدم الكشف عنها بالكامل في المراحل المبكرة.

أي محاولة من أي جهاز لإخفاء معلومات بشكل متعمد أو تقديم معلومات جزئية يمكن أن تؤدي إلى تداعيات خطيرة. في مثل هذه الحالات، قد يتخذ مستشار الأمن القومي أو الرئيس إجراءات لضمان أن جميع المعلومات الهامة تتم مشاركتها بشكل كامل.

آليات لضمان الشفافية:

1. الرقابة والتدقيق:

- هناك آليات رقابة داخلية، مثل مراجعة اللجان الاستخباراتية أو الهيئات القانونية مثل اللجنة الاستخباراتية في الكونغرس، التي تراقب كيفية تقديم المعلومات وتحقق من صحة الشفافية داخل الحكومة.
- في حال اكتشاف أن جهازًا ما قد أخفى معلومات حاسمة أو قدّم تقارير مغلوطة، يمكن أن يتعرض للمسائلة القانونية أو السياسية، سواء من الكونغرس أو من داخل الإدارة نفسها.

2. المستشار الأمني للرئيس:

- مستشار الأمن القومي هو حلقة الوصل الرئيسية بين الرئيس والأجهزة الحكومية الأخرى. إذا كانت هناك خلافات أو مخاوف بشأن عدم تقديم المعلومات الكاملة أو تقديم تحليل غير دقيق، فمن المتوقع أن يقوم مستشار

الأمن القومي بالتدخل لتوجيه الأمور، وضمان تقديم المعلومات بشكل متكامل ومباشر.

3. الحوكمة المؤسسية:

○ قد تتعاون الوكالات مع بعضها البعض لتبادل المعلومات وضمان الشفافية من خلال فرق تنسيقية مشتركة على سبيل المثال، لجان تقييم الاستخبارات المشتركة. هذا يساعد في تجنب حالة الانعزالية بين الوكالات ويعزز من تدفق المعلومات بشكل أكثر تماسكاً.

أمثلة تاريخية:

1. حرب العراق: (2003)

○ واحدة من الحالات الشهيرة التي كانت هناك شكوك حول تقديم معلومات غير كاملة كانت في غزو العراق في عام 2003 CIA. ووزارة الدفاع قدّمت تحليلات استخباراتية حول أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق، ولكن تبين لاحقاً أن بعض المعلومات لم تكن دقيقة، وأثار ذلك أسئلة حول شفافية وكالات الاستخبارات في تقديم الصورة الكاملة.

2. أزمة الصواريخ الكوبية: (1962)

○ خلال أزمة الصواريخ في كوبا، كان هناك وقت يتعين فيه على أجهزة الاستخبارات العسكرية والمدنية أن تقيم التهديدات بدقة وتقدم تحليلاً شاملاً للرئيس. كانت هناك تحفظات أحياناً حول كيفية تقديم المعلومات الدقيقة من CIA ووزارة الدفاع، وكان هناك تنسيق دقيق بين الأجهزة لتوفير أفضل تقييم ممكن حول الوضع.

مجلس الأمن القومي يتطلب أن تكون جميع المعلومات المقدمة من الأجهزة المختلفة شفافة ودقيقة. في حين أن هناك حالات يمكن فيها إخفاء بعض المعلومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو حماية المصادر، فإن أي جهاز لا يملك الحق في إخفاء معلومات بشكل تعسفي أو تقديم معلومات مغلوبة. يتم متابعة هذا الأمر بعناية من خلال آليات الرقابة الداخلية واللجان، بالإضافة إلى دور **مستشار الأمن القومي** لضمان تقديم صورة كاملة للرئيس وصناع القرار.

استخدام **التضليل المعلوماتي** من قبل بعض الأجهزة الاستخباراتية أو الأمنية قد يحدث في سياقات متعددة، سواء لأغراض استراتيجية أو لدوافع سياسية أو أمنية. التضليل يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة، مثل إخفاء المعلومات، تقديم تحليلات مضللة، أو حتى تزويد صناع القرار بمعلومات غير دقيقة أو مشوهة. في بعض الحالات، قد يتم استخدام التضليل للتأثير على قرارات الحكومة أو حتى لتوجيه سياسة معينة في الاتجاه الذي يخدم مصالح معينة.

كيف تستخدم الأجهزة التضليل في المعلومات:

1. إخفاء أو تحريف المعلومات:

- في بعض الأحيان، قد تختار وكالات الاستخبارات أو الأجهزة الأمنية عدم تقديم بعض المعلومات التي قد تُعتبر حساسة أو التي قد تضر بالاستراتيجيات العسكرية أو الأمنية الجارية. قد يتضمن ذلك إخفاء تفاصيل العمليات أو التهديدات المحتملة أو الأنشطة الاستخباراتية الحساسة.
- تحريف المعلومات قد يحدث عندما يتم تقديم تحليلات جزئية أو مُنتقاة، حيث يتم التركيز على تفاصيل معينة أو استنتاجات قد تعطي انطباعًا غير دقيق عن الوضع.

2. تسريب معلومات مضللة:

- يمكن لبعض الأجهزة، خصوصًا في حالات التوترات السياسية أو الأمنية، أن تسرب معلومات مغلوبة عمدًا إلى وسائل الإعلام أو إلى أطراف ثالثة بهدف إرباك الأعداء أو حلفاء أو حتى إرباك صناع القرار داخل الحكومة. على سبيل المثال، قد يتم تسريب معلومات حول تهديدات مزعومة أو تحركات عسكرية بهدف التأثير على مواقف الدول أو كيانات معينة.
- في بعض الحالات، قد يتم نشر معلومات مغلوبة أو مبالغ فيها لتوجيه سياسة معينة، مثل ما قد يحدث في الحروب النفسية أو العمليات العسكرية الخاصة.

3. اختيار مصادر غير موثوقة أو مشبوهة:

- يمكن أن تختار بعض الأجهزة المصادر الاستخباراتية غير الموثوقة أو التقديرات المضللة من أجل دعم موقف معين. في أوقات الحروب أو الأزمات، قد يحدث تضليل متعمد عندما يتم تزويد صناع القرار بمعلومات غير صحيحة أو مشوهة من أجل دعم سياسات معينة.

4. استخدام التكتيك النفسي (الحرب النفسية):

- في بعض الحالات، الحرب النفسية قد تكون أداة للتضليل، حيث يتم نشر معلومات مضللة تهدف إلى زعزعة استقرار العدو أو إقناعهم باتخاذ قرارات خاطئة. من خلال تضليل العدو أو المنافسين، يمكن تحقيق تفوق استراتيجي.

كيف يواجه الرئيس هذا التضليل:

1. الاعتماد على مستشار الأمن القومي:

- مستشار الأمن القومي هو في كثير من الأحيان الحلقة الأساسية بين الرئيس وأجهزة الاستخبارات، ويُفترض به أن يكون الشخص الذي يقيم المعلومات بعناية ويتأكد من دقتها. مستشار الأمن القومي يجب أن يتصرف كوسيط محايد بين الرئيس والأجهزة الأمنية، ويُتوقع أن يقدم تحليلات مستقلة تكون خالية من الانحيازات أو التضليل.
- إذا كان هناك تضليل محتمل أو تحليل مضلل من أي جهاز، يكون مستشار الأمن القومي مسؤولاً عن كشفه والبحث عن الحقيقة.

2. استخدام لجان أو فرق مستقلة للتحقيق:

- في حال الشكوك حول مصداقية المعلومات التي تقدمها الأجهزة، يمكن أن يطلب الرئيس تشكيل لجان مستقلة من خبراء خارجيين أو فرق تحقيق للتحقق من صحة البيانات.
 - في بعض الحالات، قد يُطلب من الكونغرس أو الهيئات الاستخباراتية المستقلة التحقق من المعلومات المتوفرة لضمان أن الأجهزة الحكومية لا تتلاعب في تقديم الحقائق.
3. الاستماع إلى مصادر متعددة:

- لتقليل خطر التضليل، يعتمد الرئيس عادة على مصادر متعددة للمعلومات، بحيث لا يعتمد فقط على جهاز واحد أو وكالة واحدة. تنوع المعلومات من مصادر مختلفة مثل CIA ووزارة الدفاع و NSA والاستخبارات الوطنية يمكن أن يساعد في الحصول على صورة أوضح وأدق.
- يمكن أن يُطلب من أجهزة استخبارات مختلفة أن تقدم تحليلات منفصلة ثم يتم مقارنتها ومراجعتها لتحديد التوجهات المحتملة أو التقارير المتناقضة.

4. التواصل المباشر مع القادة العسكريين والأمنيين:

- الرئيس قد يتواصل مباشرة مع كبار القادة العسكريين أو مسؤولي الأجهزة الأمنية لمناقشة التفاصيل أو الاستفسار عن المعلومات بشكل مفصل. هذا يتيح له التحقق من تطابق التحليلات والمعلومات مع الواقع على الأرض.
- وجود قنوات اتصال موثوقة تساعد الرئيس في الحصول على آراء مستقلة من أشخاص موثوقين قد يقلل من تأثير التضليل.

5. استخدام تكنولوجيا المراجعة والتحقق:

- في العصر الحديث، تستخدم الأجهزة الأمنية العديد من الأدوات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي و التحليل البياني لمراجعة وتحليل المعلومات بشكل أكثر دقة. يمكن للرئيس أن يطلب من الوكالات تقديم تقارير مفصلة وتحليل بيانات من أجل التحقق من دقة المعلومات.
- تحليل البيانات الكبيرة أو المراجعة المستمرة للمصادر والمعلومات يمكن أن يكشف التضليل بسهولة أكبر.

6. الاعتماد على الشفافية والتقارير المستقلة:

- في بعض الحالات، قد يطلب الرئيس تقارير شفافة من وكالات مختلفة ويدعو إلى جلسات استماع علنية للمسؤولين في الكونغرس أو أمام لجان الاستخبارات لتقديم معلومات صحيحة. هذا يساهم في خلق بيئة أكثر رقابة وشفافية ويقلل من مخاطر التضليل.

أمثلة على التضليل وكيف واجهها الرئيس:

1. حرب العراق: (2003)

- التضليل حول أسلحة الدمار الشامل في العراق كان أحد أبرز الأمثلة على كيفية تأثير التضليل في اتخاذ القرار. المعلومات الاستخباراتية التي تم تقديمها

حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق كانت **مضللة وغير دقيقة**. الرئيس **جورج بوش الابن** وفريقه اعتمدوا بشكل كبير على تقارير استخباراتية مشبوهة من **CIA** وغيرها من الوكالات، ما أدى إلى غزو العراق في 2003.

○ بعد الحرب، وُجد أن معظم المعلومات الاستخباراتية كانت غير صحيحة. **اللجنة الاستخباراتية في الكونغرس** أجرت تحقيقات لمعرفة كيفية حدوث هذا التضليل، وتم فرض إجراءات للمراجعة والتقييم الداخلي.

2. أزمة الصواريخ الكوبية: (1962)

○ خلال **أزمة خليج الخنازير** في كوبا، كان هناك تضارب في المعلومات الاستخباراتية بين **CIA** و **وزارة الدفاع** حول وجود الصواريخ السوفيتية في كوبا. بعض المعلومات كانت **مضللة** أو تم تحريفها بسبب **القلق الأمني** أو **التقديرات العسكرية**.

○ الرئيس **جون كينيدي** واجه هذا التضليل من خلال جمع تقارير متعددة من مختلف الوكالات الاستخباراتية، وعقد اجتماعات متكررة مع مستشاريه العسكريين، حتى استطاع التوصل إلى صورة دقيقة للتهديد. في النهاية، كان استخدام **المراجعة الدقيقة** والبحث المتأني من أجل التصدي للتضليل عاملاً حاسماً في إدارة الأزمة.

التضليل المعلوماتي يمكن أن يكون جزءاً من استراتيجيات استخباراتية أو سياسية معقدة، ولكن على الرئيس أن يكون حذراً ويستخدم آليات قوية للتحقق من صحة المعلومات. يمكن أن يتضمن ذلك الاعتماد على مستشارين مستقلين، التواصل مع المصادر المتعددة، والتحقق في المعلومات باستخدام فرق خارجية. الشفافية والرقابة الفعالة من داخل الحكومة وخارجها أساسية لتقليل تأثير التضليل وضمان اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.

عاشراً: تضارب المصالح بين مختلف الوكالات في مجتمع الاستخبارات

من الممكن أن يحدث تضارب في المصالح بين مختلف الأجهزة داخل مجلس الأمن القومي الأمريكي، وذلك بسبب تنوع المسؤوليات والمهام التي تقوم بها تلك الأجهزة. فكل جهاز داخل المجلس يركز على جوانب مختلفة من الأمن القومي والسياسة الخارجية، مما قد يؤدي أحياناً إلى اختلافات في التحليلات أو التوجهات أو أولويات السياسة.

أسباب التضارب في المصالح:

1. اختلاف الأهداف والسياسات:

○ **وزارة الدفاع**، على سبيل المثال، قد تركز على الأمن العسكري والتأهب لمواجهة التهديدات العسكرية، بينما **وزارة الخارجية** قد تركز على الدبلوماسية وبناء التحالفات الدولية.

- وكالات الاستخبارات قد تكون أكثر تركيزًا على جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليل التهديدات الأمنية، بينما تكون وزارة الأمن الداخلي مهتمة بالأمن الداخلي والتصدي للتهديدات المحلية.
- 2. **الاختلاف في التوجهات الاستراتيجية:**
 - بعض الأجهزة قد ترى أن الحلول العسكرية هي الأفضل، بينما قد تفضل أجهزة أخرى الحلول الدبلوماسية أو الاقتصادية.
- 3. **الاختلاف في الأولويات:**
 - قد ترى بعض الوكالات أن بعض التهديدات أكثر إلحاحًا من غيرها، بينما قد تكون هناك وجهات نظر مختلفة بين الأجهزة حول كيفية ترتيب الأولويات، مما يؤدي إلى تضارب في كيفية التعامل مع المواقف المختلفة.

كيفية معالجة الخلافات والاختلافات:

1. الاجتماعات التنسيقية المنتظمة:

- يتم تنظيم اجتماعات منتظمة بين كبار المسؤولين في الأجهزة المختلفة داخل المجلس. الاجتماعات توفر منصة للتناقش وتبادل الآراء بين مختلف الأطراف، مما يتيح فرصًا لتسوية الخلافات قبل اتخاذ القرارات النهائية.
- الرئيس، بصفته رئيس مجلس الأمن القومي، يكون هو الشخص الذي يدير هذه الاجتماعات ويسعى لتحديد مسار العمل الذي يوازن بين جميع الآراء.
- مستشار الأمن القومي هو المحور الذي ينسق بين مختلف الأجهزة، وهو يعمل على جمع تحليلات من وكالات الاستخبارات، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، وغيرها، ويعرض وجهات نظر متعددة، ثم يقدم توصيات للرئيس. وفي حال وجود تضارب حاد بين الأجهزة، يمكن للمستشار محاولة التوصل إلى تسوية أو تقديم رأي تحكيمي.
- في حالة عدم الوصول إلى توافق بين الأجهزة المختلفة، يرفع مستشار الأمن القومي أو رئيس مجلس الأمن القومي توصياته للرئيس. في هذه الحالة، يمتلك الرئيس السلطة النهائية لتحديد الموقف الرسمي للولايات المتحدة.

2. التنسيق والتفاوض:

- في كثير من الحالات، تحدث مفاوضات بين الأجهزة المختلفة لتسوية الاختلافات. وهذا يشمل تقديم تبريرات للمواقف المختلفة والبحث عن حلول وسط توافقية. قد يتطلب الأمر تقديم تنازلات من جميع الأطراف للوصول إلى توافق.
- أحيانًا يُشكّل مجلس الأمن القومي فرق عمل متخصصة لحل تضارب معين أو معالجة أزمة طارئة. هذه الفرق تضم ممثلين من مختلف الأجهزة الحكومية المعنية وتعمل بشكل مكثف على إيجاد حلول توافقية.
- عندما يتناقض التحليل أو الموقف بين الأجهزة، تتم محاولة للتوصل إلى توافق عبر الحوار والتفاوض. في بعض الحالات، يمكن أن تكون هناك

تنازلات متبادلة للوصول إلى سياسة موحدة. هذه العملية تتطلب غالبًا تفهّمًا للمصالح المختلفة والتركيز على المصلحة الوطنية العليا.

3. التوصيات الاستشارية:

○ إذا استمرت الخلافات، قد يقوم مستشار الأمن القومي بتقديم توصيات لرئيس الولايات المتحدة بناءً على المشورة المستخلصة من الأجهزة المختلفة. في حالات معينة، يكون للرئيس السلطة النهائية لتحديد أي المسارات يجب اتباعها.

4. الاستفادة من التنوع:

○ رغم الخلافات المحتملة، يُنظر أحيانًا إلى تنوع الآراء في المجلس على أنه نقطة قوة. الاختلافات في التحليل يمكن أن تؤدي إلى رؤى أعمق وتقييم أكثر شمولية للتهديدات والفرص، مما يسمح باتخاذ قرارات مدروسة ومبنية على معلومات واسعة.

5. الرقابة والمراجعة الداخلية:

○ في بعض الحالات، تُستخدم عملية المراجعة الداخلية والرقابة على القرارات المتخذة من مختلف الوكالات لتحديد ما إذا كانت هناك أي تضاربات أو تناقضات. يمكن أن تساهم هذه العملية في تعديل المواقف أو التوجهات قبل اتخاذ القرارات النهائية.

○ في مجلس الأمن القومي الأميركي – (National Security Council – NSC)، الشخص المسؤول بشكل مباشر عن المراقبة ومعالجة المشاكل والخلافات الداخلية هو: **مستشار الأمن القومي للرئيس (National Security Advisor)** وهو الشخصية الأساسية التي تقوم بالوظائف التالية:

- التنسيق بين أعضاء المجلس (وزراء الخارجية، الدفاع، الاستخبارات، إلخ) لضمان وحدة الرؤية الاستراتيجية.
- مراقبة الخلافات التي تنشأ بين الوكالات (مثل الخارجية والدفاع) بشأن ملفات حساسة (كإيران، أوكرانيا، الصين...).
- عرض الخيارات على الرئيس بشكل موضوعي بعد غربلة التوصيات المتضاربة.
- عقد اجتماعات بين الوكالات (interagency meetings) لحل التباينات في التقديرات أو السياسات.
- رفع تقارير يومية إلى الرئيس الأميركي حول التهديدات، المستجدات، والتحركات.

يملك مستشار الأمن القومي جهازًا إداريًا يُعرف بـ: **طاقم مجلس الأمن القومي (NSC Staff)** وهم متخصصون في ملفات معينة (شرق أوسط، أوروبا، الأمن السيبراني...)، ويعملون على تنسيق السياسات ورفع التقارير ومتابعة تنفيذ قرارات الرئيس.

6. التوجيه الرئاسي:

○ الرئيس يلعب دورًا حاسمًا في تسوية النزاعات بين الأجهزة المختلفة. نظرًا لأنه يتولى القيادة النهائية في المجلس، يمكنه اتخاذ قرارات حاسمة في حال عدم التوصل إلى توافق بين الأجهزة، مستفيدًا من ملاحظات مستشار الأمن القومي وبقية الأعضاء.

تضارب المصالح بين الأجهزة في مجلس الأمن القومي ليس أمرًا نادرًا، لكن المجلس يتمتع بآليات تنسيق وتنظيم يمكنها معالجة هذه الخلافات. الرئيس والمستشار الأمني يضطلعون بدور أساسي في تسوية الخلافات بين الأجهزة المختلفة لضمان توجيه سياسة الأمن القومي الأمريكي بشكل فعال ومنسجم.

أمثلة على التنسيق وحل التضارب في تاريخ الإدارات الأمريكية:

1. أزمة خليج الخنازير: (1962)

- في أثناء إدارة الرئيس جون إف. كينيدي، اندلعت أزمة كوبا، وهي واحدة من أبرز الأمثلة على تضارب المصالح داخل مجلس الأمن القومي. في تلك الأزمة، اختلفت وجهات النظر بين العسكريين الذين كانوا يفضلون الرد العسكري على تهديد الصواريخ السوفيتية في كوبا، وبين الدبلوماسيين الذين كان لديهم مواقف أكثر تحفظًا ويدعون إلى التفاوض.
- تم تنظيم اجتماعات حاسمة تحت إشراف مستشار الأمن القومي **ماكجورج بنديكت**، وتم تشكيل "مجموعة التنفيذ التنفيذية" التي ضمت كبار مستشاري الرئيس. في النهاية، تم التوصل إلى حل دبلوماسي عبر التفاوض مع الاتحاد السوفيتي، وهو ما ساعد على تجنب الحرب النووية. تم التأكيد هنا على أهمية التنسيق بين الأجهزة العسكرية والدبلوماسية.

2. حرب فيتنام: (1960s-1970s)

- خلال حرب فيتنام، كان هناك تضارب كبير في المصالح بين وزارة الدفاع ووكالات الاستخبارات. كان بعض العسكريين يطالبون بتصعيد العمليات العسكرية في فيتنام، بينما كانت وكالات الاستخبارات تُحذر من التداعيات السلبية لهذا التصعيد على الصعيد الدولي، خصوصًا في العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والصين.
- مستشار الأمن القومي في تلك الفترة **هنري كيسنجر** كان له دور مهم في تسوية الخلافات، وكان يسعى للتنسيق بين الأجهزة المختلفة لتبني استراتيجية تشمل الحلول الدبلوماسية والعسكرية. في نهاية المطاف، تم تبني استراتيجية "التفوق الجوي" أولاً، ثم الانتقال إلى الدبلوماسية بعد ذلك، وهي ما سُمي بسياسة "التهديئة" في عهد الرئيس نيكسون.

3. التدخل في العراق: (2003)

- في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، كان هناك تضارب بين الأجهزة العسكرية ووكالات الاستخبارات فيما يتعلق بتحديد ما إذا كانت أسلحة الدمار الشامل موجودة في العراق. الاستخبارات الأمريكية كانت تقدر وجود أسلحة دمار شامل، بينما كان بعض العسكريين لا يرون أن هذا يبرر التدخل العسكري الكامل.
- تم تشكيل فرق خاصة داخل مجلس الأمن القومي للتنسيق بين وزارة الدفاع ووكالات الاستخبارات والوزارة الخارجية. في النهاية، ومع الضغط من قبل إدارة الرئيس بوش، تم اتخاذ القرار بالغزو العسكري للعراق في مارس 2003، رغم وجود تساؤلات مستمرة حول صحة المعلومات الاستخباراتية.

4. أزمة ليبيا: (2011)

- خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، نشأ تضارب بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية حول كيفية التعامل مع الوضع في ليبيا بعد اندلاع الثورة ضد معمر القذافي. بينما كانت وزارة الدفاع تفضل التحرك العسكري السريع، كانت وزارة الخارجية تفضل حلاً دبلوماسياً مع الحلفاء الأوروبيين.
- مستشار الأمن القومي توم دونيلون لعب دوراً في التنسيق بين الأجهزة، وتم تبني خيار التدخل العسكري المحدود عبر ضربات جوية، ولكن تم التنسيق مع حلف الناتو والأمم المتحدة لتحقيق توازن بين الضغط العسكري والضغط الدبلوماسي.

التنسيق بين الأجهزة المختلفة في مجلس الأمن القومي مهم جداً لضمان أن القرارات الأمنية والسياسية تكون متكاملة وفعالة. يتم معالجة التضارب من خلال التفاوض، الاجتماعات المنتظمة، وعملية تقييم دقيقة للمصالح المختلفة. بالرغم من وجود تضارب أحياناً، فإن هذه العمليات تساهم في تحديد السياسات المناسبة وتقديم أفضل الحلول في الأوقات الحاسمة.

مجلس الأمن القومي يتطلب أن تكون جميع المعلومات المقدمة من الأجهزة المختلفة شفافة ودقيقة. في حين أن هناك حالات يمكن فيها إخفاء بعض المعلومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو حماية المصادر، فإن أي جهاز لا يملك الحق في إخفاء معلومات بشكل تعسفي أو تقديم معلومات مغلوبة. يتم متابعة هذا الأمر بعناية من خلال آليات الرقابة الداخلية واللجان، بالإضافة إلى دور **مستشار الأمن القومي** لضمان تقديم صورة كاملة للرئيس وصناع القرار.

الحادي عشر: تعدد الاجهزة الاستخباراتية في الولايات المتحدة

في **الولايات المتحدة الأمريكية**، تتعدد الأجهزة الاستخباراتية التابعة للعديد من الوزارات، ولكل جهاز دور محدد بناءً على اختصاص الوزارة التي يتبع لها. الأجهزة الاستخباراتية تتعاون فيما بينها لتحقيق الأهداف الوطنية وتقديم المعلومات اللازمة لصناع القرار، مثل الرئيس، مجلس الأمن القومي، والكونغرس، لضمان الأمن القومي والسياسة الخارجية.

1. الوكالات الاستخباراتية التابعة لوزارة الدفاع: (DoD)

وزارة الدفاع هي المسؤولة عن تأمين الأمن القومي والحفاظ على القدرة الدفاعية للولايات المتحدة. لذلك، تحتوي وزارة الدفاع على عدد من الوكالات الاستخباراتية المتخصصة في جمع وتحليل المعلومات العسكرية والأمنية.

أبرز الوكالات الاستخباراتية التابعة لوزارة الدفاع:

• وكالة الاستخبارات الدفاعية: (DIA)

- الدور: تعتبر DIA من أهم الوكالات الاستخباراتية التابعة لوزارة الدفاع، وهي مسؤولة عن جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالأمور العسكرية والتهديدات العسكرية للأمن القومي.
- المهام: تقدم DIA تقارير تحليلية عميقة حول تحركات الأعداء، القدرات العسكرية للخصوم، العمليات العسكرية المستقبلية، وتوجهات الأمن القومي المتعلقة بالدفاع. تهدف إلى توفير المعلومات الدقيقة للجيش والمخططين العسكريين.

• وكالة الأمن القومي: (NSA)

- الدور: على الرغم من أن NSA تابعة رسميًا لوزارة الدفاع، إلا أنها مختصة بشكل رئيسي في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالإشارات (SIGINT) والمراقبة الإلكترونية. تلعب NSA دورًا أساسيًا في جمع بيانات الاتصالات العالمية سواء كانت مرسله عبر الإنترنت أو عبر شبكات اتصالات أخرى.
- المهام: جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالاتصالات الإشارة واستخدام التكنولوجيا لمراقبة الحركات الإلكترونية العالمية، بما في ذلك التهديدات الإلكترونية.

• قيادة الاستخبارات الفضائية (NRO)

- الدور: NRO مسؤولة عن تطوير وتشغيل أقمار صناعية استخباراتية، التي تستخدم للتجسس على الأنشطة العسكرية للأعداء وتحليل النشاطات الفضائية.
- المهام: جمع المعلومات الاستخباراتية باستخدام الأقمار الصناعية لمراقبة الحركات العسكرية، والتقاط إشارات الاتصال العسكرية، وتحليل الأنماط الأمنية على الأرض.

2. الوكالات الاستخباراتية التابعة لوزارة الداخلية: (DHS)

وزارة الأمن الداخلي (DHS) تتعامل مع الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب داخل الولايات المتحدة. وقد ظهرت هذه الوزارة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بهدف تعزيز الأمن الداخلي ومنع الهجمات الإرهابية على الأراضي الأمريكية.

أبرز الوكالات الاستخباراتية التابعة لوزارة الأمن الداخلي:

- **مكتب الاستخبارات والتحليل: (I&A)**
 - **الدور:** يقع تحت وزارة الأمن الداخلي (DHS)، وهو المسؤول عن جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية التي تتعلق بالأمن الداخلي للولايات المتحدة. ويشمل ذلك الأمن الحدودي، ومكافحة الإرهاب، والتجسس الصناعي، ومكافحة الأنشطة الإجرامية.
 - **المهام:** عمل I&A يعتمد على جمع البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك وكالات أمنية محلية، التحليلات الجنائية، والمراقبة المحلية. يقدم المكتب معلومات مهمة لمكافحة الأنشطة الإرهابية والمجموعات الإجرامية التي تهدد الأمن الداخلي.
- **وكالة حماية الحدود والجمارك: (CBP)**
 - **الدور:** CBP هي وكالة تابعة لـ DHS مسؤولة عن حماية الحدود الأمريكية. ولكنها أيضًا تستخدم تقنيات استخباراتية لجمع معلومات عن الأشخاص أو الكيانات التي قد تشكل تهديدات أمنية عبر الحدود.
 - **المهام:** مراقبة تدفقات الأشخاص والبضائع عبر الحدود الأمريكية، والتحقيق في تهريب الأسلحة أو المخدرات، وتقديم تحليلات استخباراتية حول الأنشطة الأمنية المرتبطة بالحدود.
- **مكتب التحقيقات الفيدرالي: (FBI)**
 - **الدور:** يعتبر FBI أحد أكثر الوكالات الأمنية شهرة في الولايات المتحدة. ورغم أنه يعمل بشكل مستقل عن DHS، فإن FBI يساهم بشكل أساسي في مكافحة الإرهاب على الأراضي الأمريكية والأمن الداخلي.
 - **المهام:** تحقيقات في الأنشطة الإجرامية والإرهابية داخل الولايات المتحدة، جمع معلومات استخباراتية بشأن الشبكات الإرهابية والمجموعات المتطرفة، ومحاربة التجسس الداخلي.

3. الوكالات الاستخباراتية التابعة لوزارة الخارجية: (DOS)

وزارة الخارجية تركز بشكل أساسي على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. تحتوي الوزارة على عدة وكالات استخباراتية تهتم بتوفير المعلومات التي تساعد في صنع القرارات السياسية والدبلوماسية.

أبرز الوكالات الاستخباراتية التابعة لوزارة الخارجية:

- **مكتب الاستخبارات والبحوث: (INR)**
 - **الدور:** INR هو قسم داخل وزارة الخارجية يركز على جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية التي تتعلق بالسياسة الخارجية والأمن الدولي. يعنى بشكل خاص بتقديم تحليلات عن كيفية تأثير الأوضاع الأمنية في الخارج على مصالح الولايات المتحدة.

- **المهام:** تقديم تقارير استخباراتية دقيقة حول الأنشطة العالمية، سواء كانت تهديدات إرهابية، الحروب المحتملة، أو الحركات السياسية التي قد تؤثر على الاستقرار الدولي والعلاقات الأمريكية.
- **وكالة المخابرات المركزية – (CIA) قسم السياسة الخارجية:**
 - على الرغم من أن CIA هي وكالة مستقلة، إلا أن لديها دوراً مهماً في تقديم المعلومات الاستخباراتية التي تدعم السياسة الخارجية. تعمل CIA عن كثب مع وزارة الخارجية لتحليل المعلومات التي قد تؤثر على العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع دول أخرى.

الفرق بين دور الوكالات التابعة للوزارات المختلفة:

1. **وزارة الدفاع (DoD)** تركز على التهديدات العسكرية، القدرات الدفاعية، وجمع المعلومات المتعلقة بالحروب والعمليات العسكرية.
2. **وزارة الداخلية (DHS)** تركز على الأمن الداخلي، مكافحة الإرهاب، وحماية الحدود الأمريكية.
3. **وزارة الخارجية (DOS)** تركز على التحليل الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وتدعم السياسة الخارجية الأمريكية من خلال فهم وتحليل المعلومات الاستخباراتية التي تتعلق بالتهديدات أو الفرص الدولية.

التنسيق بين هذه الوكالات:

- على الرغم من أن كل وكالة لديها مهام خاصة بها، إلا أنها تتعاون بشكل مستمر من خلال هيئات مثل **المجتمع الاستخباراتي الأمريكي (IC)** الذي يضمن تدفق المعلومات بين هذه الوكالات لتقديم صورة شاملة لصناع القرار.
- **مجلس الأمن القومي**، الذي يترأسه الرئيس الأمريكي، يعمل على تنسيق الاستراتيجيات الأمنية بين هذه الوكالات ويوجههم لتقديم تحليلات متكاملة بناءً على الاستخبارات العسكرية، الأمنية، والدبلوماسية.

كل جهاز استخباراتي تابع للوزارات المختلفة في الولايات المتحدة يلعب دوراً مميزاً في جمع المعلومات وتحليلها لدعم الأمن القومي والسياسة الخارجية. من خلال التنسيق بين هذه الوكالات، تضمن الحكومة الأمريكية اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تحمي مصالحها على جميع الأصعدة الأمنية، العسكرية، والسياسية.

الثاني عشر: أدوار ومهام المجتمع الاستخباراتي الأمريكي (IC)

المجتمع الاستخباراتي الأمريكي (Intelligence Community – IC) هو مجموعة من الوكالات والهيئات الحكومية الأمريكية التي تعمل معاً لجمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية التي تساهم في حماية الأمن القومي للولايات المتحدة. يتكون المجتمع الاستخباراتي من مجموعة متنوعة من الوكالات، كل منها تختص بمهمة معينة ولكنها تعمل

بتنسيق وثيق فيما بينها لتوفير صورة شاملة ومتوازنة حول التهديدات والفرص التي قد تواجه البلاد.

1. جمع المعلومات الاستخباراتية:

- المجتمع الاستخباراتي الأمريكي هو المسؤول عن جمع المعلومات من مصادر متعددة، مثل الاستخبارات البشرية (HUMINT) ، الاستخبارات الإشعاعية (SIGINT) ، الاستخبارات الإشعاعية (IMINT) ، و الاستخبارات المفتوحة المصدر (OSINT).
- يتعاون مختلف الوكالات للحصول على معلومات من الأنشطة العسكرية، الفضاء الإلكتروني، العمليات البشرية، و الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة في المصادر المفتوحة مثل الصحف، وسائل الإعلام، والأبحاث الأكاديمية.

2. تحليل المعلومات وتقييم التهديدات:

- المجتمع الاستخباراتي يركز على تحليل المعلومات التي تم جمعها، وذلك لتحديد التهديدات المحتملة للأمن القومي الأمريكي. يشمل ذلك التهديدات من دول معادية، جماعات إرهابية، أنشطة تجسس، تهديدات بيولوجية أو نووية، الهجمات الإلكترونية، وغير ذلك.
- التحليل الاستخباراتي يوفر تقديرات حول نوايا وقدرات الخصوم ويعزز قدرة صناع القرار في الحكومة الأمريكية على اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

3. دعم السياسات الخارجية والأمنية:

- يساهم المجتمع الاستخباراتي بشكل كبير في صياغة السياسات الخارجية والأمنية الأمريكية من خلال توفير معلومات حاسمة حول تطورات الوضع الدولي، مثل النزاعات الإقليمية، التحركات العسكرية لدول معادية، أو تغيرات في الأنظمة السياسية.
- على سبيل المثال، في قضايا مثل التفاوض على اتفاقيات نووية أو مواجهة الأنشطة الإرهابية الدولية، يوفر المجتمع الاستخباراتي تقييمات دقيقة لصناع القرار.

4. تقديم التقارير والتحليلات لصناع القرار:

- تقدم الوكالات الاستخباراتية التقارير التحليلية إلى صناع القرار في الحكومة الأمريكية، بما في ذلك الرئيس، مجلس الأمن القومي (NSC) ، و الكونغرس.
- مستشار الأمن القومي عادة ما يكون هو الشخص المسؤول عن التنسيق بين الوكالات الاستخباراتية وتقديم تقييمات موثوقة للرئيس بشأن التهديدات الأمنية.

5. التعاون مع الحلفاء:

- المجتمع الاستخباراتي لا يقتصر على الولايات المتحدة فقط، بل يتعاون أيضاً مع وكالات الاستخبارات في الدول الأخرى من خلال التحالفات الاستخباراتية الدولية مثل تحالف فايف آيز (Five Eyes) الذي يضم الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، أستراليا، ونيوزيلندا.
- التعاون مع الحلفاء يمكن أن يشمل مشاركة المعلومات، التنسيق الاستخباراتي، و دعم العمليات الأمنية المشتركة.

الوكالات المكونة للمجتمع الاستخباراتي الأمريكي: (IC)

1. وكالة الاستخبارات المركزية: (CIA)
 - المهمة الرئيسية: جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتهديدات الأجنبية، سواء كانت سياسية، عسكرية، أو اقتصادية.
 - الاستخبارات البشرية (HUMINT) هي المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للـ CIA، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة الخاصة مثل العمليات السرية.
2. وكالة الأمن القومي: (NSA)
 - المهمة الرئيسية: جمع وتحليل المعلومات الإلكترونية من خلال الاستخبارات الإشارية (SIGINT)، مثل التنصت على الاتصالات والتجسس على شبكات الإنترنت.
 - NSA تلعب دوراً رئيسياً في حماية الأمن السيبراني للولايات المتحدة ضد الهجمات الإلكترونية.
3. وكالة الاستخبارات الدفاعية: (DIA)
 - المهمة الرئيسية: تقديم التحليلات العسكرية والاستخبارات العسكرية لدعم التخطيط الدفاعي والعمليات العسكرية للولايات المتحدة.
 - DIA تقدم تقارير حيوية حول القوات المسلحة الأجنبية، الأسلحة، التحركات العسكرية، والاستراتيجيات الأمنية للخصوم.
4. وكالة المخابرات الوطنية: (NGA)
 - المهمة الرئيسية: جمع وتحليل المعلومات الجغرافية والفضائية من خلال الاستشعار عن بعد و الأقمار الصناعية. (IMINT)
 - NGA توفر صوراً وبيانات جغرافية تستخدم في العمليات العسكرية والتخطيط الاستراتيجي.
5. مكتب الاستخبارات والتحليل – (I&A) وزارة الأمن الداخلي: (DHS)
 - المهمة الرئيسية: دعم الأمن الداخلي من خلال جمع وتحليل المعلومات حول التهديدات الإرهابية الداخلية والأنشطة الإجرامية التي قد تؤثر على الأمن الوطني.

- I&A يركز على القضايا الأمنية الداخلية مثل حماية الحدود، مكافحة الإرهاب، والمخاطر التي تهدد الاستقرار الداخلي.
- 6. مكتب التحقيقات الفيدرالي: (FBI)
 - المهمة الرئيسية: مكافحة الإرهاب الداخلي، مكافحة الجريمة المنظمة، التجسس الداخلي، والتحقيق في قضايا الأمن القومي داخل الولايات المتحدة.
 - يعمل FBI بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى لجمع وتحليل المعلومات الأمنية.
- 7. المخابرات البحرية (ONI) ، المخابرات الجوية (AFIS) والمخابرات التابعة للقوات البرية: (Army MI)
 - المهمة الرئيسية: جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية التي تخص القوات المسلحة الأمريكية، سواء في العمليات الجوية، البحرية أو البرية.
- 8. المخابرات الوطنية: (NRO)
 - المهمة الرئيسية: تطوير وتشغيل الأقمار الصناعية المخصصة لجمع المعلومات الاستخباراتية باستخدام الاستشعار الفضائي.

آليات التنسيق بين الوكالات:

- مدير الاستخبارات الوطنية: (DNI)
 - يتولى مدير الاستخبارات الوطنية (DNI) القيادة والتنسيق بين جميع الوكالات الاستخباراتية التابعة للمجتمع الاستخباراتي الأمريكي. يتمثل دوره في ضمان تبادل المعلومات بين الوكالات وضمان أن جميع الوكالات تعمل معًا بشكل فعال لتحقيق الأهداف الوطنية.
 - يتم تعيين DNI من قبل الرئيس الأمريكي، وهو يلعب دورًا أساسيًا في تحديد أولويات الاستخبارات وتوجيه الاستراتيجيات داخل المجتمع الاستخباراتي.
- المنظمات المشتركة:
 - يتم إنشاء فرق ومراكز تنسيق مشتركة بين الوكالات المختلفة من أجل تحليل معلومات استخباراتية مشتركة. مثل مركز التنسيق الاستخباراتي (ICU) الذي يضمن أن المعلومات الاستخباراتية تتدفق بشكل سلس عبر الوكالات.
 - هناك أيضًا بعض العمليات المشتركة بين الوكالات، مثل عمليات مكافحة الإرهاب أو العمليات العسكرية الخاصة، التي تشمل مشاركة المعلومات الاستخباراتية بين الوكالات لتحقيق أهداف محددة.

التحديات التي يواجهها المجتمع الاستخباراتي الأمريكي: (IC)

1. التنسيق بين الوكالات:
 - بسبب تعدد وكالات الاستخبارات وتنوع مهامها، قد يواجه المجتمع الاستخباراتي صعوبة في التنسيق الفعال بين الوكالات لضمان تدفق المعلومات بشكل صحيح وسلس.

2. حجم البيانات والاستخبارات:

◦ مع التقدم التكنولوجي، زادت حجم البيانات التي يتم جمعها. يتطلب تحليل هذه البيانات استخدام تقنيات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لضمان استخراج المعلومات الدقيقة من الكم الهائل من البيانات.

3. التهديدات السيبرانية:

◦ تطور التهديدات الإلكترونية يتطلب من المجتمع الاستخباراتي مواكبة التقنيات المتقدمة لمكافحة الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنية التحتية الوطنية.

المجتمع الاستخباراتي الأمريكي (IC) هو جهاز معقد ومتنوع يعمل بشكل مشترك لضمان حماية الأمن القومي الأمريكي، من خلال جمع وتحليل وتقديم تقارير استخباراتية دقيقة حول التهديدات المحتملة. يتم التنسيق بين مختلف الوكالات لضمان تبادل المعلومات بشكل فعال ودقيق. وبفضل التعاون بين هذه الوكالات، يتمكن صناع القرار في الولايات المتحدة من اتخاذ قرارات مدروسة تتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية.

ترجمات

مجلس الامن القومي الامريكي

ترجمة المقال:

The president and the intelligence community: the importance of the relationship Holtmeyer, Dane M. Monterey, California: Naval Postgraduate School

الرئيس والمجتمع الاستخباراتي: أهمية العلاقة

عندما يتولى رئيسٌ منتخبٌ حديثاً منصبه في الولايات المتحدة، فإنه يتولى قيادة أقوى جيشٍ في العالم، بالإضافة إلى أكبر مجتمع استخباراتٍ وطني (IC) في العالم، والذي يتمتع بأوسع قدرات جمع المعلومات. 1 وعلاوة على ذلك، يرث مسؤولية العمليات الحالية والمخطط لها لمجتمع الاستخبارات. وغالباً ما يعتمد اختيار الرئيس لزيادة استخدام أدوات القوة الوطنية، بما في ذلك الجيش، على المعلومات التي يتلقاها من مجتمع الاستخبارات. وكما نوقش باستفاضة في مراجعة الأدبيات، فإن نشر مجتمع الاستخبارات لمعلوماتٍ خاطئة، أو عدم قدرته على إيصال معلوماتٍ بالغة الأهمية، أو فشله في جمع المعلومات المطلوبة، يمكن أن يدفع الرئيس إلى اتخاذ خياراتٍ دون المستوى الأمثل. ومع ذلك، فإن أهمية العلاقة بين الرئيس ومجتمع الاستخبارات، والطرق التي تؤثر بها هذه العلاقة على النتائج العملية، وكيف تتطور هذه العلاقة بناءً على تلك النتائج، لم تُدرس بشكلٍ كافٍ. لذلك، تسعى هذه

الأطروحة إلى الإجابة على الأسئلة التالية: هل تؤثر العلاقة بين الرئيس ومجتمع الاستخبارات على احتمالية حدوث فشلٍ استخباراتي؟ ما تأثير الفشل أو النجاح على العلاقة بين الرئيس ومجتمع الاستخبارات؟

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا البحرية

إعداد: داين هولتماير

الملخص

تهدف هذه الأطروحة إلى تحليل العلاقة بين الرئيس الأمريكي والمجتمع الاستخباراتي، وتأثير هذه العلاقة على النجاح أو الفشل في العمليات الاستخباراتية. تعتمد الدراسة على تحليل ثلاث دراسات حالة: **جون كينيدي، جورج بوش الأب، وجورج بوش الابن**. يُظهر البحث أن وجود علاقة قوية بين الرئيس والمجتمع الاستخباراتي يزيد من فرص تحقيق نجاحات استخباراتية، بينما تؤدي العلاقة الضعيفة أو المتوترة إلى ارتفاع معدلات الفشل.

الفصل الأول: مقدمة

أهمية العلاقة بين الرئيس والمجتمع الاستخباراتي

الرئيس هو أعلى سلطة تنفيذية في الولايات المتحدة، وله سلطة واسعة في توجيه السياسة الخارجية والأمن القومي. يلعب المجتمع الاستخباراتي دورًا أساسيًا في تزويد الرئيس بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات حاسمة. لذلك، تؤثر طبيعة العلاقة بين الرئيس والمخابرات على مدى فعالية عمليات صنع القرار.

الفصل الثاني: الإطار النظري

أهمية الثقة والتواصل

- عندما يكون هناك تواصل فعال وثقة متبادلة بين الرئيس والمجتمع الاستخباراتي، تتحسن القدرة على توقع الأزمات والتعامل معها.
- في المقابل، عند وجود توترات أو عدم ثقة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى سوء تفسير المعلومات أو اتخاذ قرارات خاطئة.

الفصل الثالث: دراسات الحالة

1. جون كينيدي وأزمة الصواريخ الكوبية

- في عام 1962، واجه كينيدي أزمة الصواريخ الكوبية، حيث لعب المجتمع الاستخباراتي دورًا محوريًا في كشف مواقع الصواريخ السوفيتية في كوبا.

- بسبب العلاقة الجيدة بين كينيدي ومستشاريه الاستخباراتيين، تمكن من اتخاذ قرارات حكيمة أدت إلى حل الأزمة سلمياً.

2. جورج بوش الأب وحرب الخليج

- خلال حرب الخليج (1991)، كانت العلاقة الوثيقة بين بوش الأب والمجتمع الاستخباراتي حاسمة في نجاح العمليات العسكرية.
- دعم بوش الاستخبارات واعتمد على تقاريرها في اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة.

3. جورج بوش الابن وهجمات 11 سبتمبر

- قبل هجمات 11 سبتمبر 2001، كانت هناك تحذيرات استخباراتية من تهديد إرهابي محتمل.
- ضعف التواصل بين الرئيس والمخابرات أدى إلى عدم اتخاذ تدابير استباقية فعالة، مما جعل الهجمات ممكنة.

الفصل الرابع: الدروس المستفادة

- يجب أن يكون الرئيس منفتحاً على تقارير الاستخبارات ومستعداً للاستماع إلى التحذيرات.
- ضرورة تعيين مدير استخبارات وطني قوي وغير ميسس لضمان تقديم تقارير موضوعية للرئيس.
- كلما كانت العلاقة بين الرئيس والمجتمع الاستخباراتي أكثر تعاوناً، زادت فرص نجاح القرارات الأمنية والسياسية.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن العلاقة بين الرئيس والمجتمع الاستخباراتي ليست مجرد مسألة إدارية، بل هي عامل حاسم في نجاح أو فشل السياسات الأمنية والاستخباراتية. يجب أن يكون هناك تواصل فعال وثقة متبادلة لضمان اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة.

التسييس الجديد للمجتمع الاستخباراتي الأمريكي

جون أ. جينتري

في 5 أغسطس 2016، كتب مايكل موريل، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) السابق، مقالاً رآياً في صحيفة نيويورك تايمز، أعلن فيه دعمه لـ هيلاري كلينتون في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ضد دونالد ترامب، مستنداً إلى خبرته كضابط استخبارات كمبرر لتحيزه السياسي، حيث قال: لقد علمني تدريبي كضابط استخبارات أن

أقول الحقيقة كما أراها. هذا ما كنت أفعله في وكالة الاستخبارات المركزية، وهذا ما أفعله الآن. ستكون أمتنا أكثر أماناً بوجود هيلاري كلينتون كرئيسة".

تسييس غير مسبوق للمخابرات الأمريكية

- كان مقال موريل بمثابة الشرارة الأولى لمرحلة جديدة من التوتر بين دونالد ترامب وكبار المسؤولين السابقين في المخابرات، حيث أصبحت التصريحات والهجمات المتبادلة بين الطرفين ظاهرة مزمنة.
- خلال الحملة الانتخابية لعام 2016، بدأ بعض ضباط الاستخبارات في تسريب معلومات مناهضة لترامب، سواء كانت دقيقة أم لا، كما بدأوا في انتقاد ترامب علناً داخل أماكن العمل الحكومية.
- هذا النشاط السياسي يمثل شكلاً جديداً من تسييس المخابرات، يختلف عن الأشكال التقليدية التي تمثلت في :
 1. تحريف تقارير الاستخبارات لخدمة أجندات شخصية أو مؤسسية.
 2. استخدام السياسيين للمعلومات الاستخباراتية لخدمة مصالحهم في الجدل السياسي.
- يتميز هذا الشكل الجديد من التسييس بثلاث سمات رئيسية :
 1. تبرير النشاط السياسي استناداً إلى الخبرة الاستخباراتية.
 2. تقديم الآراء كحقيقة مطلقة، مع الادعاء بمعرفة "الحقيقة" التي يجهلها الآخرون.
 3. الدفاع بقوة عن المؤسسات الاستخباراتية في مواجهة أي انتقادات، وهو ما لم يكن مألوفاً من قبل.

أثر التغيرات المؤسسية في المخابرات الأمريكية

- هذا التسييس لم يحدث فجأة، بل كان نتيجة تغييرات طويلة الأمد في سياسات التوظيف والتركيبة الديموغرافية داخل وكالات الاستخبارات، التي أسهمت في تحولات ثقافية وسياسية داخل الأجهزة الاستخباراتية منذ عام 2016.
- على مر التاريخ، لم يسبق أن شهدت أجهزة الاستخبارات الأمريكية انتقادات حادة ومباشرة لرئيس أمريكي أثناء فترة حكمه من قبل عدد كبير من الضباط الحاليين والسابقين.
- في الماضي، كان بعض الضباط السابقين يكتبون مذكراتهم أو يترشحون للمناصب السياسية، لكنهم لم يستغلوا خبراتهم الاستخباراتية لتبرير الهجوم الحزبي المباشر على الرئيس.

ما الذي أدى إلى هذا التحول؟

- يقدم هذا المقال نظرية تفسيرية حول التغيرات الثقافية داخل المجتمع الاستخباراتي التي أدت إلى الانفجار السياسي عام 2016 وما تبعه من نشاطات سياسية مستمرة.

- الفرضية الأساسية للمقال هي أن بعض الوحدات الاستخباراتية الأمريكية شهدت تغيرات داخلية جوهرية بحيث أن وصول ترامب إلى السلطة، بما يحمله من رؤية سياسية غير متوافقة مع هذه الأجهزة، أدى إلى رد فعل سياسي واضح من داخل المخابرات.

المنهجية المعتمدة في البحث

- استخدم الكاتب منهج تحليل العمليات السياسية لتطوير نظرية تفسر الأحداث الأخيرة في تاريخ الاستخبارات الأمريكية.
- استند البحث إلى مصادر متعددة :
 1. الدراسات السابقة حول تسييس الاستخبارات.
 2. التجربة الشخصية للكاتب داخل المخابرات الأمريكية.
 3. مصادر مفتوحة من الإعلام والتقارير الحكومية.
 4. مقابلات مع شخصيات مختلفة، بمن فيهم منتقدون بارزون لترامب مثل جون مكلولين، نيد برايس، وآخرون رفضوا الكشف عن هويتهم.

أقسام المقال

1. استعراض الاتجاهات السياسية التاريخية داخل أجهزة المخابرات الأمريكية.
2. دراسة التغيرات الديموغرافية داخل أجهزة الاستخبارات بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وتأثيرها السياسي لاحقاً.
3. تحليل سياسات التوظيف التي اعتمدها الرئيس باراك أوباما (2009-2017) والتي أثرت على الميول السياسية لبعض وكالات الاستخبارات.
4. تقييم دور القيادات الاستخباراتية في ترسيخ سياسات أوباما داخل المؤسسات الأمنية، مما شكّل نوعاً من الهندسة المؤسسية.
5. تحليل كيف أدت هذه العوامل إلى الانفجار السياسي عام 2016.
6. استعراض التداخات السياسية والإدارية لهذه الظاهرة.
7. تحديد الأسئلة التي تحتاج إلى مزيد من البحث في المستقبل.

الخلاصة

يقدم هذا المقال تفسيراً لكيفية تحول أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى ساحة صراع سياسي بعد انتخاب ترامب، ويؤكد أن هذا التسييس لم يكن وليد اللحظة، بل نتاج تغييرات داخلية طويلة الأمد. بالإضافة إلى ذلك، يثير المقال تساؤلات حول مدى استمرار هذا النشاط السياسي داخل أجهزة الاستخبارات بعد رحيل ترامب، وما إذا كان ذلك مجرد حالة استثنائية أم بداية لاتجاه دائم في السياسة الأمريكية.

Us Intelligence Community Reform Studies since 1947.

Michael Warner/ Kenneth McDonald-April 2005

دراسات إصلاح مجتمع الاستخبارات الأمريكية منذ عام 1947

مايكل وارنر جيه. كينيث ماكدونالد/ابريل نيسان 2005

أثار نشر تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر، وحرب العراق، وما تلاه من مفاوضات بشأن قانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب لعام 2004، أشد نقاش حول مستقبل الاستخبارات الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولمتابعي هذا النقاش الوطني، وكذلك للنقاشات المستقبلية التي تكاد تكون حتمية، تُقدّم هذه الورقة منظورًا تاريخيًا لدراسات ومقترحات الإصلاح التي ظهرت على مدار تطور مجتمع الاستخبارات الأمريكي إلى شكله الحالي.

لقد درسنا أصول وسياق ونتائج 14 دراسة رسمية مهمة استطلعت نظام الاستخبارات الأمريكي منذ عام 1947. ونستكشف أسباب إطلاق هذه الدراسات، والتوصيات التي قدمتها، والنتائج الرئيسية التي حققتها. ولا ينبغي أن يُفاجأ أحدٌ بأن العديد من القضايا المعنية، مثل العلاقات المؤسسية بين قادة الاستخبارات العسكرية والمدنية، لا تزال مثيرة للجدل حتى يومنا هذا. ولهذا السبب، حاولنا توضيح القضايا الدائمة التي تُطرح في جهود إصلاح الاستخبارات، وتحديد العوامل التي تُفضي إلى حلها أو تُعيقه. من بين 14 دراسة استقصائية للإصلاح قمنا بفحصها، لم تحقق سوى الدراسات التالية نجاحًا ملموسًا في الترويج للتغييرات التي اقترحناها: تقرير دالاس (1949)، وتقرير شليزنجر (1971)، وتقرير لجنة الكنيسة (1976)، وتقرير لجنة 11 سبتمبر (2004). ولم تحقق أقدم دراسة من هذا النوع، تقرير دالاس الصادر في يناير 1949، تأثيرها الكبير إلا بعد فشل تحذيري كارثي بعد حوالي 18 شهرًا في بداية الحرب الكورية.

استخدم المدير الجديد للمخابرات المركزية، الفريق والتر بيدل سميث، هذا التقرير لإجراء تغييرات كبيرة في وكالة المخابرات المركزية. وأثناء تنظيم وكالة المخابرات المركزية في هيكل داخلي متين، شكّل سميث أيضًا مجلس التقديرات الوطنية لتنسيق وإعداد تقديرات الاستخبارات الوطنية، وأنشأ مكاتب جديدة للاستخبارات والبحوث الحالية، وتولى إدارة حملة العمل السري المتوسعة للوكالة. والأهم من ذلك، أن مدير المخابرات المركزية سميث حوّل وكالات الاستخبارات الوطنية المتباينة إلى ما يُعرف بمجتمع الاستخبارات - وهو مصطلح استُخدم لأول مرة خلال فترة ولايته. وقد نجح في إخراج وزارة الخارجية وهيئة الأركان المشتركة من العمليات السرية، ودفع بنجاح نحو وضع قدرات استخبارات الإشارات للقوات المسلحة تحت السيطرة المدنية.

بعد ما يقرب من عشرين عامًا، ومع انتهاء حرب فيتنام عام 1971، أعد جيمس ر. شليزنجر، من مكتب الإدارة والميزانية (ثم مدير الاستخبارات الوطنية)، مراجعةً لمجتمع الاستخبارات للرئيس نيكسون ومجلس الأمن القومي. وفي حين ارتفعت تكلفة الاستخبارات

بشكل كبير خلال العقد الماضي، لاحظ شليزنجر أن المجتمع لم يحقق "تحسنًا متناسبًا في نطاق وكمية منتجات الاستخبارات". وكانت هناك حاجة إلى مدير لتخطيط وترشيح جمع المعلومات الاستخباراتية وتقييم نتائجها، سواءً داخل وزارة الدفاع أو على مستوى مجتمع الاستخبارات. أوضح أن هذا المدير يمكن أن يكون أي شيء من منسق جديد في البيت الأبيض إلى "مدير استخبارات وطنية" كامل الأهلية يتحكم في ميزانيات وموظفي المجتمع بأكمله. منذ أن حدد شليزنجر المفهوم عام 1971، أصبحت الحاجة إلى مدير استخبارات وطنية موضوعًا متكررًا في دراسات إصلاح الاستخبارات.

أدت فضيحة ووترغيت واستقالة الرئيس نيكسون عام 1974 إلى إحباط التنبؤ الكامل لتوصيات شليزنجر، لكن تقريره مع ذلك أدى إلى تغييرات كبيرة. وشملت هذه التغييرات إنشاء طاقم لمساعدة مدير الاستخبارات الوطنية في إدارة "شؤون المجتمع"، وتعيين مساعد لوزير الدفاع لشؤون الاستخبارات، ودمج منظمات التشفير التابعة للقوات المسلحة في جهاز أمن مركزي تابع لوكالة الأمن القومي (NSA) في السنوات التي تلت رد الرئيس نيكسون في نوفمبر 1971 على تقرير شليزنجر، كان من المتوقع أن يشرف كل مدير استخبارات وطنية على إعداد ميزانيات مجتمع الاستخبارات، وتحديد متطلبات وأولويات الاستخبارات، وضمان الجودة. من منتجاتها.

شكل تحقيق لجنة السيناتور فرانك تشيرش في الاستخبارات الأمريكية عام 1975، والذي ركز بشكل كبير على وكالة المخابرات المركزية، نقطة تحول أخرى. وخلص التحقيق إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تستفيد بشكل جيد من قدرتها على الأنشطة السرية في الخارج والعمليات السرية - مع وجود ضمانات مناسبة. والأهم من ذلك، أنه غير علاقة مجتمع الاستخبارات بالكونغرس. وسرعان ما شكّل مجلسا الشيوخ والنواب لجانًا دائمة للإشراف على مجتمع الاستخبارات، مما جعله أكثر خضوعًا للمساءلة أمام السلطة التشريعية. وبينما عملت هاتان اللجنتان دائمًا ضمن حدود واضحة، ويعود ذلك جزئيًا إلى تنافسهما مع لجان التفويض والتخصيص القائمة، إلا أن إشرافهما كان له تأثير إيجابي واضح. فمن خلال النظر إلى مجتمع الاستخبارات ككل تقريبًا، فقد مالت هذه اللجان إلى جعله أكثر تماسكًا وانضباطًا ومساءلة.

أثارت هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 دعوات جديدة لإجراء تحقيقات رفيعة المستوى وإصلاحات واسعة النطاق. في الواقع، كان تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول (المنشور في يوليو/تموز 2004) بلا شك الأكثر تأثيرًا بين جميع المسوحات التي خضعت للدراسة هنا، إذ عجل بإدخال تعديلات شاملة على قانون الأمن القومي لعام 1947. وقد عبّرت بعض اقتراحاته عن اقتراحات مسوحات سابقة: فعلى سبيل المثال، ينبغي تقسيم مهام مدير الاستخبارات المركزية بين رئيس مجتمع الاستخبارات ومدير وكالة المخابرات المركزية. تبنى الرئيس بوش بسرعة العديد من مقترحات تقرير لجنة 11 سبتمبر، ووقع أربعة أوامر تنفيذية بشأن الاستخبارات والقضايا ذات الصلة، لكن الكونغرس سرعان ما ذهب إلى أبعد من ذلك بإصداره "قانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب" في

ديسمبر 2004. تضمن هذا القانون مبدأً يقضي بأن الاستخبارات الأمريكية بحاجة إلى نوع جديد من المنسق: "مدير الاستخبارات الوطنية" (DNI) الذي سيدير التخطيط والسياسات وميزانيات المجتمع عبر كامل نطاق الاستخبارات، الخارجية والداخلية. ألغى هذا القانون منصب مدير الاستخبارات المركزية، و- من خلال سد الفجوة القديمة بين الاستخبارات الخارجية والداخلية - عدّل أحد الحلول الوسطية التي تم التوصل إليها عند صياغة قانون الأمن القومي الأصلي عام 1947. بعد دراسة هذه الدراسات الاستقصائية وغيرها لمجتمع الاستخبارات، ندرك أن الكثير من التغيير منذ عام 1947 كان ارتجاليًا أكثر منه مخططًا له بشكل منهجي. ومع ذلك، فإن الدافع السياسي لإجراء دراسة شاملة عند التفكير في التغيير يكاد يكون لا مفر منه. يشير تحقيقنا إلى أنه لإحداث تغيير جوهري، كان على لجنة الدراسة أن تُحسن أمرين: العملية والمضمون. وفيما يتعلق بالعملية، تُعدّ الرعاية السياسية أمرًا بالغ الأهمية. وقد رعي مجلس الأمن القومي دراستان كان لهما تأثير كبير وسريع نسبيًا - تقرير دالاس لعام 1949 وتقرير شليزنجر لعام 1971. وكان للجنة أحداث 11 سبتمبر، بجلساتها العامة التي عُقدت في خضم موسم انتخابي، تأثير أكبر، بينما كانت آثار لجنة تشرش غير مباشرة ولكنها قوية في نهاية المطاف. ولعله من الجدير بالذكر أن لجنة الدراسة التي أصبح رئيسها لاحقًا مديرًا للاستخبارات المركزية، كما في حالة ألين دالاس وجيمس شليزنجر، من المرجح أيضًا أن يكون لها تأثير دائم. وأخيرًا، من المرجح أن تؤدي الدراسات التي تُجرى عشية الحرب أو أثناءها، أو في أعقابها مباشرة، إلى تغيير. استقى قانون الأمن القومي لعام 1947 دروسًا من الحرب العالمية الثانية، وكان اندلاع الحرب الكورية عام 1950 هو الذي أفضى إلى إصلاحات الاستخبارات التي اقترحها تقرير دالاس قبل أكثر من عام. استجاب تقرير شليزنجر لعام 1971 لحاجة الرئيس نيكسون إلى خفض الإنفاق أثناء إخراج الولايات المتحدة من حرب فيتنام. مهّد انهيار إجماع الحرب الباردة حول الدفاع والسياسة الخارجية خلال حرب فيتنام الطريق أمام تحقيقات لجنة تشرش خلال الفترة 1975-1976، لكن عدم مشاركة القوات الأمريكية في القتال آنذاك قلل بالتأكيد من تأثير استنتاجاتها. في المقابل، نُشر تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر في ذروة نقاش وطني حول الحرب على الإرهاب والعمليات في العراق، مما زاد من أهميته.

أخيرًا، في جوهر هذه التقارير، يتجلى اتجاهٌ رئيسيٌّ واضحٌ على مر السنين. الدراسات التي أدت توصياتها إلى انجذاب السلطة في مجتمع الاستخبارات نحو مدير الاستخبارات المركزية أو مكتب وزير الدفاع - أو كليهما - كانت الأكثر تأثيرًا. استمر هذا النمط من التركيز المتزايد لسلطة الاستخبارات في يد مدير الاستخبارات المركزية ووزير الدفاع من أربعينيات القرن الماضي وحتى تسعينياته، سواءً أكان الديمقراطيون أو الجمهوريون يسيطرون على البيت الأبيض أو الكونغرس. والآن، وبعد أن حل مدير الاستخبارات الوطنية محل مدير الاستخبارات المركزية، ليس من الواضح ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر مع تزايد أهمية مهمة الدفاع عن الوطن ضد الإرهاب. لقد غير قانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب لعام 2004 المعادلة، جاعلاً مدير الاستخبارات الوطنية الجديد، من الناحية

المؤسسية، على مسافة متساوية تقريباً بين وزير الدفاع ومؤسسة جديدة تتمحور حول مهمة الأمن الداخلي. وعندما يتشكل نمط جديد من النفوذ والتعاون، فإننا على ثقة بأن استطلاعات الإصلاح المستقبلية لن تتردد في اقتراح سبل تحسينه.

مقال

United States Intelligence Community Information sharing strategy, February 22,2008.

استراتيجية مشاركة المعلومات في مجتمع الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة

لقد أصبحت الحاجة إلى تبادل المعلومات ضرورة حتمية لحماية أمتنا في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول على وطننا. إن ثقافة "الحاجة إلى المعرفة" التي تبنتها مجتمعات الاستخبارات، والتي كانت ضرورة أثناء الحرب الباردة، أصبحت الآن تشكل عائقاً يهدد قدرتنا على كشف الإرهاب وغيره من التهديدات غير المتكافئة والاستجابة لها والحماية منها. إن كل وكالة استخباراتية لديها شبكاتها ومستودعات البيانات الخاصة بها والتي تجعل من الصعب للغاية تجميع الحقائق والافتراضات التي قد توفر في مجموعها تحذيراً من نوايا خصومنا. وقد اعترفت كل من لجنة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ولجنة أسلحة الدمار الشامل بعدم القدرة أو عدم الرغبة في تبادل المعلومات باعتباره ضعفاً في مجتمع الاستخبارات. وقد أصدر الرئيس والكونجرس تفويضاً إلى مجتمع الاستخبارات بإنشاء مؤسسة أكثر تكاملاً حيث يتم تبادل المعلومات بشكل روتيني. ومنذ إصدار هذه التفويضات، تم إحراز تقدم في تبادل المعلومات، والذي تحقق من خلال إنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وبيئة تبادل المعلومات، وجهود الشراكة ذات الصلة. إن هذه الجهود، على الرغم من أنها أثبتت نجاحها في تيسير تبادل المعلومات على نطاق أوسع، لا تشكل سوى "قمة جبل الجليد"، ومن الضروري مواصلة التركيز على "تسريع تبادل المعلومات". وفي الوقت نفسه، يتعين على المستهلكين حماية المعلومات المتاحة لهم.

إن مدير الاستخبارات الوطنية، الذي أدرك الحاجة الحقيقية والعميقة لتحسين تبادل المعلومات، جعل تسريع وتحسين تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات إحدى أولوياته القصوى. وقد دعا مدير الاستخبارات الوطنية أجهزة الاستخبارات إلى تحويل ثقافتها إلى ثقافة حيث "المسؤولية عن توفير" المعلومات هي مبدأ أساسي.

إن أحد المبادئ الأساسية هو الاعتراف بأن تبادل المعلومات هو سلوك وليس تقنية. ففي أجهزة الاستخبارات، يعتبر سلوك تبادل المعلومات هو الفعل المتمثل في تبادل المعلومات الاستخباراتية بين جامعي المعلومات والمحللين والمستخدمين النهائيين من أجل تحسين

الأمن الوطني والداخلي. كما يتعين على مقدمي المعلومات أن يجعلوا المعلومات المتاحة والقابلة للاكتشاف في أقرب وقت ممكن.

إن التحسينات التقنية قادرة على تمكين تبادل المعلومات، ولكن الحلول التقنية وحدها لا تكفي. ويتلخص الهدف في تحويل المجتمع على نحو يؤدي إلى تواصل أعظم وأكثر فعالية بين المشاركين في مجتمع الأمن الوطني. التواصل الذي يحسن جودة نتائج عملية الاستخبارات وقابليتها للتطبيق والاستخدام. وتحدد هذه الوثيقة استراتيجية لإنشاء هذه الثقافة الجديدة وتبادل المعلومات على نحو أفضل، سواء بين أولئك الذين يقع على عاتقهم مهمة تقديم المعلومات الاستخباراتية أو مع أولئك الذين يحتاجون إلى المعلومات الاستخباراتية لأداء مهامهم — أي صناعات السياسات، والمقاتلين في الحرب، والمدافعين عن الوطن، والمسؤولين الذين ينفذون قوانيننا. والوقت هو جوهر المسألة. ولا بد من إجراء التحسينات بسرعة للبناء على التقدم الأخير وتحسين قدرتنا على إحباط خطط أعدائنا وحماية قيمنا وشعبنا ومؤسساتنا وأصولنا. وتحدد هذه الوثيقة الخطوط العريضة التالية:

• البيئة الجديدة الصعبة

يوضح هذا القسم أن هناك تفويضاً عميقاً للتغيير:

(1) خارجياً، يجب معالجة التهديدات الجديدة والمتطورة لضمان أمن الأمة؛

(2) داخلياً، يعتزم الرئيس أن ينشئ مدير الاستخبارات الوطنية مؤسسة أكثر تكاملاً وتعاوناً.

هنا ندرس أيضاً الحاجة إلى إدارة المخاطر، مع مراعاة الحاجة إلى تلبية متطلبات الأمن الوطني المهمة والحاجة إلى الحماية من الكشف غير المصرح به عن المعلومات الحساسة التي قد تعرض المصادر والأساليب للخطر، أو تعرض الخصوصية والحريات المدنية للخطر، أو تكشف نوايانا للخصوم.

• استراتيجية تبادل المعلومات

ينقل هذا القسم:

- رؤيتنا لتبادل المعلومات ويحدد عناصرها الرئيسية، ويصف النتائج المتوقعة، وينقل نيتنا الاستراتيجية بطريقة واضحة وموجزة.
- وصف الأطر الأساسية المبادئ التي صممنا استراتيجيتنا حولها وهي تلك التي سيتم الالتزام بها مع تطور نموذج تبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات.
- يتم تحديد الأهداف والأغراض الاستراتيجية لتوجيه جهود تبادل المعلومات للمضي قدماً.
- توضيح الأهداف والنتائج التي يتعين تحقيقها على المدى الطويل، وتمثل الأهداف الإجراءات المنفصلة التي يتعين اتخاذها لتحقيق أهدافها الخاصة.

• تنفيذ الاستراتيجية

يناقش هذا القسم:

- التحديات التي يتعين التغلب عليها من أجل تحسين تبادل المعلومات وكيف يمكن لاستخدام خمسة عناصر أساسية — الحوكمة والسياسة والتكنولوجيا والثقافة والاقتصاد — أن يوجه الجهود الرامية إلى التغلب على هذه التحديات.
- وصف خارطة الطريق المقبلة للتنفيذ وتحديد الخطة التكتيكية الفورية التي تم رسمها وفقاً لخطة الخمسةمئة يوم.
- مناقشة دور لجنة توجيه تبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات.
- تحديد التوافق مع مبادرات تبادل المعلومات الرئيسية ونؤكد على التزامنا بمواصلة تعاوننا معها.

البيئة الجديدة الصعبة: التفويض بالتغيير

إن تبادل المعلومات يشكل عنصراً أساسياً في تحول مجتمع الاستخبارات لتقديم دعم أفضل لحماية أمتنا. والعوامل الرئيسية التي تدفع الحاجة إلى التغيير هي بيئة التهديد المتغيرة، والعملاء الجدد في مجال الأمن الوطني والداخلي، والتهديدات الناشئة التي تتطلب تجميع المعلومات الاستخباراتية من مجموعة متنوعة أكبر من المصادر. وتؤثر هذه العوامل الأساسية على الاتجاه المستقبلي لتبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات وسوف تؤثر على أسلوب عمل جهاز الاستخبارات في الولايات المتحدة.

التهديد الجديد والمتطور

لقد أظهرت الأحداث المأساوية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 أن الولايات المتحدة في حاجة إلى تكامل أكبر عبر مجتمع الاستخبارات وتحسين تبادل المعلومات للاستجابة للتهديدات المتطورة ودعم عملاء الأمن الداخلي الجدد. إن بيئة التهديد الجديدة التي نواجهها ديناميكية: فاللاعبون ودوافعهم وأساليبهم تظهر وتتطور بسرعة. والتقدم في التكنولوجيا يتسارع وينتشر من خلال العولمة. والمنتجات التجارية التي تتميز بالتكنولوجيا الحديثة متاحة على مستوى العالم بأسعار مناسبة. إن خصومنا يحققون ميزة تكنولوجية من خلال الاستيعاب السريع والتكيف مع المعلومات التجارية ومنتجات الاتصالات. فهم يتواصلون بحرية، ويحصلون على التدريب، ويتبادلون المعلومات حول التكتيكات، ويجمعون المعلومات الاستخباراتية عن الأهداف المحتملة، وينشرون الدعاية، وينشرون التبشير. وفي عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، لا بد أن تتحرك الاستخبارات بشكل أسرع وأن تستفيد من كل مصادر المعلومات الاستخباراتية.

الضرورات اللازمة لتحويل مجتمع الاستخبارات

منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، ركز الرئيس والكونجرس واللجان المستقلة ومراكز البحوث بشكل أكبر على تحويل مجتمع الاستخبارات لمواجهة بيئة التهديد الجديدة. ومن أهم هذه الجهود الحاجة إلى تبادل المعلومات بشكل أكبر داخل مجتمع الاستخبارات

لدعم صناعات السياسات الوطنية والجيش ووكالات إنفاذ القانون على مستوى الولايات والمستوى المحلي والأمن الداخلي وحلفائنا.

● **قانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب لعام 2004 (IRTPA)** يلزم مدير الاستخبارات الوطنية بضمان أقصى قدر من توافر المعلومات الاستخباراتية والوصول إليها داخل مجتمع الاستخبارات بما يتفق مع متطلبات الأمن الوطني. ويدعو القانون أيضًا إلى حماية المصادر والأساليب في سياق تعظيم نشر المعلومات الاستخباراتية وفقًا للمبادئ التوجيهية التي وضعها مدير الاستخبارات الوطنية للتصنيف والاسترجاع (في الشكل عندما تم جمعها في البداية من خلال المنتجات النهائية) وكتابة المنتجات بأدنى تصنيف ممكن لدعم العملاء.

● **تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر: يؤكد على الحاجة إلى تغيير العقلية من "الحاجة إلى المعرفة" إلى "الحاجة إلى المشاركة"**. وعلاوة على ذلك، يضع التقرير مدير الاستخبارات الوطنية كعامل تغيير رئيسي في خلق ثقافة داخل مجتمع الاستخبارات تركز على "إدارة" البيانات بدلاً من "ملكية" البيانات. تتحدى لجنة الحادي عشر من سبتمبر مفاهيم "السيطرة على المصدر (ORCON)" التي تبناها جامعو البيانات، والتي تمنع نشر المعلومات ومشاركتها وتخلق ملكية معلومات مشتتة ومعايير وصول غير متنسقة.

● **الأوامر التنفيذية (13311، 13356، 13388، وغيرها):** توجيه الوكالات بمسؤولية مشاركة المعلومات ومنح الوصول إلى معلومات الإرهاب الخاصة بها على الفور إلى وكالات أخرى لديها وظائف مكافحة الإرهاب، وفي القيام بهذه الأنشطة، حماية حرية وخصوصية المعلومات وغيرها من الحقوق القانونية للأميركيين.

● **لجنة القدرات الاستخباراتية للولايات المتحدة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل (تقرير أسلحة الدمار الشامل):** تقدم توصيات متعددة أقرها الرئيس لتحسين تبادل المعلومات بما يتجاوز تلك الموضحة في قانون IRTPA. ويدعو تقرير أسلحة الدمار الشامل إلى إنشاء مسؤول رئيسي لإدارة المعلومات مسؤول عن تبادل المعلومات وأمن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات. ويؤكد التقرير أن مخاطر عدم المشاركة يجب أن تكون متوازنة مع الحاجة إلى حماية المصادر والأساليب السرية. كما أوصى المفوضون بإجراء تحسينات تتعلق ببيئة شبكية، بما في ذلك إدارة الهوية مع الوصول القائم على السمات، وتقويض المستخدم والتدقيق، وتشفير البيانات المخزنة، والاكتشاف الشامل. وعلاوة على ذلك، يوصون بسياسة موحدة لتبادل المعلومات وممارسات وإجراءات وقواعد للوصول إلى معلومات "الأشخاص الأميركيين". وأخيرًا، أوصى المفوضون بقواعد تصنيف مبسطة ووضع علامات على البيانات من أجل الأمن والمحتوى لتسهيل الاكتشاف والاسترجاع.

المؤسسة الاستخباراتية المتكاملة

في البيئة الديناميكية التي نعيشها اليوم، من الضروري أن يتبادل جميع المشاركين المعلومات بسرعة ودقة. ويتعين على أفراد مجتمع الاستخبارات أن يفهموا أين ولماذا نحتاج إلى المعلومات. ويتعين على المحللين وجامعي المعلومات أن يكونوا قادرين على تجميع أجزاء المعلومات من جميع مصادر الاستخبارات. ويتعين على مستهلكي الاستخبارات أن يتفاعلوا مع مجتمع الاستخبارات لتركيز الاستخبارات على المشاكل المحددة المطروحة. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوط التقليدية بين الأجنبي والمحلي، والاستراتيجي والتكتيكي، والاستخبارات والعمليات، والعميل والمنتج، أصبحت غير واضحة في بيئة اليوم، مما يخلق ضرورة ملحة لتحسين التكامل بين برامج الاستخبارات الوطنية والوزارية. ويتطلب تلبية هذه الاحتياجات تطوير ثقافة تقدر تبادل المعلومات مع أولئك الذين يحتاجون إليها، وتزويدهم بالتدريب والسياسات والقوانين والعمليات وتكنولوجيا المعلومات اللازمة لتوزيع معرفتهم.

إن المؤسسة الاستخباراتية المتكاملة تعد بتوفير بيئة لمواجهة التهديدات التي نواجهها حالياً، والتكيف بسرعة مع هذه التهديدات مع تغييرها بمرور الوقت، ومعالجة التهديدات الجديدة عند ظهورها.

إن عنصر المعلومات في المؤسسة المتكاملة يعد بتطوير استخبارات أفضل وأكثر توقيتاً. إن المشاركين في مجتمع الاستخبارات سوف يكون لديهم القدرة على الوصول إلى جميع المعلومات المناسبة التي يحق لهم الاطلاع عليها — بغض النظر عن مكانها في دورة حياة المعلومات الاستخباراتية — فضلاً عن الأدوات التي يحتاجون إليها للاستفادة من هذه المعلومات. وسوف تعمل الأتمتة على تعزيز الأداء البشري، وفحص تدفقات المعلومات ومستودعاتها للكشف عن المعلومات بكفاءة أكبر من قدرة البشر، واكتشاف وترشيح وتقديم المعرفة التي يحتاج إليها المستخدمون مع الحماية من التحميل الزائد للمعلومات. وسوف يتمكن أعضاء مجتمع الاستخبارات وعمالؤه من العثور على بعضهم البعض والتفاعل معهم بشكل هادف.

سوف يعمل نهج إدارة المخاطر على حماية:

- (1) المصادر والأساليب فضلاً عن المعلومات الحساسة من الكشف غير المصرح به.
- (2) المعلومات والبنية الأساسية من التعرض للخطر أو التلف أو التدمير أو الضياع سواء كان ذلك عن طريق الهجوم أو الخطأ أو الإهمال.
- (3) الخصوصية والحريات المدنية للأشخاص الأميركيين. كما دعا الرئيس إلى إنشاء مؤسسة استخباراتية متكاملة.

إدارة المخاطر - فعالية المهمة وأمن المعلومات

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهنا في الماضي قدماً في تحسين تبادل المعلومات تتمثل في إدارة المخاطر — مع الأخذ في الاعتبار أهمية فعالية المهمة وحماية المعلومات على النحو اللائق.

تجدد الإشارة الى أن هناك "توتر ديناميكي" في ثقافتنا بين فوائد إتاحة المعلومات والمخاطر التي قد يتسبب فيها الكشف غير المصرح به عن معلومات حساسة في تعريض المصادر والأساليب للخطر، أو تعريض الخصوصية والحريات المدنية للخطر، أو الكشف عن نوايانا للخصوم.

إن ثقافة جديدة للتعاون وإدارة المخاطر سوف تتطلب أن يفهم الناس والمنظمات كيف يتعامل شركاؤهم مع المخاطر وأن يثقوا بها. وسوف نحتاج إلى نموذج ثقة موحد عبر مجتمع الاستخبارات. ومنذ توقيع قانون الأمن القومي في عام 1947، عمل مجتمع الاستخبارات الأميركي في ظل عقلية "الحاجة إلى المعرفة" حيث كانت حماية المصادر والأساليب في المقام الأول. لقد استندت هذه العقلية الوقائية في المقام الأول إلى عاملين:

(1) الحاجة إلى تقليل المخاطر من الكشف غير المقصود عن المعلومات الحساسة إلى "الأيدي الخطأ"،

(2) حماية المصادر والأساليب لتقليل أي تنازلات في قدرات جمع المعلومات الفنية السرية أو الحساسة أو التقنيات التحليلية.

في بيئة اليوم، يمكن أن تؤدي المخاطر المرتبطة بعدم المشاركة إلى فقدان أدلة على وقوع هجوم، وتكبد أرواح، وتعريض أمن أمتنا للخطر. تتطلب هذه البيئة الجديدة من مجتمع الاستخبارات الانتقال إلى ثقافة "المسؤولية عن التزويد" لضمان قدرة جميع أعضاء مجتمع الاستخبارات على استرداد المعلومات التي يحتاجون إليها ودعم عملاء الاستخبارات بشكل فعال. وتستند ثقافة "المسؤولية عن التزويد" إلى إدارة المخاطر المرتبطة بفعالية المهمة والكشف غير المصرح به عن المعلومات الحساسة.

استراتيجية تبادل المعلومات

- هناك حاجة ملحة لتحويل تبادل المعلومات الاستخباراتية في مجتمع الاستخبارات.
- يجب أن تتغلب استراتيجية تبادل المعلومات على القضايا النظامية التي تراكمت على مدى أكثر من نصف قرن.
- ستقيم استراتيجية تبادل المعلومات الموضحة أدناه أين نحن وتحدد كيف نحقق تبادل المعلومات عبر جميع البعثات.

رؤية تبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات

- المعلومات المشتركة
- المعرفة المعمّقة
- الأمن المحسّن

إن الحالة النهائية لتبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات هي بيئة ثقة ومعلومات مشتركة، حيث يمكن اكتشاف جميع المعلومات الاستخباراتية والوصول إليها في المهمة. في

هذه البيئة الجديدة، تتوفر نفس المعلومات لجميع الأطراف المصرح لها بشكل مناسب مما يسمح لهم بإجراء تحليلات تنافسية وتعاونية حقيقية.

لتحقيق رؤيتنا لتبادل المعلومات، اعتمدنا نموذجًا جديدًا لتبادل المعلومات، والذي تم تصويره في الشكل 1.

الشكل 1. نموذج جديد لتبادل المعلومات

نموذج جديد لتبادل المعلومات	نموذج مشاركة المعلومات القديمة		
المسؤولية عن توفير - عقلية جديدة لمشاركة بيانات الاستخبارات مع الاستمرار في معالجة الحاجة إلى حماية الخصوصية والحريات المدنية والمصادر والأساليب.	الحاجة إلى المعرفة - النموذج القديم لمشاركة بيانات الاستخبارات مع أطراف موثوقة عندما يرى مزود البيانات أن ذلك ضروري.	1. رؤية مشاركة المعلومات	الدوافع الاستراتيجية
خدمات التعاون الموجهة للمؤسسات تحدد أماكن تمتد عبر الوكالات والشركاء والحدود الدولية للاستخدامات المتعددة المهام.	خدمات التعاون الموجهة للمؤسسات - تم تطويرها لدعم احتياجات وكالة معينة لمجموعات مهام معينة.	2. نطاق المؤسسة	
"التوليد الذاتي" الذي يركز على المهمة يتكيف بسرعة مع الاحتياجات المتغيرة وإدخال شركاء جدد (الدولة، والقبائل المحلية، والحكومات).	ثابت - تم تطويره وفقاً لسياسات ولوائح منتجات استخباراتية معينة مع القليل من التغيير أو المرونة.	3. نوع التعاون	دوافع البيانات والأمان
الأمن المرتكز على المعلومات المدمج في البيانات والبيئة، والأمن المعمق (مثل البيانات والعلامات XML).	الأمن المرتكز على الشبكة المصمم حول كل شبكة (مثل جدار الحماية منزوع السلاح).	4. نموذج الأمان	
الوصول القائم على السمات، استناداً إلى السمات التي تتجاوز تصنيف الأمان (على سبيل المثال، الانتماء إلى المهمة البيئية، وما إلى ذلك).	الوصول القائم على المقصورات ² يعتمد في المقام الأول على ضوابط ولوائح الوصول الأمني	5. نموذج الوصول	
إدارة البيانات - التحول الثقافي إلى إدارة بيانات الاستخبارات لتسهيل التحليل والاستخدام متعدد الأبعاد مع بروتوكولات الأمان المناسبة.	مالك البيانات - العقلية الثقافية لبيانات الاستخبارات المملوكة للوكالة المقدمة لها مع وجود ضوابط صارمة على آليات الوصول والتوزيع والمشاركة.	6. استخدام البيانات	

² الوصول القائم على المقصورة (Cabin-Based Access) هو مفهوم يُستخدم غالبًا في مجالات مثل الطيران والمركبات المغلقة والأنظمة الأمنية، ويشير إلى تحديد صلاحيات الدخول أو الوصول بناءً على وجود الشخص داخل مقصورة معينة.



- سوف يركز نموذج تبادل المعلومات الجديد على ثقافة "المسؤولية عن التزويد" ومنظور مؤسسي على مستوى مجتمع الاستخبارات.
- سوف يكون من بين العناصر المتأصلة في التحرك نحو قدر أعظم من المشاركة إنشاء بيئة ثقة مع إمكانية الوصول القائمة على السمات والأمان المدمج في البيانات والبيئة.
- سوف يتمكن أصحاب المصلحة في مجتمع الاستخبارات من تبادل المعلومات الاستخباراتية بثقة أكبر لتحقيق أهداف مهمة متعددة مع إدارة المخاطر المرتبطة بالإفصاح غير المقصود عن المعلومات الاستخباراتية.
- سوف يعزز نموذج تبادل المعلومات الجديد التعاون بين أصحاب المصلحة في مجتمع الاستخبارات والشركاء.

حجر الأساس الاستراتيجي

- إن تبادل المعلومات الحقيقي يضمن حصول جميع المشاركين في دورة الاستخبارات التي تدعم جمع المعلومات وتحليلها ونشرها وردود الأفعال عليها على المعلومات التي يحتاجون إليها.
- يتعين على أعضاء مجتمع الاستخبارات أن يكونوا قادرين على اكتشاف وجود المعلومات واسترجاع المعلومات ذات الصلة عند الحاجة إليها.
- يتعين على المنظمات التحليلية التي تدعم كبار صناع القرار أن تمتلك الوسائل اللازمة لفهم الآثار المترتبة على المعلومات الأكثر حساسية عند إنشاء منتج ما.
- يتعين أن تكون المعلومات نفسها متاحة من خلال البنية الأساسية لمجتمع الاستخبارات التي تدعم اكتشاف المعلومات والتعاون على استرجاعها.

النقاط الاستراتيجية التالية تشكل أساساً ضرورياً لتحقيق هذه الأهداف:

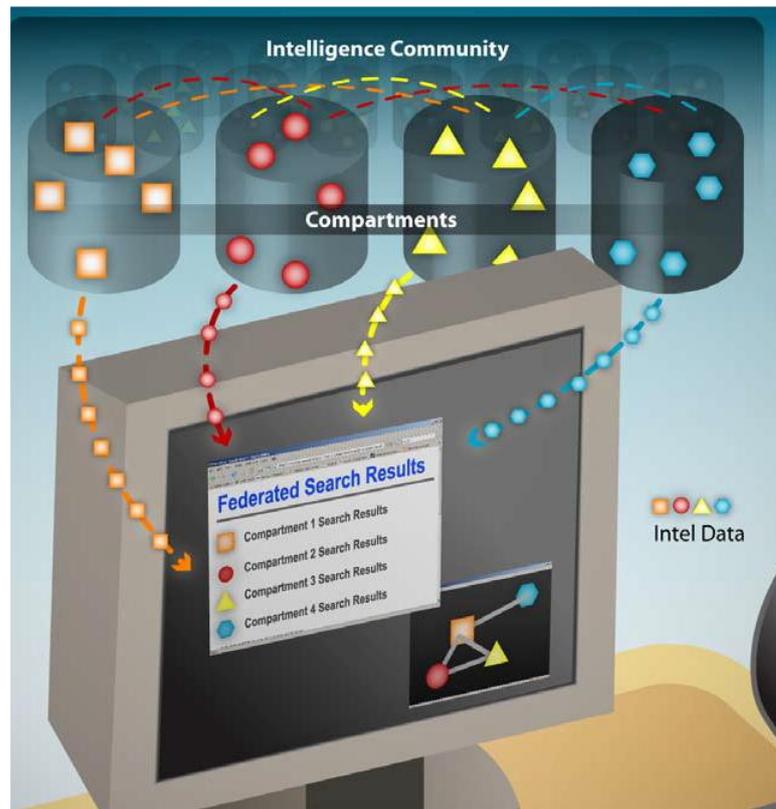
- حجر الأساس رقم 1: استرجاع المعلومات الاستخباراتية ونشرها يتجه نحو تعظيم التوافر**
- يتعين على مجتمع الاستخبارات "ضمان أقصى قدر من التوافر والوصول إلى المعلومات الاستخباراتية داخل مجتمع الاستخبارات بما يتفق مع متطلبات الأمن القومي". ويتعين على استراتيجيتنا أن تدعم الاسترجاع والنشر من نقطة الجمع الأولي وحتى المنتج الناتج. إن تعظيم الوصول إلى المعلومات ونشرها، لا بد وأن يتم باستخدام نهج إدارة المخاطر، بما في ذلك المصادر والأساليب، وحماية الخصوصية والحريات المدنية.

حجر الاساس رقم 2: كل المعلومات الاستخباراتية يمكن اكتشافها، والوصول إليها من خلال المهمة

الشكل 2. تمكين اكتشاف المعلومات الاستخباراتية

مجتمع الاستخبارات IC

- الحجرات
- نتائج البحث الفيدرالية
- بيانات الاستخبارات
- نتائج البحث الفيدرالية



إن مجتمع الاستخبارات يجمع كمية هائلة من المعلومات الاستخباراتية من مصادر عديدة، وهي المعلومات التي يصعب اكتشافها أو الوصول إليها خارج أنابيب جمع المعلومات. إن المحللين غالبًا ما يجهلون أن المعلومات قد تم جمعها. ونحن بحاجة إلى الانتقال إلى بيئة معلوماتية تعاونية، حيث يمكن لجامعي ومحلي مجتمع الاستخبارات اكتشاف جميع

المعلومات، ويمكن تمييز العلاقات بين المعلومات بسهولة، ويمكن للأشخاص والمنظمات في مؤسسة متكاملة، التفاعل مع بعضهم البعض بسهولة لتجميع المعرفة. والمفهوم الرئيسي هو أنه بغض النظر عن التصنيف أو التقسيم، يمكن لمحللي وجامعي المعلومات الاستخباراتية أن يكونوا على دراية بوجود جميع المعلومات الاستخباراتية. ويمكن للمحللين وجامعي المعلومات الوصول إلى المعلومات ذات الصلة واسترجاعها بناءً على احتياجات المهمة. ويمكن استرجاع المعلومات بشكل مباشر، أو تقديمها إلى مستخدم مرخص له داخل منظمة المحلل، أو تقديمها للمحلل كمنتج معقم، أو إتاحتها بعد مزيد من الترخيص. إن اكتشاف كافة المعلومات يسمح باكتشاف المعلومات التي لها علاقة ببيانات أخرى، مما يوفر فرصة أفضل "لربط النقاط".

حجر الأساس رقم 3: يتطلب التشارك ثقة أكبر وفهماً أكبر لمقتضيات المهمة

لقد أدت ثقافة "الحاجة إلى المعرفة" إلى ممارسات تمنع تبادل المعلومات اليوم. تضع العديد من المنظمات قواعد وإجراءات تصنيف خاصة بها، مما يؤدي إلى استخدام وفهم غير متناسقين لعلامات الأمان. تعمل المتطلبات المختلفة للوصول والتصديق والاعتماد على منع الثقة بين وكالات مجتمع الاستخبارات. المفاهيم الرئيسية هي الحاجة إلى ممارسات التصديق والاعتماد المتسقة، ومعايير أمن المعلومات الموحدة، والتوحيد عبر مجتمع الاستخبارات للوصول إلى البيانات لتمكين تبادل المعلومات. إن ثقة مستخدمي المعلومات في المعلومات نفسها، وعلى العكس من ذلك، ثقة مقدمي المعلومات في من لديه حق الوصول إلى المعلومات، وكيفية حماية المعلومات، وكيفية استخدام المعلومات، كلها عناصر أساسية لنموذج الثقة. يجب أن تعالج استراتيجية تبادل المعلومات هذه القضايا، فضلاً عن الوصول القائم على السمات، وتفويض المستخدم الآلي والتدقيق، والأمن على مستوى البيانات لتمكين نموذج قائم على الثقة للتدفق الحر للمعلومات بين المشاركين.

حجر الأساس رقم 4: إن تطوير ثقافة تكافئ تبادل المعلومات يشكل عنصراً أساسياً في تغيير السلوكيات

إن تغيير الثقافة إلى ثقافة تشجع بشكل طبيعي تبادل المعلومات بشكل مسؤول يشكل عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ولا بد أن يزيد التدريب من التركيز على "مسؤولية التزويد" مع فهم الآثار المترتبة على حماية المصادر والأساليب والخصوصية والحريات المدنية في إطار هذه المسؤولية. وإذا أدرك أفراد مجتمع الاستخبارات أن نجاحهم المهني يعتمد جزئياً على مدى نجاحهم في تبادل المعلومات، فإن تبادل المعلومات سوف يتحسن. وتشكل سياسة الكتابة من أجل النشر (WFR) تقنية بالغة الأهمية لتشجيع تبادل المعلومات مع عملاء مجتمع الاستخبارات. ومن خلال تعزيز آليات منح الجوائز لتبادل المعلومات، سوف يطالب المحللون وجامعو المعلومات بإزالة العقبات وسوف يرحبون بأدوات أفضل تساعدهم على النجاح.

حجر الأساس رقم 5: إنشاء بيئة معلوماتية واحدة (SIE) من شأنه تمكين تبادل المعلومات بشكل أفضل

سوف تعمل البيئة المعلوماتية الواحدة على تحسين كيفية إدارة مجتمع الاستخبارات للمعاملات والمعلومات والمعرفة، كما ستفتح الباب أمام فرص تعاون جديدة وممارسات تحليلية محسنة. لقد أدت تجزئة البنية الأساسية للمعلومات في مجتمع الاستخبارات إلى تكاليف إضافية وعمليات غير فعّالة وحلول غير مترابطة تحد من فعالية المهمة. سوف تعمل معايير المعلومات المشتركة والخدمات الأساسية على تمكين البحث والاكتشاف عبر التخصصات.

الأهداف والأغراض الاستراتيجية

في ديسمبر 2006، أصدر المدير المساعد للاستخبارات الوطنية ورئيس قسم المعلومات (ADNI CIO) نيته الاستراتيجية التي سلطت الضوء على تبادل المعلومات كهدف استراتيجي للعامين المقبلين. وتواصل استراتيجية تبادل المعلومات هذه هذا الاتجاه الأصلي من خلال تطوير وتعزيز الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لتبادل المعلومات والتي يجب على مجتمع الاستخبارات التركيز عليها في السنوات القادمة. وينبغي النظر إلى هذه الأهداف الاستراتيجية على أنها طويلة الأجل مع تحقيقها كمؤشر على تحقيق هدف تبادل المعلومات بنجاح.

الجدول 1. الأهداف الاستراتيجية لتبادل المعلومات

الهدف الاستراتيجي	التوصيف
الهدف رقم 1: توحيد سياسة تبادل المعلومات والحوكمة	تمكين التحول الثقافي اللازم لتبادل المعلومات: السياسات، ونماذج الحوكمة، والمعايير، وتقييم الموظفين والجوائز، وآليات الامتثال.
الهدف رقم 2: تعزيز اكتشاف المعلومات واسترجاعها على نطاق عالمي	البحث المتقدم عن المعلومات، واكتشافها، واسترجاعها، ونشرها، والاتصال الشامل من خلال وضع علامات على البيانات الوصفية المشتركة، وعلامات الأمان، والشبكات في جميع أنحاء مجتمع الاستخبارات.
الهدف رقم 3: إنشاء بيئة ثقة مشتركة	وضع سمات هوية موحدة، وإدارة الهوية، ومعايير أمن المعلومات، وقواعد الوصول إلى المعلومات، وتفويض المستخدم، والتدقيق، والتحكم في الوصول لتعزيز الثقة المشتركة.
الهدف رقم 4: تعزيز التعاون بين أفراد المجتمع	تطوير الأدوات والحوافز اللازمة على المستوى المؤسسي والقيادي ومستوى القوى العاملة للتعاون وتبادل المعرفة والخبرة والمعلومات.

تم تصميم كل هدف من أهداف تبادل المعلومات ليكون محددًا بما يكفي لتحقيقه، وقابلًا للتحقيق لتجنب التجاوز، وموجهًا نحو النتائج المرجوة، وقابلًا للقياس حتى تتمكن من تحديد التقدم. ونحن ندرك أن النجاح يتطلب التعاون مع سلطات جمع وتحليل وأمن الأفراد في مجتمع الاستخبارات بشأن السياسات والإجراءات والمعايير لدعم أهداف وأغراض تبادل

المعلومات هذه. لكل هدف استراتيجي، حددنا أهدافاً استراتيجية، وهي أوصاف واضحة للإجراءات الرئيسية التي يجب أن نتخذها لتحقيق كل هدف. لقد تم تصميم هذه الأهداف الاستراتيجية لتكون بمثابة "جسور" نتقلنا من حيث نحن اليوم إلى حيث نريد أن نكون. وفي الأقسام التالية، نقدم الأهداف الاستراتيجية لتبادل المعلومات والأهداف الاستراتيجية المرتبطة بها.

الهدف الاستراتيجي الأول: وضع سياسة موحدة لتبادل المعلومات والحوكمة

- يركز هذا الهدف على وضع مجموعة قواعد جديدة لتبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات من خلال السياسة الرسمية والتوجيه والإشراف لخلق التوحيد. سننفذ الأهداف الاستراتيجية التالية لتحقيق سياسة موحدة لتبادل المعلومات والحوكمة:
- وضع إطار سياسي لزيادة تبادل المعلومات عبر مجتمع الاستخبارات ومع الشركاء والعملاء الخارجيين.
- إنشاء آليات حوكمة لتثبيت الممارسات المشتركة لتصنيف المعلومات الاستخباراتية ومعالجة الموافقات والامتثال للسياسات والمعايير.
- تقليل المخاطر التي تهدد الحريات المدنية وانتهاكات الخصوصية الناجمة عن زيادة تبادل المعلومات.
- ضمان تنفيذ السياسة من خلال برامج التدريب المؤسسية والمعايير لسياسات وإجراءات تبادل المعلومات.
- حل النزاعات المتعلقة بتبادل المعلومات.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز اكتشاف المعلومات واسترجاعها على نطاق عالمي

يركز هذا الهدف على تحسين إمكانية اكتشاف المعلومات الاستخباراتية وإمكانية الوصول إليها وتوافرها استناداً إلى معايير الوسم والاسترجاع والنشر المشتركة المطبقة عبر مجتمع الاستخبارات. سننفذ الأهداف الاستراتيجية التالية لتعزيز اكتشاف المعلومات واسترجاعها على المستوى العالمي:

- تحديد معايير وسم البيانات الوصفية المشتركة للمعلومات الاستخباراتية لتحقيق أهداف الاكتشاف والبحث والاسترجاع.
- إنشاء عمليات وإجراءات ومعايير وأدوات "الاكتشاف الشامل" لدعم شفافية المعلومات الاستخباراتية.
- تطوير بروتوكولات الاسترجاع لمستودعات المعلومات الاستخباراتية على أساس التركيز التحليلي واحتياجات المهمة وسمات الهوية.
- دمج شبكات معلومات مجتمع الاستخبارات على كل مستوى أمني.

الهدف الاستراتيجي رقم 3: إنشاء بيئة ثقة مشتركة

يركز هذا الهدف على إنشاء بيئة ثقة مشتركة لتوليد التدفق الحر للمعلومات الاستخباراتية بين المشاركين في مجتمع الاستخبارات بناءً على سمات هويتهم وتركيز منطقة المهمة والانتماءات.

سننفذ الأهداف الاستراتيجية التالية لإنشاء بيئة ثقة مشتركة:

- تحديد بنية هوية موحدة وسمات موحدة لتمكين إدارة الهوية، وتطوير معايير وإرشادات موحدة لإدارة الهوية، ودعم التنفيذ اللامركزي والمحدد للوكالات.
- وضع معايير إدارة الهوية للمصادقة والتفويض والتدقيق والخدمات عبر المجالات.
- وضع سياسات أمن المعلومات لدعم جهود حماية البيانات المنطقية والمادية.
- إنشاء دليل تصنيف مشترك لمجتمع الاستخبارات.
- إنشاء نهج لإدارة المخاطر يدعم بيئة الثقة والمعلومات المشتركة مع الاستمرار في حماية المصادر والأساليب وكذلك المعلومات الحساسة من الكشف.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز التعاون عبر مجتمع الاستخبارات

يركز هذا الهدف على تطوير الحوافز (على سبيل المثال، على المستويات المؤسسية والقيادية ومستوى القوى العاملة) للتعاون بين أصحاب المصلحة في مجتمع الاستخبارات لتثبيت ثقافة "المسؤولية عن التوفير" عبر المجتمع وتبادل المعرفة والخبرة. وسننفذ الأهداف الاستراتيجية التالية لتعزيز التعاون عبر المجتمع:

- تطوير برامج الاتصالات لتبادل المعلومات لخلق الوعي بثقافة "المسؤولية عن التوفير".
- إنشاء برامج المكافآت والتقييم لتحويل الثقافة من عقلية "الحاجة إلى المعرفة" إلى عقلية "المسؤولية عن التوفير".
- العمل كنقطة تكامل لإنشاء بيئة تعاون افتراضية لتسهيل التعاون وتبادل المعلومات بين المتخصصين في الاستخبارات (على سبيل المثال، المحللين والجامعيين).
- تمكين أصحاب المصلحة والشركاء في مجتمع الاستخبارات من الاتصال على أساس موعد نهائي ضروري للوفاء بمتطلبات مهمتهم.

التنفيذ الاستراتيجي

إن تنفيذ استراتيجية تبادل المعلومات سوف يكون بمثابة جهد مستمر مع خريطة طريق للتنفيذ على المدى الطويل وخطة قصيرة الأجل يتم تحديثها باستمرار بزيادات مدتها 100 يوم. هناك العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها لتحسين تبادل المعلومات والتعاون. وسوف يكون المفتاح هو معالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات بدلاً من إجراء تغييرات تجميلية لتحسين تبادل المعلومات. على سبيل المثال، يمكن لضباط الاتصال الإضافيين تحسين تبادل المعلومات بين الوكالات ولكنهم سيتركون معظم أسباب المشاركة المحدودة بين الوكالات دون معالجة. إن حل هذه المشكلة سوف يتطلب إعادة التفكير بشكل أساسي في كيفية بناء نموذج الثقة لتبادل المعلومات حيث يمكن لمستخدمي المعلومات الاستخباراتية

اكتشاف واسترجاع ونشر المعلومات الاستخباراتية بشكل شفاف أينما كانوا. نحن نوضح اللبنات الأساسية الخمسة التي يجب أن تكون بمثابة حجر الأساس لتبادل المعلومات الفعال.

تنفيذ اللبنات الأساسية لتبادل المعلومات

إن تبادل المعلومات قضية واسعة النطاق ومتعددة الطبقات تمتد إلى جوانب الحوكمة والسياسة والتكنولوجيا والثقافة والاقتصاد. ولتحسين تبادل المعلومات، يتعين علينا تحديد ومعالجة الأسئلة الحرجة حول كيفية عمل مجتمع الاستخبارات في كل من هذه الجوانب. والهدف هو نظام متطور لتبادل المعلومات يكافئ التعاون، ويعزز التوحيد في ممارسات المشاركة، ويزيد من توافر بيانات الاستخبارات.

تبادل المعلومات - اللبنات الأساسية والسؤال المطروح

يقدم الشكل 3 لمحة عامة عن الأسئلة الرئيسية التي تم فحصها أثناء تطوير استراتيجية تبادل المعلومات. ومع تقدمنا إلى الأمام، يجب إعادة تقييم هذه الأسئلة باستمرار عبر مجتمع الاستخبارات. وفي نهاية المطاف، لتحسين ممارسات تبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات، يتعين علينا معالجة القضايا النظامية عبر المؤسسة، وتطوير ثقافة مجتمع الاستخبارات من خلال تعزيز سلوكيات تبادل المعلومات والاعتراف بها، وتبني نهج إدارة المخاطر في تبادل المعلومات.

الشكل 3. تبادل المعلومات - اللبنات الأساسية والأسئلة الرئيسية

<p>*هل هناك اقتراح قيمة واضح للمشاركة بين الشركاء، أي المقايضات المتبادلة أو المفاوضات عليها؟ هل هناك حاجة إلى اتفاقيات مستوى الخدمة أو الاتفاقيات؟</p> <p>*هل يهتم الناس وكيف يلتزمون بالقانون والسياسات؟</p> <p>*كيف يتم حل نزاعات مشاركة المعلومات.</p> <p>*من هم أصحاب المصلحة الرئيسيون.</p>	<p>الإشراف والقيادة التي تساعد في إدارة مشاركة المعلومات. كيف يقود المديرون المبادرة داخل المنظمة وعبر الوكالات المعايير والإرشادات لضمان نهج متسق.</p>	<p>الحوكمة-البيئة المؤثرة على المشاركة</p>
<p>*هل هناك قوانين ولوائح وسياسات وإجراءات تسمح للمنظمة بالمشاركة أو تلزمها أو تمكنها من ذلك؟</p> <p>*هل هناك قوانين/لوائح/سياسات/إجراءات تعوق أو تقيد المنظمة/الأشخاص من المشاركة؟</p> <p>*هل هناك أدوات/آليات متاحة لإدارة الهويات، وتفويض المستخدمين، والتحقق منهم، ومراجعة حساباتهم، وضمان السرية.</p>	<p>السياسات الوطنية، والسياسات الداخلية، وقواعد اللاعبين الداخليين والخارجيين للمنظمة.</p>	<p>السياسة-قواعد المشاركة</p>

<p>*هل توجد معايير وأنظمة بيانات مشتركة للتنظيم والتعريف والبحث؟</p> <p>*هل يمكن للمشاركين دفع البيانات وسحبها عبر الشبكات؟</p> <p>*كيف يتم حماية المعلومات، وهل يمكن تدقيق النظام؟</p> <p>*هل تتوفر أدوات/آليات لإدارة الهويات، والترخيص، والمصادقة، والمستخدمين وضمان السرية؟</p>	<p>التكنولوجيا والأنظمة والبروتوكولات التي توفر المنصات لتمكين مشاركة المعلومات والتي تعالج قضايا الأمن والخصوصية.</p>	<p>التكنولوجيا "القدرة" على تمكين المشاركة</p>
<p>*كيف نحفز الناس ونخلق الحوافز للتعاون ومشاركة المعلومات عبر المنظمات؟</p> <p>*هل تتواصل المنظمة عبر جميع المستويات؟</p> <p>*كيف تتكيف المنظمة مع التغيير، وما مدى استجابتها للضغوط والفرص؟</p> <p>*كيف يتم التوصل إلى القرارات والاستنتاجات؟</p>	<p>نهج المنظمة وفلسفتها حول مشاركة المعلومات وقدرتها على إعادة التنظيم والتبني مع تغير الظروف</p>	<p>الثقافة "الإرادة" للمشاركة</p>
<p>*هل تم تخصيص تمويل كافٍ لدعم المبادرة؟</p> <p>*هل تم تطوير هياكل محددة؟</p> <p>*هل يصل التمويل إلى المستوى المناسب داخل المؤسسة لتنفيذ برنامج المشاركة بالكامل؟</p> <p>*كيف نقيس الأداء؟</p>	<p>القدرة على الحصول على الموارد وتوفيرها لمبادرات مشاركة المعلومات والضغط الخارجية (مثل الميزانية) التي تؤثر على كيفية تخصيص الموارد وإدارتها.</p>	<p>الاقتصاد "قيمة" المشاركة</p>

خريطة طريق التنفيذ

ستكون خريطة طريق التنفيذ القادمة عبارة عن خطة طويلة الأجل بأفق زمني مدته خمس سنوات لتوجيه وتنسيق جهود التنفيذ. وستتضمن خريطة طريق التنفيذ:

- (1) مراحل مهمة طويلة الأجل لكل هدف استراتيجي،
- (2) تحديد مقاييس الأداء التفصيلية والمقاييس على مستوى الهدف الاستراتيجي،
- (3) تحديد ملكية أنشطة تبادل المعلومات بين أعضاء مجتمع الاستخبارات،
- (4) تحديد نقاط تفتيش دورية لتحديث استراتيجيات تبادل المعلومات.

ستوفر خريطة طريق التنفيذ هذه الإطار الشامل الذي يمكن من خلاله تطوير زيادات مدتها 100 يوم لضمان تركيز الجهود التكتيكية ووضعها موضع التنفيذ.

الخطة قريبة المدى: خطة مدتها 500 يوم لتحسين تبادل المعلومات

تسلط خطة الخمسمائة يوم الحالية الضوء على المبادرات والمهام التي سيسعى مكتب مدير الاستخبارات الوطنية (ODNI) ومجتمع الاستخبارات (IC) إلى تنفيذها لتحويل تبادل المعلومات. وتتوافق مبادرات خطة الخمسمائة يوم الحالية لتبادل المعلومات بشكل وثيق مع استراتيجيتنا لتبادل المعلومات وستعمل كخطة تنفيذ تكتيكية قصيرة الأجل لزيادة تبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات ومع عملائنا.

تتمثل المجالات ذات الصلة بخطة الخمسمائة يوم الحالية في:

- مجال التركيز 2: تسريع تبادل المعلومات،
- مجال التركيز 3: تعزيز التحول في جمع البيانات وتحليلها،
- مجال التركيز 5: تحديث ممارسات العمل.

وترتبط هذه المجالات وغيرها بالأهداف الاستراتيجية الموضحة في هذه الاستراتيجية في الجدول أدناه.

الجدول 2. ربط خطة الـ 500 يوم باستراتيجية تبادل المعلومات

خطة الـ 500 يوم	هدف استراتيجي
<ul style="list-style-type: none"> • المبادرة الأساسية: تحديث وثائق السياسة لتوضيح ومواءمة سلطات مجتمع الاستخبارات • المبادرة B5: التعاون لحماية الخصوصية والحريات المدنية • المبادرة E6: توحيد سياسة مجتمع الاستخبارات بشأن معلومات "الشخص الأمريكي" 	الهدف الأول: وضع سياسة موحدة لتبادل المعلومات والحوكمة.
<ul style="list-style-type: none"> • المبادرة A2: إنشاء بيئة معلومات واحدة • المبادرة B2: تنفيذ الوصول والاكتشاف القائم على السمات 	الهدف الثاني: تعزيز اكتشاف المعلومات واسترجاعها على المستوى العالمي.
<ul style="list-style-type: none"> • المبادرة B2: تنفيذ الوصول والاكتشاف القائم على السمات • المبادرة D2: إنشاء دليل تصنيف مجتمعي واحد • المبادرة D5: تحسين عملية إصدار الشهادات والاعتمادات لتكنولوجيا المعلومات 	الهدف رقم 3: إنشاء بيئة ثقة مشتركة
<ul style="list-style-type: none"> • المبادرة الأساسية: إنشاء بيئة تعاونية لجميع المحللين • المبادرة 2: توفير تكنولوجيا المعلومات التعاونية للوكالات والمنظمات التابعة للإدارة التنفيذية الفيدرالية 	الهدف رقم 4: تعزيز التعاون بين أفراد مجتمع الاستخبارات

تنسيق مجتمع الاستخبارات

فور تأكيده، أنشأ المدير ماكونيل لجنة توجيهية لتبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات لتكون بمثابة قناة لقضايا تبادل المعلومات داخل مجتمع الاستخبارات. وبينما نفذ استراتيجية تبادل المعلومات، ستنتظر لجنة توجيه تبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات في تحديات وفرص تبادل المعلومات وتتعامل معها وتوفر منتدى متوازناً لإيجاد أفضل الحلول التي ستفيد مجتمع الاستخبارات وأصحاب المصلحة على نطاق واسع بدلاً من التحسينات المركزة لوكالة أو إدارة واحدة. تتمتع لجنة توجيه تبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات، التي يرأسها المدير التنفيذي لتبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات، بتمثيل واسع النطاق للأعضاء، بما في ذلك كل عنصر من عناصر مجتمع الاستخبارات، ووكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات، ورؤساء الأركان المشتركة، ومساعد مدير الاستخبارات الوطنية للأمن.

التوافق مع جهود تبادل المعلومات الأخرى

يدرك مكتب مدير الاستخبارات الوطنية ODNI أن هناك العديد من المبادرات الاستخباراتية الحكومية الرئيسية التي تركز على تحسين تبادل المعلومات وزيادة التعاون في مجتمع الاستخبارات. ومن خلال لجنة توجيه تبادل المعلومات في مجتمع الاستخبارات، سيعمل مكتب مدير الاستخبارات الوطنية على التكامل مع هذه المبادرات وغيرها من مبادرات تبادل المعلومات من خلال الاستفادة من بيئة تبادل المعلومات لوضع جهود مثل برنامج تبادل المعلومات لإنفاذ القانون التابع لوزارة العدل (LEISP) واستراتيجية تبادل المعلومات التابعة لوزارة الأمن الداخلي في الاعتبار، لضمان التوافق مع الأهداف والأغراض الشاملة للمجتمع فيما يتعلق بتبادل المعلومات. وفيما يلي تسليط الضوء على العديد من الجهود الحاسمة:

❖ **الاستراتيجية الوطنية لتبادل المعلومات (NSIS):** النجاحات والتحديات في تحسين تبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب (أكتوبر 2007): تركز الاستراتيجية الوطنية لتبادل المعلومات، التي صدرت مؤخراً عن البيت الأبيض، على خطة متقدمة للبناء، وإنشاء قدرة أكثر تكاملاً لتبادل المعلومات لضمان حصول أولئك الذين يحتاجون إلى المعلومات لحماية أمتنا من الإرهاب عليها، وحصول أولئك الذين لديهم هذه المعلومات على مشاركتها. سيعمل نظام المعلومات الأمنية الوطني على تحسين تبادل المعلومات بين الوكالات على المستوى الفيدرالي، مع بناء جسور تبادل المعلومات بين الحكومة الفيدرالية وشركائنا غير الفيدراليين.

على الرغم من أن نظام المعلومات الأمنية الوطني يركز على تحسين تبادل المعلومات المتعلقة بالأمن الداخلي والإرهاب وإنفاذ القانون فيما يتعلق بالإرهاب داخل جميع مستويات الحكومات والقطاع الخاص، فإن المبادئ الأساسية المقدمة في هذه الاستراتيجية تتوافق مع نظام المعلومات الأمنية الوطني.

❖ استراتيجية تبادل المعلومات لوزارة الدفاع: (DoD ISS) توفر الاستراتيجية لوزارة الدفاع لبناء ثقافة تعاونية وبيئة تبادل معلومات وزارة الدفاع. ومن خلال هذه الاستراتيجية ورؤيتها "توفير قوة المعلومات لضمان نجاح المهمة"، ستعمل وزارة الدفاع على:

- 1) تحقيق وحدة الجهود عبر المهام والعمليات،
 - 2) تحسين سرعة وتنفيذ القرارات،
 - 3) تحقيق القدرة على التكيف السريع عبر عمليات المهمة والتحالف،
 - 4) تحسين القدرة على توقع الأحداث واحتياجات الموارد،
 - 5) تحقيق قدر أكبر من الدقة في تخطيط المهمة وتنفيذها.
- كما تعرف وزارة الدفاع تبادل المعلومات على أنه "[جعل] المعلومات متاحة للمشاركين (الأشخاص أو العمليات أو الأنظمة)". ويتعين تحقيق توفر المعلومات هذا من خلال مجموعة من الأهداف ذات المستويات الأربعة، والتي يُتصور أنها مكاسب سريعة:

- 1) تعزيز وتشجيع وتحفيز المشاركة،
- 2) تحقيق مؤسسة ممتدة،
- 3) تعزيز المرونة، من أجل استيعاب الشركاء والأحداث غير المتوقعة،
- 4) ضمان الثقة بين المنظمات. وتضع استراتيجية وزارة الدفاع لتبادل المعلومات خمس أسس لتبادل المعلومات لتوجيه تخطيط التنفيذ وتحديد المجالات الرئيسية للتحسين من قبل جميع أصحاب المصلحة.

*مدير برنامج بيئة تبادل المعلومات (PM-ISE) خطة تنفيذ بيئة تبادل المعلومات: عمل متعدد المجالات يعمل كنموذج لجهود تبادل المعلومات داخل مجتمعات الاستخبارات وإنفاذ القانون والأمن الداخلي والدفاع والشؤون الخارجية في الحكومة الفيدرالية وكذلك مع حكومات الولايات والحكومات المحلية والقبلية والقطاع الخاص والشركاء الأجانب.

يشير PM-ISE إلى أن المزيد من التكامل "... يتطلب رؤية قائمة على السياسات والأولويات والشراكات الوطنية، وفهمًا واضحًا للإطار التشغيلي والأدوار والمسؤوليات من أجل تبادل المعلومات بشكل فعال". إن ISE لديها هيكل له هدف عام من 6 نقاط بما في ذلك:

- 1) تسهيل إنشاء شراكات موثوقة خارج الحكومة،
- 2) تعزيز تبادل المعلومات من خلال توفير معلومات في الوقت المناسب ومثبتة ومحمية وقابلة للتنفيذ،

(3) تشجيع أعضاء ISE على العمل بطريقة لامركزية وموزعة ومنسقة،
(4) الاستفادة من القدرات الحالية مع التعاون في نفس الوقت لبناء قدرات جديدة،
(5) تمكين الحكومة الفيدرالية من التحدث بصوت واحد فيما يتعلق بالإرهاب،
(6) ضمان أن إجراءات المشاركة تحمي الخصوصية والحريات المدنية. إن التحدي الكبير لتحقيق هذه الأهداف هو أن ISE موجود في بيئة تهديد ديناميكية وغير متوقعة ومتغيرة. من أجل تقديم خدمة متكاملة في بيئة غير متوقعة، يجب على ISE تقديم مجموعة من الأدوات التعاونية التي توجد جنبًا إلى جنب مع السياسات والعمليات التي تسمح بمشاركة المعلومات القوية.

- لا ينبغي إغفال الثقافة في هذا الجهد حيث أن كل فرع من فروع الحكومة الفيدرالية له ثقافته وتراثه الخاص، كما هو الحال مع حكومات الولايات والحكومات المحلية.
- تؤكد ISE على الحاجة الملحة إلى تجاوز النظر إلى حكومات الولايات والحكومات المحلية على أنها "مستجيبون أوليون" فقط، وتقضيل التفكير فيها بدلاً من ذلك باعتبارها خط الدفاع الأول في سلسلة عميقة جدًا من أصول المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، بما يتفق مع القسم 1016 (ز) من قانون IRTPA ، فإن مهمة مجلس تبادل المعلومات (ISC) هي تقديم المشورة والمعلومات المتعلقة بإنشاء وتنفيذ وصيانة ISE لتسهيل تبادل معلومات الإرهاب بين الوكالات المختصة.
- ستمثل الهيئة التنفيذية لتبادل معلومات مجتمع الاستخبارات آراء مجتمع الاستخبارات في هذا المجلس وتضع مدخلاتها ومواردها ودعمها لأنشطة تبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والأمن الداخلي.

*المكتب التنفيذي للرئيس (EOP) ، مكتب الإدارة والميزانية (OMB) ، الهندسة المعمارية الفيدرالية للمؤسسة (FEA): لاستخدام FEA لتحديد الفرص لتبسيط العمليات وتوحيد الجهود عبر وكالات الحكومة الفيدرالية، كان تبادل المعلومات مكونًا أساسيًا مدمجًا في نماذج المرجع. بالنسبة لنموذج مرجع الأعمال، قدم رئيس الوزراء ISE - اقتراحًا لإضافة وظيفة فرعية 262 - تبادل المعلومات والتي ستوفر فئة لتخصيص عناصر التخطيط المتعلقة ب ISE للوكالات الفيدرالية. بالنسبة لنموذج مرجع الخدمات، في إطار مجال خدمات الأصول الرقمية، تتعلق العديد من الوظائف الفرعية بمشاركة المعلومات، على وجه التحديد، 571 - استرجاع المعلومات، 572 - رسم الخرائط/تصنيف المعلومات، 573 - تبادل المعلومات، و560 - الوسم والتجميع.

* المركز الوطني لمكافحة الإرهاب (NCTC): قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001، لم يكن لدى أي منظمة في حكومة الولايات المتحدة إمكانية الوصول إلى النطاق الكامل لمعلومات الاستخبارات المتاحة حول الإرهاب. مع إنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب، أصبح المركز مسؤولاً عن دمج جميع المعلومات الاستخباراتية التي تمتلكها أو تحصل عليها حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالإرهاب ومكافحته (باستثناء الإرهاب المحلي ومكافحة الإرهاب حصريًا) وضمان حصول الوكالات على المعلومات الاستخباراتية اللازمة لإنجاز

أنشأتها وتلقيها. لقد تبنى المركز الوطني لمكافحة الإرهاب عقلية "الوصول القائم على الأدوار" التي تتماشى مع نية هذه الاستراتيجية لتطوير بنية هوية موحدة مع إمكانية الوصول القائمة على السمات لمشاركة المعلومات الاستخباراتية بثقة. وقد طور المركز الوطني لمكافحة الإرهاب حلولاً مبتكرة، بما في ذلك NCTC Online و Terrorist Identities Datamart Environment، لزيادة تبادل المعلومات والتعاون لدعم مهمة مكافحة الإرهاب.

***الهيئة الوطنية لمكافحة التجسس: (NCIX)** في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، تم إنشاء الهيئة بموجب قانون تعزيز مكافحة التجسس لعام 2002، المعدل، لتعمل كرئيس لمكافحة التجسس الوطني (CI) للحكومة الأمريكية، تحت إشراف وسيطرة مدير الاستخبارات الوطنية. لتطوير مجتمع مكافحة التجسس من اتحاد إلى مؤسسة موحدة، أنتجت الهيئة الوطنية لمكافحة التجسس الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التجسس، والتي نُشرت في عام 2007. تحدد الاستراتيجية كل من أهداف المهمة والمؤسسة من أجل دمج وتوحيد مجتمع مكافحة التجسس لدعم تبادل المعلومات. لزيادة تبادل المعلومات والتعاون، طورت الهيئة الوطنية لمكافحة التجسس الهدف الثالث للمهمة، والذي ينص على: "توفير معلومات استخباراتية حاسمة وقابلة للتنفيذ لصناع القرار على جميع المستويات". سيعمل مكتب مكافحة التجسس الوطني مع مجتمع الاستخبارات لتحقيق التوازن بين مسؤولية تقديم المعلومات والحاجة إلى حماية المصادر والأساليب.

***استراتيجية الاستخبارات الوطنية، الهدف المؤسسي: (EO5)** نُشرت في أكتوبر 2005، وتحدد استراتيجية الاستخبارات الوطنية كلاً من المهمة والأهداف المؤسسية من أجل إنشاء مجتمع استخبارات موحّد أكثر تكاملاً وإبداعاً. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة لاستراتيجية تبادل المعلومات هذه، الحاجة إلى تحقيق هدف المؤسسة 5، الذي ينص على: "ضمان قدرة أعضاء مجتمع الاستخبارات والعملاء على الوصول إلى المعلومات الاستخباراتية التي يحتاجون إليها عندما يحتاجون إليها". تدعم الأهداف الاستراتيجية الموضحة في استراتيجية تبادل المعلومات هذه الهدف المؤسسي 5، وبالتحديد الهدف رقم 2 الذي يتعلق بالحاجة إلى اكتشاف المعلومات الاستخباراتية والوصول إليها واسترجاعها بشكل أفضل. ولقد تم تضمين هذه الوثائق لتصوير تركيز المدير ماكونيل على جهود الشراكة والتنسيق سواء داخلياً أو خارجياً لمجتمع الاستخبارات.

دليل ارشادي: فهم الاشراف على الاستخبارات /ايدان ويلز

يُعد [دليل](#) "فهم الإشراف على الاستخبارات" للكاتب أيدان ويلز مرجعاً شاملاً يهدف إلى توضيح كيفية تنظيم وإدارة الإشراف على أجهزة الاستخبارات في الدول الديمقراطية. يستهدف هذا الدليل الأفراد المهتمين بحوكمة أجهزة الاستخبارات، خاصة أولئك الذين

يفتقرون إلى فهم متخصص في هذا المجال، بما في ذلك المشرعين، وصانعي السياسات، وأعضاء المجتمع المدني.

محتويات الدليل:

1. دور أجهزة الاستخبارات في المجتمعات الديمقراطية: يستعرض هذا القسم الوظائف الأساسية لأجهزة الاستخبارات وأهميتها في حماية الأمن الوطني، مع التأكيد على ضرورة توافق عملياتها مع المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
2. الأطر القانونية الناظمة لأجهزة الاستخبارات: يناقش هذا الجزء الخصائص الرئيسية للأطر القانونية التي تحكم عمل أجهزة الاستخبارات، مشددًا على أهمية وجود قوانين واضحة تحدد صلاحياتها، وتضمن المساءلة والشفافية في أنشطتها.
3. الإشراف على جمع المعلومات الاستخباراتية: يُخصص هذا القسم لشرح كيفية مراقبة وضبط عمليات جمع المعلومات، مع التركيز على ضمان أن تكون هذه العمليات متوافقة مع القوانين وتحترم الخصوصية والحقوق المدنية.
4. إدارة البيانات الشخصية: يتناول هذا الجزء سياسات وإجراءات التعامل مع البيانات الشخصية من قبل أجهزة الاستخبارات، مؤكدًا على ضرورة وجود ضوابط صارمة لحماية هذه البيانات ومنع إساءة استخدامها.
5. التعاون الدولي في مجال الاستخبارات: يستعرض هذا القسم كيفية تنظيم ومراقبة التعاون بين أجهزة الاستخبارات على المستوى الدولي، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية الحقوق الأساسية أثناء هذا التعاون.
6. آليات الإشراف والرقابة: يُركز هذا الجزء على دور الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية في مراقبة أنشطة أجهزة الاستخبارات، موضحة الأدوات والآليات المتاحة لكل منها لضمان التزام هذه الأجهزة بالقانون.

أهمية الدليل:

يُبرز الدليل أن الدول الديمقراطية قد تتبنى نهجًا مختلفًا في تنظيم وإدارة أجهزة الاستخبارات، ولا يوجد نموذج واحد صحيح. ومع ذلك، هناك ممارسات جيدة متفق عليها عالميًا تتعلق بأنشطة وإشراف أجهزة الاستخبارات، ويهدف الدليل إلى تسليط الضوء على هذه الممارسات لتعزيز الشفافية والمساءلة في هذا المجال.

THE NATIONAL SECURITY COUNCIL: TOOL OF PRESIDENTIAL CRISIS MANAGEMENT Anthony Wanis-St. John

Journal of Public and International Affairs, vol. 9, no. 1 (1998)

مجلس الأمن القومي: أداة رئاسية لإدارة الأزمات، بقلم أنتوني وانيس-سانت جون

تتناول هذه الورقة البحثية مجلس الأمن القومي (NSC) بتحليل نقدي، مع التركيز على دوره خلال الأزمات. يُعدّ المجلس آلية مؤسسية أساسية للإدارة الرئاسية لأزمات الأمن القومي. يجب تحسين هيكل المجلس واستغلاله بما يُمكن من وضع خيارات سياسية للرئيس، والإشراف على تنفيذ السياسات. تتناول هذه الورقة عناصر هذا التحسين، وتُلخصها في قسم التحليل، ثم تُقدّم توصيات لتعزيز دور المجلس في إدارة الأزمات. كما تتناول الورقة، من حيث صلتها بإدارة الأزمات الرئاسية، نشأة المجلس وهيكل لجانته وموظفيه، وتستعرض العديد من الدراسات الحكومية التي أجراها، وتُقدّم دراسات حالة حول أدائه في الأزمات.

مقدمة: الأمن القومي وإدارة الأزمات

قام العديد من المؤلفين بدراسة وتحليل سلوك وتنسيق السياسة الخارجية الأمريكية أثناء الأزمات. ومع ذلك، فإن دور مجلس الأمن القومي (NSC) في الإدارة الرئاسية للأزمات الدولية لم يخضع لتدقيق كافٍ، ويعود ذلك جزئيًا إلى خضوع عمل مجلس الأمن القومي وهيكله لامتياز السلطة التنفيذية. ستتناول هذه الورقة البحثية مجلس الأمن القومي بشكل نقدي مع التركيز على دوره أثناء أزمات الأمن القومي. ما هي الأزمة؟ وفقًا لروبرت بفالتزغراف (1996)، الأزمة هي موقف يُشكل تهديدًا للقيم أو المصالح الأساسية للأطراف المعنية، ويمثل احتمالًا كبيرًا لاندلاع أعمال عنائية عسكرية، وله وقت استجابة محدود، و/أو ينطوي على عناصر مفاجأة استراتيجية أو تكتيكية. لا تقتصر الأزمات على الصراعات بين الدول فحسب، بل تشمل أيضًا الصراعات الداخلية، والصراعات العرقية العابرة للحدود، وحالات الطوارئ الإنسانية، وعدوان الجهات الفاعلة غير الحكومية، أو أي حدث آخر يتطلب تعبئة المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو التحالفات التعاهدية كحلف الناتو. تُمثل محاولات إدارة الأزمات الدولية فرصًا لتصعيد الصراع أو تخفيف حدته؛ وبالتالي، تُمثل نقاط تحول مهمة محتملة في تطوير العلاقات الدولية.

يُعدّ مجلس الأمن القومي آلية مؤسسية أساسية للإدارة الرئاسية لأزمات الأمن القومي. ويجب تحسين هيكله واستخدامه على النحو الأمثل، سواءً من أجل وضع خيارات سياسية للرئيس أو للإشراف على تنفيذ السياسات. تتناول هذه الورقة البحثية عناصر هذا التحسين، وتُلخصها في قسم التحليل والتوصيات. كما تناقش الورقة هيكل اللجان والموظفين في مجلس الأمن القومي، بما في ذلك مناصب رئيسية مثل منصب مستشار الأمن القومي، من حيث أهميتها في إدارة الأزمات. كما تتناول الورقة نشأة مجلس الأمن القومي، وهيكله الحالي، والدراسات الحكومية السابقة، ودراسات الحالة ذات الصلة بإدارة الأزمات. وفي الختام، تُقدم هذه الورقة ملاحظاتٍ وتوصياتٍ سياسية تتعلق بمجلس الأمن القومي ودوره في الإدارة الرئاسية لأزمات الأمن القومي.

النشأة، الهيكل، والقضايا: نشأة مجلس الأمن القومي الدعوة إلى تنسيق الأمن القومي

أنشئ مجلس الأمن القومي عام 1947 لتلبية الحاجة الماسة للتعاون بين مختلف الوزارات والوكالات المسؤولة عن شؤون الأمن القومي الأمريكي. قبل إنشاء المجلس، تعاونت لجان

مختلفة عبر قنوات رسمية وغير رسمية، مثل لجنة تنسيق الحرب والبحرية الحكومية لعام 1944، التي ركزت على التنسيق الدبلوماسي والعسكري (لاي وجونسون 1960، 2). وقد أدركت الحاجة إلى إدارة الجهود المترابطة لهذه الكيانات مع نهاية الحرب العالمية الثانية (ماكفارلين وآخرون 1984، 261-273؛ جوردان وتايلور وكورب 1993، 96). كان مجلس الأمن القومي تنويجًا لمحاولات سابقة للتنسيق غير الرسمي لإدارة الجهود المتعلقة بالحرب، كما كان نتاجًا للنقاش حول كيفية تشكيل النظام البيروقراطي الأمني للولايات المتحدة، بما في ذلك دور الرئيس.

يجب تنسيق جميع الإجراءات المتعلقة بمهمة الدفاع الوطني، بما في ذلك تعزيز جميع أهداف السياسة الخارجية التي تعزز أمن البلاد ورفاهها، على مستوى القيادة العليا أولاً لضمان توافقها مع الهدف السياسي الذي تسعى إلى تحقيقه. يُعد التنسيق العملي للتدابير الأمنية مهمًا بشكل خاص في حالة إدارة الأزمات، عندما تحتاج السلطة التنفيذية إلى الاستفادة من المعلومات والخبرة والرؤى والتعلم الذي يحدث على مختلف مستويات وإدارات الحكومة.

هياكل مجلس الأمن القومي

سيحلل هذا القسم هيكل ومهام مجلس الأمن القومي، ويستخلص الدروس من المحاولات التاريخية لإعادة هيكلته، مع دراسة أهميتها لإدارة الأزمات الرئاسية. مجلس الأمن القومي ليس مجرد مجلس؛ إن وكالة الأمن القومي ليست مجرد مؤسسة، بل هي مؤسسة تتألف من ثلاثة مكونات مترابطة: هيكل لجنة متعدد المستويات يتألف من مجموعات مشتركة بين الإدارات والوكالات، ومدير تنفيذي/ مستشار رئاسي (وهو الآن وكالة الأمن القومي)، ومنظمة موظفين كاملة تديرها وكالة الأمن القومي.

هيكل اللجنة

يتكون هيكل لجنة مجلس الأمن القومي من مجموعات تضم أعضاء من الإدارات المشاركة، بالإضافة إلى موظفي المجلس. تختلف كل مجموعة في رتبته وحجمها وأهدافها، وتندرج من رتبة سكرتير مجلس الوزراء إلى رتبة ضابط العمليات. يهتم أعضاء اللجنة بشكل رئيسي بتقديم المشورة للرئيس من خلال تحديد القضايا الأمنية، وتكليف الدراسات وتحليلها وتقييمها، وتحديد خيارات صنع السياسات والقرارات الرئاسية، وإشراك اهتمامات ووجهات نظر الإدارات، وإعادة القرارات الرئاسية إلى الجهاز البيروقراطي لوضعها موضع التنفيذ، والإشراف على تنفيذها، ومراجعة الإجراءات المتخذة.

خلال الأزمات، تلعب بعض اللجان رفيعة المستوى دورًا أساسيًا في صنع القرار وتنفيذه، ويعتمد ذلك على استخدام هيكل اللجنة وخصائص قيادة مجلس الأمن القومي. عادةً ما تُفعل أزمة الأمن القومي هيكل مجلس الأمن القومي في مستوياته العليا، كما سيُناقش لاحقًا. خلال رئاستي ترومان وأيزنهاور، شهد مجلس الأمن القومي نموًا وتطورًا مؤسسيًا متصاعدًا. وعندما بدأت رسمية المجلس وهيكلته تعيق التخطيط المبتكر للسياسات، بدأ كينيدي بإلغاء

الطابع المؤسسي للمجلس. وقد أدى ذلك إلى التركيز على التخطيط التفاعلي بدلاً من التخطيط الاستراتيجي، وفقاً لزيغنيو بريجنسكي، NSA خلال إدارة كارتر (بريجنسكي 1988، 57-65).

ومن المفارقات أن هياكل اللجان الأكثر تفصيلاً في الإدارات الرئاسية الست الأخيرة تعود في أصلها إلى محاولة الحد من دور مجلس الأمن القومي بعد رحيل ماكجورج بندي، الذي كان مسؤولاً عن زيادة أهمية وسلطة NSA، حتى مع رئاسته للدور المتناقص للموظفين. مع وصول إدارة نيكسون، التي كانت قد شنت حملتها على استعادة هيكل مجلس الأمن القومي المؤسسي على غرار أيزنهاور (رودمان 1997)، شكّل هنري كيسنجر، وكيل وزارة الأمن القومي، لجاناً تابعة للمجلس لإنشاء بيروقراطيته الخاصة للأمن القومي وقاعدة نفوذه. بعد أول أزمة في السياسة الخارجية لإدارة نيكسون، وهي إسقاط طائرة استخبارات أمريكية فوق كوريا الشمالية، أنشأ كيسنجر مجموعة واشنطن للإجراءات الخاصة (WSAG) خصيصاً لإدارة التهديدات الأمنية الحرجة. وقد فعل كيسنجر مجموعة واشنطن للإجراءات الخاصة واعتمد عليها لإدارة الأزمات الدقيقة.

في الوقت نفسه، تولت العديد من لجان مجلس الأمن القومي الأخرى مهام صنع السياسات التي كانت تتولاها سابقاً وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وهيئة الأركان المشتركة (JCS) وغيرها. في الواقع، كان كيسنجر يعمل في كثير من الأحيان بمفرده و/أو من خلال مجموعة واشنطن للإجراءات الخاصة، مستغلاً في بعض الأحيان مجموعة العمل لتجاوز البيروقراطية، مفضلاً إدارة الأزمات شخصياً والانخراط مباشرة في المسائل التشغيلية والمفاوضات السرية. وفقاً لبعض التعليقات، أدى هذا في النهاية إلى إهمال هيكل اللجان الذي أنشأه. تم تجاهل العمل الذي قامت به اللجان لصياغة السياسات، وتسبب ميل كيسنجر إلى الهيمنة الشخصية على مجلس الأمن القومي في أزمات عديدة (هول، 1975، 112-116).

كان إهمال كيسنجر/نيكسون لعناصر مجلس الأمن القومي المختلفة مشابهاً في بعض النواحي لتجاهل كينيدي/جونسون لهيكل لجان مجلس الأمن القومي. كما يصور بيتر رودمان، المساعد الخاص لسابق كيسنجر وموظف مجلس الأمن القومي في أربع إدارات، كيسنجر كوكالة أمن قومي "تستغل البيروقراطية لاستخلاص الأفكار والاستراتيجيات"، لكنها في نهاية المطاف كانت تشارك في صنع القرار في أماكن أخرى. ويتذكر أن مجموعة العمل الاستشارية لحرب فيتنام كانت تجتمع بشكل متكرر، حتى مرتين يومياً، وخاصةً خلال الأزمات (رودمان، 1997). أعاد الرئيس فورد تنشيط مجلس الأمن القومي إلى حد ما واستخدمه في صنع القرارات المتعلقة بالأزمات خلال أزمتي ماياجويز وكوريا الشمالية (إنديكوت، 1982، 524-525؛ هيد، شورت، وماكفارلين، 1978). في عهد إدارة كارتر، حلت لجتان مشتركتان بين الوزارات محل جميع لجان كيسنجر (PDD/NSC 2 1977)، (ترأس الرئيس نفسه، أو وزيراً للدفاع أو الخارجية، لجنة مراجعة السياسات، وكانت تتألف من الأعضاء القانونيين في مجلس الأمن القومي. وتمثلت مهمتها في معالجة المسائل

الاستراتيجية بعيدة المدى، بما في ذلك ميزانيات الاستخبارات والقضايا الاقتصادية ذات الآثار على الأمن القومي الأمريكي. أما لجنة التنسيق الخاصة، التي يرأسها بريجنسكي بصفته وكالة الأمن القومي، فقد تعاملت مع الأزمات الدولية، وتقييم الحد من التسلح، والإشراف على العمليات الاستخباراتية السرية. وتؤكد بعض المصادر أنه لم يكن هناك فرق يُذكر بين اللجنتين، باستثناء طبيعة رئاستهما (مفاوضات رهائن إيران، بدون تاريخ). على أي حال، كانت لجنة التنسيق الخاصة هي الآلية التي اختارها الرئيس كارتر لإدارة أزمة رهائن إيران. أنشأت إدارة ريغان مجموعة إدارة الأزمات (CMG)، وهي واحدة من عدة مجموعات مشتركة بين الوكالات مُخصصة لإدارة جوانب مختلفة من الأزمات (NSDD 2. (1981) 3 وكانت السمة المميزة لمجموعة إدارة الأزمات هي رئاستها لنائب الرئيس جورج بوش، الذي كان مسؤولاً عن العديد من لجان مجلس الأمن القومي ذات الصلة بإدارة الأزمات. وقد أدارت لجان مجلس الأمن القومي التي يهيمن عليها نائب الرئيس بوش جوانب مختلفة من الأزمات المختلفة، مثل الحوادث الإرهابية، واحتجاز الرهائن، والتهديدات المحتملة باستخدام القوة ضد دولة أجنبية أو جهة فاعلة أخرى.

في عام 1987، وبعد أن أصدرت لجنة تاور نتائجها، أعلنت إدارة ريغان عن محاولاتها المتواضعة لتقوية هيكل مجلس الأمن القومي (NSDD 1987/266؛ NSDD 1987/276). ونتيجةً لهذه الإصلاحات، أصبحت وكالة الأمن القومي رئيسةً للجان العليا، وكان من المقرر رفع القرارات الرئيسية إلى الرئيس، وحلت "مجموعة مراجعة السياسات" محل مجموعة التخطيط المسبق للأزمات، ومجموعة عمل الحوادث الإرهابية، وهيئات أخرى تحت إشراف نائب الرئيس بوش (NSDD 1986/207؛ سيمبسون 1995، 632-633، 656-659).

خلال إدارة بوش، خضع هيكل لجان مجلس الأمن القومي لإصلاحات جذرية. وظل الرئيس على رأس نظام صنع القرار المتعلق بالأمن القومي. كان المجلس نفسه يتألف من الأعضاء القانونيين: الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية والدفاع، بالإضافة إلى مدير الاستخبارات المركزية (DCI) ورئيس هيئة الأركان المشتركة. وتتبع هذه اللجنة لجنة المديرين ولجنة النواب. تألقت لجنة المديرين من مجلس الأمن القومي بدون الرئيس، برئاسة وكالة الأمن القومي، ووزير الخزانة، ورئيس ديوان الرئيس، والنائب العام عند الضرورة. وقد كُلفت بمراجعة وتنسيق ومراقبة تطوير وتنفيذ سياسة الأمن القومي (كيجلي وويتكوف، 1991، 352). ومع ذلك، تُعدُّ لجنة النواب العنصر الأكثر أهمية في مجلس الأمن القومي لدراسة إدارة الأزمات الحالية والحديثة. برئاسة نائب مدير وكالة الأمن القومي، ضمت عضويتها في إدارة بوش وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، ووكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات، ونائب مدير الاستخبارات الوطنية، ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة، والمدعي العام في الحالات التي تطلبت عمليات سرية. ويبدو أن لجنة النواب قد حلت محل المجموعات الثلاث العليا المشتركة بين الوكالات (SIGs) في إدارة ريغان للسياسة الخارجية والاستخباراتية والدفاعية. وقد انعقدت لجنة النواب فور غزو العراق للكويت،

واستمرت في الانعقاد لمدة ثلاثة أشهر تالية، حيث تم التفكير في التدخل المسلح (وودوارد 1991، 203-306). شملت الحالات الأخرى التي شاركت فيها لجنة النواب أزمة بنما والانقلاب ضد ميخائيل غورباتشوف، حيث شكّل نائب رئيس وكالة الأمن القومي، روبرت غيتس، تحسباً لذلك، مجموعة فرعية للتخطيط للطوارئ برئاسة كوندوليزا رايس للنظر في العواقب المحتملة للانقلاب (غيتس 1996، 521-527).

اعتمدت إدارة كلينتون معظم تسميات وهيكلية بوش (PDD 2 1993؛ البيت الأبيض 1997). لا تزال لجنة النواب تتكون من المجلس دون حضور الرئيس؛ إلا أنها تضم الآن سفير الأمم المتحدة ومستشار السياسة الاقتصادية. عضوية لجنة النواب مماثلة لتلك التي كانت في عهد إدارة بوش، على الرغم من أنها تشمل مستشار نائب الرئيس للأمن القومي ونائب مساعد الرئيس للسياسة الاقتصادية، "حسب الحاجة". "ستعمل لجنة نواب كلينتون كمنتدى فرعي رفيع المستوى بين الوكالات الحكومية للنظر في قضايا السياسة التي تؤثر على الأمن القومي... [وتقوم] بمراجعة ومراقبة عمل عملية التعاون بين الوكالات في مجلس الأمن القومي."

مستشار الأمن القومي

ينطلب الدور المحوري لوكالة الأمن القومي في إدارة الأزمات تحليلاً معمقاً لفهم العلاقة بين هيكل مجلس الأمن القومي وقدرة موظفيه على إدارة الأزمات الدولية بفعالية. لم ينص النظام الأساسي الذي أنشأ مجلس الأمن القومي على منصب مستشار الأمن القومي؛ بل كان من المقرر أن يشرف على موظفيه سكرتير تنفيذي غير حزبي (هانتز، 1988). ومع ذلك، بدأ الرئيس أيزنهاور تقليد تعيين شخص معين من حزبه كـ "مساعد خاص لشؤون الأمن القومي" للرئيس، والذي أشرف على السكرتير التنفيذي وموظفي مجلس الأمن القومي. وبدءاً من هنري كيسنجر عام 1969، تغير اللقب من "مساعد خاص" إلى "مساعد الرئيس". وتستخدم هذه الورقة، باتباع ممارسات الحكومة الحالية، اللقب الأكثر شيوعاً وهو "مستشار الأمن القومي". ظلت بعض المهام الأساسية للمنصب ثابتة، حتى مع تغير الشخصيات والتفضيلات الرئاسية والسياقات السياسية بمرور الوقت، مما أدى إلى توسيع أو تقليص نطاق المسؤوليات تبعاً لذلك. وقد خضع منصب وكالة الأمن القومي لبعض التدقيق الحكومي والأكاديمي، لا سيما في أعقاب فترة كيسنجر، التي اتسمت بنشاطها الشديد، وفترة الأدميرال بوينت ديكستر، التي أدارت العديد من العمليات غير القانونية التي تعدت بشكل خطير إلى حد عدم الشرعية والتناقض مع سياسة الأمن القومي الراسخة. كتب ديفيد هول في دراسة حكومية عام 1975 حول صنع السياسة الخارجية أن "المهمة المركزية الموكلة إلى المساعد الخاص/السكرتير التنفيذي منذ إنشاء مجلس الأمن القومي" هي مهمة المدير الوصي، الذي يشرف على عملية وضع سياسات وإجراءات الأمن القومي (هول 1975). وكالة الأمن القومي هي "مدير العملية" لآلية صنع سياسة الأمن القومي للرئيس. تلعب وكالة الأمن القومي دوراً محورياً بصفتها المدير التنفيذي لموظفي مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى كونها مستشاراً رئاسياً رئيسياً، حيث تقدم المشورة الشخصية، وتنقل اقتراحات الآخرين بدلاً

من الدفاع عن مواقف محددة أو اتخاذ قرارات، تُعدّ وكالة الأمن القومي وسيطاً بين مختلف الأطراف التي تُدير السياسة الخارجية. ويعني دورها الوسيط أنها وسيط شفاف ونزيه.

تتولى وكالة الأمن القومي مسؤولية إدارة المعلومات التي تتدفق إلى الرئيس، وموازنة مدخلات الجهات الفاعلة في صنع السياسات، وتكليف الموظفين بإجراء دراسات وصياغة توجيهات، والحصول على تقييم خارجي للمشورة عند الحاجة، ومراقبة عملية صنع السياسات لمنع/اكتشاف الاختلالات، ورئاسة لجنة المديرين في مجلس الأمن القومي، وضمان تعميم القرارات الرئاسية على الوكالات التنفيذية، وإحاطة الرئيس علمًا، والأهم من ذلك، أداء جميع هذه المهام خلال أزمات السياسة الخارجية. يُتيح هذا المنصب وصولاً شبه مضمون إلى الرئيس لتقديم إحاطات، والمساعدة في اتخاذ القرارات، ووضع جدول أعمال اجتماعات مجلس الأمن القومي رفيعة المستوى (كيجلي وويتكوف، 1991، 337-356). تُعدّ هذه المهام أساسية لمدير الأزمات اليومي.

تطور هذا المنصب بحيث اتسع نطاقه وصلاحياته باطراد وفقاً لتفضيلات كل رئيس، وطبيعة شاغله، والسياق السياسي. وتشمل فئات الأدوار الأخرى التي حددها هول: مستشار/مدافع عن السياسات، ومتحدث/مدافع عن السياسات، ومراقب سياسي، ومنفذ لقرارات السياسات، ومشغل إداري (هول، 1975). ويشير هول إلى أن بعض هذه الأدوار قد تكون مفيدة في اكتساب النفوذ اللازم لوكالة الأمن القومي للتعامل مع الأمناء وإدارتهم. وفي الوقت نفسه، يؤكد هول أيضاً أن هذه الأدوار نفسها قد تؤدي إلى تضارب خطير بين مهام الوكالة الإشرافية المختلفة. على سبيل المثال، قد يواجه المتحدث الرسمي أو المدافع صعوبة في الإشراف على "إعادة التقييم الموضوعي للسياسة الجارية" المتأصلة في هيكل مجلس الأمن القومي (هول، 1975). بصفتها "وسيطاً نزيهاً" لمدخلات/مخرجات السياسات، قد تتعرض وكالة الأمن القومي للخطر بسبب التحوط الذي ينطوي عليه تعزيز النفوذ السياسي للرئيس (هول، 1975). علاوة على ذلك، قد تُرهق المهام العملية الدولية، بما في ذلك الدبلوماسية والتفاوض والوساطة وتقصي الحقائق، وكالة الأمن القومي، مما يُصعب إدارة تدفق المعلومات من وإلى الرئيس. تاريخياً، تخلّت العديد من وكالات الأمن القومي عن دورها كوسيط نزيه، مما أضرّ بنزاهة الخيارات التي عرضتها على الرئيس (هول، 1975).

وضع كيفن مولكاهي (1992) تصنيفاً لأدوار وكالة الأمن القومي، وفقاً لتفاعل مسؤولياتها في التنفيذ وصنع السياسات، مُصنّفاً كلاً منها من الأدنى إلى الأعلى. يقترح مولكاهي أربعة أدوار رئيسية لوكالة الأمن القومي: المدير، والمنسق، والمستشار، والوكيل، بالإضافة إلى فئة شاذة من "المتمردين" - وكالة أمن قومي تُبالغ في دور مجلس الأمن القومي. كما يمكن أن يكون المديرين بعيدين جداً عن الرئيس، كما كان الحال مع ريتشارد ألين عندما كان عليه أن يُقدم تقاريره إلى الرئيس ريغان من خلال مستشار البيت الأبيض إدوين ميس. ينطوي دور المنسق على التنفيذ أكثر من صنع السياسات، بينما في دور المستشار، تتفوق مسؤولية صنع السياسات على التنفيذ. يجمع دور الوكيل بين أقوى اتجاهات صنع السياسات والتنفيذ

في مزيج يُنافس وزارة الخارجية في وضع السياسة الخارجية والتحكم فيها (مولكاهي 1992). في الواقع، حصل كيسنجر، التجسيد الحقيقي لهذا التصنيف، في النهاية على كلا اللقبين؛ فقد كان وزيراً للخارجية ووكيلاً لوكالة الأمن القومي في آن واحد. بناءً على مفهوم مولكاهي لدور إدارة الأزمات، فيما يلي قائمة بمهام إدارة الأزمات المحتملة لوكالة الأمن القومي:

1. تحديد الأزمات بوضوح ودقة؛
2. تكليف جمع معلومات استخباراتية شاملة وموضوعية ومستمرة؛
3. التشاور مع خبراء من الداخل والخارج؛
4. استنباط خيارات السياسات وجمع جميع الآراء حول السياسات المقترحة من جميع المشاركين الرئيسيين وغير المشاركين المختارين؛
5. تحديد واضح لتداعيات وعواقب خيارات الاستجابة باستخدام تحليل السيناريوهات؛
6. تسهيل اتخاذ الرئيس لقرار من خلال توفير المعلومات والخيارات والسياق؛
7. إبلاغ سريع ومنتشر بقرارات الرئاسة لجميع الأطراف؛
8. مراعاة جميع القيود القانونية على الإجراءات المقترحة؛
9. مراقبة دقيقة لتنفيذ السياسات؛
10. تقييم السياسات ومراجعة البرامج بشكل فوري واستراتيجي.

يمكن أن يكون للعمل في ظل الأزمات آثار عديدة على أي وكالة أمن قومي. قد تُختزل العملية بين الوكالات إلى حد ما، بينما قد تتبنى وكالة الأمن القومي إجراءً مفضلاً وتتجاهل دورها الاستشاري المحايد. في المقابل، تتمتع وكالة الأمن القومي بالقدرة على أن تكون مديرة أزمات ممتازة بفضل وصولها الرئاسي، وافتقارها إلى الولاء البيروقراطي، وإمامها بقضايا الأزمات وتداعياتها. يمكن لوكالة الأمن القومي الفعالة أن تُسهّل تحويل الأزمة إلى تقدم تكتيكي واستراتيجي، مع المساعدة في تهدئة الصراع وإدارة الأطراف الدولية المختلفة المشاركة في الصراع.

الهيكلية: الكادر التنفيذي

يُعتبر موظفو مجلس الأمن القومي "الموظفين المعنيين بالأمن القومي والسياسة الخارجية للرئيس داخل البيت الأبيض" (البيت الأبيض، 1997). ويُفسر تفويض الكادر تفسيرين متناقضين محتملين بشأن المساءلة النهائية (مجهول، 1997أ). يرى أحد التفسيرين أن موظفي مجلس الأمن القومي هم موظفو الرئيس الخاصون والسريون (وليسوا وكالة أو

إدارة حكومية) المستعدون للرد على أي استفسار وتقديم المشورة المعفاة من التدقيق العام والكونغرسى، وذلك لتوفير مجموعة كاملة من خيارات السياسات والإجراءات. أما التفسير الثاني للتفويض فيشير إلى المساءلة العامة والكونغرسية، لأن موظفي مجلس الأمن القومي يديرون أيضًا الوكالات والإدارات الخاضعة للرقابة. ويُعد دور الموظفين في إدارة الأزمات ذا أهمية تحليلية أيضًا نظرًا للمعضلة المتأصلة التي يواجهونها. وفيما يتعلق بدورهم في إدارة العمليات بين الوكالات، لا يتمتع موظفو مجلس الأمن القومي بأي "مساواة بيروقراطية".

من الناحية النظرية، لا توجد مصلحة شخصية في مواقف أو توجهات أو تفضيلات البيروقراطيات الأساسية (مجهول 1997أ). يتعين على المديرين وكبار المديرين "إدارة أكبر بيروقراطية في العالم دون أي سلطة خطية" (مجهول 1997أ). إن تعقيد هذه المهمة يجعل إدارة الأزمات، وكذلك صنع السياسات اليومية، عملية تفاوضية يديرها موظفو مجلس الأمن القومي. ولإدارة هذه العملية والتفاوض عليها، يجب على موظفي مجلس الأمن القومي ممارسة نفوذ من خلال إنشاء روابط استراتيجية بين صانعي السياسات ومصالحهم. إن صلاحيات التفضيلات الرئاسية لخيارات السياسة، من الناحية النظرية، "فوق" موظفي مجلس الأمن القومي، ويجب ربطها بمفاوضات جانبية مع زملاء موظفي مجلس الأمن القومي، ومسؤولي المكاتب الفرعية، وغيرهم ممن يُسهمون في نجاح البيروقراطية. يتخذ النفوذ المُمارس شكل "تحكيم رأس المال السياسي" (تحديد المصالح المشتركة، والجهات الفاعلة الرئيسية، والتحالفات المؤيدة والمعارضة) ودفعها نحو تحقيق التفويض من الأعلى (مجهول 1997أ): قرار أزمة.

عادةً ما يُنظّم موظفو مجلس الأمن القومي في مديريات إقليمية ووظيفية تضم مديرًا أول واحدًا أو أكثر (يعادل تقريبًا مساعد وزير في وزارة)، وعدة مديرين (يعادلون تقريبًا نائب مساعد وزير)، وربما متدربين. يتيح هذا الهيكل الأفقي لموظفي مجلس الأمن القومي مسؤولية أكبر، واستجابةً أسرع، ووصولًا أوسع إلى الرئيس، مما يُمكنهم من أن يكونوا جهات فاعلة رئيسية في الأزمات، مُقدّمين معلوماتٍ وتحليلاتٍ تُرفع بسرعة إلى الرئيس وتعود بقراراتٍ رئاسية. ويتولى منصب نائب مساعد الرئيس أعلى المديرين الأولين. تعكس ازدواجية المسميات الدورين التوأمين المذكورين أعلاه؛ دور حماية الرئيس ودور إدارة عملية الأمن القومي بين الوكالات. تُعدّ المديرات جوهر الكادر المهني في مجلس الأمن القومي، ويديرها الأمين التنفيذي، الذي يوزّع المعلومات المهمة على الجهات المعنية، ويتولى دور البوابة الرئيسية لمجلس الأمن القومي ونوابه. وتُقسّم المديرات حاليًا وفقًا لمجالات السياسة الإقليمية وغير الإقليمية، بالإضافة إلى مجالات الإدارة والاتصال الحكومي/العامة.

علاوةً على ذلك، يُعدّ الموظفون الإحاطات ومحتوى الخطابات للرئيس، ويُساعدون البيت الأبيض في الرد على استفسارات السياسة الخارجية العامة والكونغرسية، ويُمثلون "نقطة الاتصال الأولية للإدارات والوكالات التي ترغب في لفت انتباه الرئيس إلى أي قضية تتعلق

بالأمن القومي" (البيت الأبيض، 1997). بمعنى آخر، يعتمد الموظفون على المعلومات الاستخباراتية وتحليلات الإدارات، ويُدققون هذه المعلومات ويُجمعونها، ويُحدّدون مدى قرب وقوع أزمة أمن قومي قد تتطلب اتخاذ إجراء. ويُعدّ الموظفون جداول أعمال الاجتماعات، بالإضافة إلى أوراق القرارات والمناقشات للجنة نواب الأمن القومي والهيئات الأخرى. كما يُشارك أعضاء الموظفين في مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات، ويُعدّون التحليلات والتوصيات لنواب الأمن القومي، ووكالة الأمن القومي، والرئيس. وتشمل العناصر الأخرى لهيكل موظفي مجلس الأمن القومي ذات الصلة بإدارة الأزمات غرفة عمليات البيت الأبيض، التي يعمل بها على مدار الساعة مديرون وضباط عسكريون مؤهلون وخبراء اتصالات واستخبارات. مهمتها هي تزويد الرئيس ومستشار الأمن القومي وأعضاء مجلس الأمن القومي بالمعلومات الاستخباراتية والمعلومات مفتوحة المصدر الحالية لدعم صياغة وتنفيذ سياسة الأمن القومي (البيت الأبيض، 1997). يتيح قربها الجغرافي من الرئيس وصولاً لا مثيل له إلى قنوات معلومات متعددة لا يمكن لأي وكالة أو وزارة أخرى التمتع بها في أوقات الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون لدى نائب الرئيس طاقم صغير ولكنه مهم لشؤون الأمن القومي، يرأسه مساعد نائب الرئيس، ويضم ضباطاً عسكريين ومسؤولي اتصال مع مجتمع الاستخبارات (سيمبسون، 1995، 963-976).

هيكل مجلس الأمن القومي في إدارة كلينتون

في عهد إدارتي كلينتون، ظل هيكل لجنة النواب والرؤساء كما هو. ازداد عدد مديريات الموظفين، وتولت مجالات جديدة من الشؤون الدولية ضمن نطاقها. مع تعيين أنتوني ليك، عاد دور وكالة الأمن القومي إلى دور الوسيط المحايد والنزيه، والمسؤول عن السياسات. شرح مسؤولون سابقون في مجلس الأمن القومي في عهد كلينتون كيفية عمل هيكل مجلس الأمن القومي في أوقات الأزمات (مجهول 1997أ، 1997ب). أولاً، بالاعتماد على المعلومات الاستخباراتية وتحليلات الإدارات المتاحة، يُحدد أحد موظفي مجلس الأمن القومي أزمة محتملة قد تُمثل تهديداً للقيم والمصالح الأساسية للولايات المتحدة، وتتطلب وقتاً محدوداً للاستجابة و/أو استخداماً محتملاً للقوة. الهدف المباشر هو وضع هذه القضية "على شاشة الرادار" لدى النواب والمسؤولين الرئيسيين ووكالة الأمن القومي، وربما الرئيس في النهاية.

كخطوة تالية، تُرسل رسالة موجزة تناقش الأزمة المحتملة (وتُستكمل بمكالمات وإحاطات شفوية) إلى الأمين التنفيذي و"المكتب الأمامي" لوكالة الأمن القومي ونائبه. قد تقرر وكالة الأمن القومي عرض المسألة على مجموعة فرعية من لجنة المدراء من خلال عقد "غداء عمل" تحضره وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، ومسؤول وكالة الأمن القومي صموئيل (ساندي) بيرغر، ووزير الدفاع ويليام كوهين. وبالمثل، قد يُعقد اجتماع غداء عمل لنظراء وكالة الأمن القومي في لجنة النواب. تُسهّل إمكانات مؤتمرات الفيديو والهاتف المباشرة التجمع الفوري للأطراف، بما في ذلك الموظفون المعنيون. عندما تتفاقم أزمة في السياسة الخارجية، تُعقد اجتماعات طارئة على مختلف مستويات اللجان من أجل إجراء "تفريغ

معلومات"، أو توزيع المعلومات المتاحة، ريثما يتم تجهيز أصول الاستخبارات. بمجرد اكتمالها، يمكن لهيكل مجلس الأمن القومي نشر هذه الأصول من خلال هيئة الأركان المشتركة، ومجتمع الاستخبارات، ووزارة الخارجية، وأي منظمات غير حكومية، ومنظمات دولية على الأرض، أو قوات برية، أو أي قناة أخرى مناسبة. ومع تراكم المعلومات، وظهر "رؤية موثوقة للأيام القليلة القادمة" (مجهول 1997ب)، تُصاغ استجابات الأزمة من خلال هيكل مجموعات العمل التي يديرها مديرو مجلس الأمن القومي ونواب مساعدي الأمناء (أو ما يعادلهم في الإدارات المعنية).

قد لا تعمل عملية صنع السياسات الاعتيادية خلال فترة الأزمة الحادة؛ فقد لا يسمح الوقت بإجراء الدراسات، وصياغة خطط الطوارئ، وإجراء الموافقات المفصلة بين الوكالات. تبدأ الاستجابة للأزمة بصياغة مذكرة موجزة تُحدد الإجراءات الملموسة. تتضمن المذكرة أيضًا خيارات السياسة الدبلوماسية والاستخباراتية والعسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى الاستجابات المحتملة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والتواصل مع الدول والتحالفات الأجنبية، والتواصل مع الكونغرس للحصول على تمويل إضافي لإجراءات الأزمة.

تُرسل مذكرة الإجراءات "مباشرة" إلى وكالة الأمن القومي، من خلال المدير الأول. قد يجتمع مُصوغ المذكرة مع وكالة الأمن القومي أيضًا، مُحددًا اعتبارات مثل القرارات الرئاسية، واستراتيجيات التفاوض، ومواقف الدبلوماسيين، والآثار المترتبة، وإجراءات المتابعة المطلوبة. بعد إطلاعه من وكالة الأمن القومي، يُحدد الرئيس في مذكرة العمل الخيارات التي تمت الموافقة عليها، والخيارات التي يجب دراستها بمزيد من التفصيل، واللجان التي ستنفذ المهام اللازمة. بعد أن يتخذ الرئيس قراره، ينتقل دور إدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي إلى عملية التنفيذ بين الوكالات. وتتمثل هذه العملية في إبلاغ الوزارات بالقرار الرئاسي المُتخذ، غالبًا في شكل مذكرة عمل للأمن القومي، والتي تُسمى "توجيه القرار" في إدارة كلينتون. كما تتضمن عملية التنفيذ بين الوكالات مراجعة عمل نظراء الوزارات للحصول على تعليقات، بالإضافة إلى تحديد ما لا يزال يتعين تنفيذه وما يستلزم إعادة النظر أو اتباع نهج جديدة. تُرفع النتائج إلى مجلس الأمن القومي والرئيس، اللذين قد يستخدمانها في اتخاذ القرارات، وصياغة نقاط الحوار، وإلقاء الخطب أمام الكونغرس، والإدلاء ببيانات صحفية، أو لأغراض أخرى. وفي الأزمات شديدة الديناميكية التي تشهد تغيرات في الأحداث كل ساعة، تُعقد إحاطات صباحية للموظفين، يحضرها كبار أعضاء اللجنة شخصيًا أو عبر مؤتمرات الفيديو. ويمكن أيضًا إنشاء لجان تنفيذية مؤقتة في عملية إدارة الأزمات. وقد تتقاطع هذه اللجان مع اختصاصات المديرية، وتصبح مجموعات عمل للأزمات للموظفين بشأن قضية معينة. كما قد تُنشئ مجموعات فرعية للتعامل مع جوانب منفصلة من جهود إدارة الأزمات. في السنوات الأخيرة، عملت مديرية الشؤون العالمية في مجلس الأمن القومي، وهي مديرية دائمة، بهذه الطريقة. فقد توسطت بين الموظفين ولجنة

النواب، وساعدت الموظفين والمجموعات المشتركة بين الوكالات، وأعضاء اللجنة، على التنسيق فيما يتعلق بعملهم وبياناتهم.

ومن جوانب إدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي أيضاً التواصل مع الأفراد المعينين لقيادة جهود إدارة الأزمات. يحدث هذا عندما يستدعي الرئيس سفيراً متجولاً، أو مبعوثاً خاصاً، أو مساعداً خاصاً ليكون المفاوض الرئيسي في الأزمات. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك المفاوضات التي أجراها دينيس روس في الشرق الأوسط، وريتشارد هولبروك في يوغوسلافيا السابقة، وروبرت غالتوتشي في كوريا الشمالية. ويلجأ هؤلاء الأفراد إلى هيكل لجان مجلس الأمن القومي، ويشاركون فيه حسب الحاجة، في الإحاطات اليومية، وفي عمل الموظفين.

دراسات حكومية حول مجلس الأمن القومي

أجرت الحكومة الأمريكية عدة دراسات حول مجلس الأمن القومي في ظل ظروف متباينة اختلافاً كبيراً. وقد أجريت هذه الدراسات بهدفين رئيسيين: تحسين أداء مجلس الأمن القومي، وفرض الانضباط والمساءلة على الرئاسة. ونستعرض هنا ثلاث دراسات لأهميتها في الإدارة الرئاسية للأزمات الدولية.

لجنة جاكسون الفرعية

في عام 1959، في فترة تصاعد التوتر بين القوى العظمى، أجرى السيناتور هنري جاكسون مراجعةً لعملية وضع سياسة الأمن القومي. وقد أطلقت هذه الدراسة "أول مراجعة شاملة منذ النقاش والجدل الذي سبق إنشاء مجلس الأمن القومي بموجب قانون صادر عن الكونغرس عام 1947" (جاكسون 1966، الفصل الحادي عشر). وفي ختامه، ذكر التقرير ما يلي:

"يمكن لمجلس الأمن القومي، عند استخدامه بشكل صحيح، أن يكون ذا قيمة كبيرة كهيئة استشارية للرئيس. تكمن القيمة الحقيقية للمجلس في كونه ملتقىً معتاداً يُمكن للرئيس من خلاله الانضمام إلى كبار مستشاريه في البحث عن دراسة ومناقشة "الخيارات الكبرى" لسياسة الأمن القومي. قد تكون هذه بدائل استراتيجية طويلة الأجل أو مشكلات أزمات تتطلب اتخاذ إجراءات فورية. يُوفر المجلس وسيلةً لطرح جميع آثار بدائل السياسة على الطاولة، ووسيلةً يُمكن للرئيس من خلالها إبلاغ مساعديه بقراراته وسلسلة التبريرات التي تقف وراءها (جاكسون، 1966، 68)."

مع ذلك، حذّر التقرير من أن: "المخاطر التي يجب تجنبها واضحة: من جهة، الإفراط في إضفاء الطابع المؤسسي على نظام مجلس الأمن القومي - بإجراءات مُعقدة للغاية وإنتاج مُفرط للأوراق الروتينية؛ ومن جهة أخرى، الإفراط في الطابع غير الرسمي - حيث تميل اجتماعات المجلس إلى أن تكون جلسات رسمية (جاكسون، 1966، 68)."

لجنة تنظيم الحكومة لإدارة السياسة الخارجية

بموجب قانون تفويض العلاقات الخارجية (FRAA) لعام 1972، شُكِّلت لجنة تنظيم الحكومة لإدارة السياسة الخارجية (COGCFP) بمشاركة شخصيات بارزة من القطاع الخاص والكونغرس والسلطة التنفيذية. وتمثلت مهمة اللجنة في مراجعة العملية والتنظيم المتبعين في "صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة FRAA/ 1972 وتقديم توصيات بشأنهما.

تمثل السياق السياسي المحلي للدراسة في تفكك إدارة نيكسون، ونهاية حرب فيتنام، وإعادة تقييم الرئيس فورد. بالإضافة إلى ذلك، جمع استمرار كيسنجر في تولي منصبه وزير الخارجية ووكالة الأمن القومي بين إدارة الأزمات ومسؤوليات صنع السياسات المباشرة بطريقة غير مسبوقه. وعلى النقيض من الأدوار التي تولها كيسنجر، أصرت اللجنة على أن يشغل منصب وكالة الأمن القومي مسؤول لا يتولى أي وظائف إدارية أخرى (COGCFP 1975).

لجنة تاور

في ديسمبر/كانون الأول 1986، مع اقتراب نهاية الحرب الباردة، وفي ظلّ تصاعد المواجهة الأيديولوجية بين الشرق والغرب، خضع مجلس الأمن القومي لتدقيق لجنة مراجعة خاصة أنشأها الرئيس ريغان. عُرفت اللجنة شعبياً باسم "لجنة تاور" نسبةً إلى رئيسها، السيناتور السابق جون تاور. قبل شهر واحد فقط، كشفت إدارة الرئيس عن بيع صواريخ ومعلومات استخباراتية أمريكية لإيران مباشرةً وعبر إسرائيل، على أمل تسهيل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين لدى حزب الله، حركة المقاومة الشيعية اللبنانية. كما كشفت إدارة ريغان أن عائدات عمليات نقل الأسلحة استُخدمت لتمويل الكونترا، وهي حركة تمرد مسلحة شُكِّلت لزعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا. تناقضت هذه الممارسات مع السياسات الأمريكية الرسمية المتمثلة في عزل إيران، وعدم التفاوض مع حزب الله، وحظر الكونغرس على مساعدة الكونترا. علاوة على ذلك، كانت جزءاً من عمليات سياسية بدأها وأدارها موظفو مجلس الأمن القومي، مستبعبدين بذلك الوزارات والوكالات. وأشارت لجنة تاور إلى أن هذه العمليات انبثقت عن عملية صنع سياسات لم تأخذ في الاعتبار جميع وجهات النظر ولم تحصل على المستويات اللازمة من التفويض والإجماع (مجلس المراجعة الخاص، 1987). كان مجلس الأمن القومي في عهد ريغان ورئاسته يمران بأزمة. ومع ذلك، أيدت لجنة تاور في النهاية المعايير القانونية والتنظيم العملي لنظام مجلس الأمن القومي وأكدته. ورفضت اللجنة الدعوة إلى تغيير هيكل عميق ظهر في أعقاب عمليات مجلس الأمن القومي "المارقة". على الرغم من أن دراسات جاكسون، وCOGCFP، وتاور امتدت لثلاثة عقود من التطور والممارسة السياسية، إلا أنها عكست جميعها قلقاً بشأن جودة المشورة المقدمة للرئيس، والهياكل المستخدمة لتقديمها، وآليات تنفيذ القرارات الرئاسية. ومع ذلك، لم تُوص أي من الدراسات بإعادة هيكلة جذرية لنظام مجلس الأمن القومي أو تعديل سلطته القانونية الأصلية. ومع ذلك، تبرز بعض النقاط المهمة فيما يتعلق

بإدارة الأزمات الرئاسية الفعالة. وتشمل هذه النقاط أهمية الاستخدام الأمثل لمجلس الأمن القومي، وضرورة حياد وكالة الأمن القومي في سياساتها، واستبعاد موظفيها من العمليات.

بعض حالات الأزمات

سيتناول هذا القسم ثلاث حالات توضيحية لتسليط الضوء على بعض القضايا ذات الصلة بإدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي.

أزمة الرهائن في إيران، 1979-1981

وفقاً لدراسات سرية سابقة (مفاوضات رهائن إيران، بدون تاريخ)، كانت أداة الرئيس كارتر لإدارة هذه الأزمة هي المجلس الأعلى. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز بشكل خاص على لجنة التنسيق الخاصة، المصممة خصيصاً لإدارة الأزمات الدولية اليومية.

عُقدت اجتماعات لجنة التنسيق الخاصة المتعلقة بالمفاوضات والجهود المبذولة لتحرير الرهائن يومياً في البيت الأبيض. ترأس هذه الاجتماعات بريجنسكي، وساعده الكابتن غاري سيك، مُدَوِّن الملاحظات ومراجع السياسات في لجنة التنسيق الخاصة، وويليام كواندت، أحد كبار الموظفين في محادثات كامب ديفيد. أبرزت اجتماعات البيت الأبيض دور الرئيس في إدارة هذه الأزمة، وفرضت متطلبات إدارة الأزمة على المسؤولين المعنيين. كان سيك حلقة الوصل بين بريجنسكي وموظفي وزارتي الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية. بهذه الصفة، لعب سيك دوراً محورياً في الحصول على تحليلات من الإدارات المسؤولة في نهاية المطاف عن تنفيذ قرارات الرئيس كارتر. دعم بريجنسكي استراتيجية تتضمن مفاوضات متعددة القنوات، ومبادرات دبلوماسية متعددة الأطراف، وعقوبات اقتصادية، وتطوير خيارات القوة للإنقاذ أو الرد. وبينما كان يصوغ الخطط ويشرف على تنفيذها، أبقى بريجنسكي عملية تنفيذ إجراءات الأزمة مع الوكالات المسؤولة وبعيداً عن مجلس الأمن القومي. أتاحت المعلومات الاستخبارية للمشاركين في إدارة الأزمات تحديد قنوات التفاوض، وإمكانيات ولوجستيات إنقاذ الرهائن، وغيرها من الحالات الطارئة. وتم التماس المشورة من الهيكل الداخلي لمجلس الأمن القومي، وكذلك من الخارج، بشكل مستمر.

كان أحد الجوانب المهمة للأزمة هو محاولة الإنقاذ العسكرية المعروفة باسم "الصحراء 1". وقد أيد بريجنسكي بقوة مهمة "الصحراء 1". إلا أنها فشلت بسبب صعوبات ميكانيكية، وأدت إلى فقدان أرواح. كانت قدرات الاتصالات حاسمة للحفاظ على تواصل البيت الأبيض مع المهمة. أوصى رئيس هيئة الأركان المشتركة بإلغاء المهمة، إلا أن بريجنسكي طعن في هذه التوصية. كرر قائد الموقع التوصية بإلغاء المهمة، فوافق الرئيس على رأيه. عارض سايروس فانس أيضاً الخيار العسكري، على عكس بريجنسكي. ولعلّ دفاع الأخير عن هذا المسار قد أعاق ممارسة الرئيس لرأيه. في نهاية المطاف، كانت جهود التفاوض الدؤوبة التي بذلها وارن كريستوفر فعالة في إخراج الرهائن من إيران، على الرغم من أن ثقة الجمهور بالرئاسة كانت قد تضاءلت بحلول ذلك الوقت.

أزمة لبنان، 1982-1983

مثل أزمة إيران، تألفت أزمة 1982-1983 في لبنان أيضاً من سلسلة من الأحداث المترابطة: الحرب الأهلية اللبنانية، و اغتيال بشير الجميل، والمجازر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والاحتلال المشترك للبنان من قبل إسرائيل وسوريا، والأعمال العدائية التي تلتها بين هذه الأطراف. ردًا على ذلك، نُشرت قوات مشاة البحرية الأمريكية كجزء من قوة متعددة الجنسيات (MNF) التي اتسع نطاق تفويضها بشكل متزايد ليتجاوز الأهمية الاستراتيجية والجدوى العملية. فشلت المبادرات الدبلوماسية في إخراج إسرائيل أو سوريا من لبنان. وأخيرًا، أدى التفجير الانتحاري في ثكنات مشاة البحرية في 23 أكتوبر/تشرين الأول 1983 إلى مقتل 241 من مشاة البحرية الأمريكية، وعجل بالانسحاب من لبنان. كما تعرض الفرنسيون لهجوم قصف مماثل. في أوائل عام 1982، أشارت معلومات دبلوماسية واستخباراتية أخرى إلى احتمال غزو إسرائيلي للبنان. حفز هذا التخطيط الدبلوماسي والعسكري الأمريكي بتنسيق من مجلس الأمن القومي (تانترا، 1990، 68). في 9 فبراير/شباط 1982، دعا ماكفارلين إلى اجتماع لمجموعة التخطيط المسبق للأزمات (CPPG)، التي ضمت موظفيه، وعدداً من المساعدين الخاصين، ومساعد نائب الرئيس لشؤون الأمن القومي. قاموا بدورهم بتنفيذ مجموعة المواقف الخاصة (SSG)، وهي تجمع رفيع المستوى لكبار مسؤولي مجلس الأمن القومي، ضمّ من بينهم رئيس موظفي البيت الأبيض جيمس بيكر، والمستشار الرئاسي ميس، وترأسه نائب الرئيس بوش. وُجّهت دعواتٌ لتشكيل لجان تابعة لمجموعة المواقف الخاصة للبدء في التخطيط للأزمات على مستوى مساعد الوزير برئاسة موظفين من مجلس الأمن القومي، إلا أن وزارة الخارجية أنشأت مجموعتها الخاصة المشتركة بين الوكالات، والتي سُمّيت مجموعة الطوارئ الخاصة بلبنان (تانترا، 1990).

كشفت دراسة لجنة تاور عن بعض المعلومات المهمة بشأن الأزمة اللبنانية (لبنان - 1982 - 1983، بدون تاريخ). في أعقاب التفجير الانتحاري الذي استهدف ثكنات مشاة البحرية، روى ماكفارلين أن الرئيس ريغان كلف أجهزة الاستخبارات، بما في ذلك وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي، بمعرفة "من نفذ العملية" (فالتزغراف وديفيس، 1990، 308-309). بمجرد أن تم تحديد ذلك بما يرضي الرئيس، استخدمت مجموعة تخطيط الأمن القومي (NSPG) هذه المعلومات في تقييمها لقصف مقر حزب الله. تطلبت مسألة الوفيات المدنية دراسة جادة، بينما صدرت أوامر بالتخطيط للطوارئ مع الجيش الفرنسي.

وجّه ماكفارلين شخصياً وزير الدفاع واينبرغر "لإجراء اتصالات عسكرية مباشرة مع الفرنسيين لشن هجوم في منطقة بعلبك" (لبنان - 1982-1983، بدون تاريخ). ورغم قرار مجموعة الأمن القومي وإعادة تأكيد الرئيس على تنفيذ القصف الانتقالي بالتنسيق مع الفرنسيين، يؤكد ماكفارلين أن واينبرغر فشل ببساطة في تنفيذ توجيهات مجلس الأمن القومي والتوجيهات الرئاسية. وترك الفرنسيون لتنفيذ المهمة بمفردهم، مما أدى إلى عواقب سلبية طويلة المدى على تعاون الأمن القومي الأمريكي مع الحكومة الفرنسية. وقد نُسبت

العديد من إخفاقات مجلس الأمن القومي فيما يتعلق بإدارة الأزمات في هذه الحالة إلى ضعف كادر المجلس، وتراجع نفوذه، ودور ماكفارلين العملياتي. تراجعت قدرة مجلس الأمن القومي على إدارة الأزمات بكفاءة أكبر بسبب الخلافات الجوهرية بين وزير الخارجية والدفاع، والتي كان من الممكن حلها بتحديد استراتيجية للسياسات المتبعة. تُتيح هذه الخلافات الجوهرية حول السياسات فرصةً لوكالة الأمن القومي المحايدة سياسياً للتوسط في الاتفاقيات والحصول على التوجيه الرئاسي. وكان من بين أسباب فشل أزمة لبنان نية الرئيس ريغان المعلنة لاستخدام وزارة الخارجية بدلاً من مجلس الأمن القومي في قضايا الشؤون الخارجية. وكان ماكفارلين الشخصية المحورية في هذه الأزمة، حيث كان نائباً لويليام كلارك في وكالة الأمن القومي، وعمل لاحقاً مبعوثاً خاصاً إلى الشرق الأوسط قبل أن يصبح وكيلاً لها. كما تعرض موظفو ماكفارلين لانتقادات مقارنةً بنظرائهم الأكثر خبرة في الوزارات.

كانت الدبلوماسية الأداة الرئيسية في إدارة هذه الأزمة؛ ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستراحة الأولية التي وفرها وجود مشاة البحرية والقوة متعددة الجنسيات، إلا أن الدبلوماسية فشلت في تحقيق أهدافها الرئيسية. لم يُجر موظفو مجلس الأمن القومي دراسةً كافيةً لعواقب هذا الفشل قبل اتخاذ إجراءات الاستجابة في هذه الأزمة. علاوةً على ذلك، لم يُدرك مجلس الأمن القومي بشكلٍ كافٍ الخطر المُتصاعد الذي لحق بمشاة البحرية. وبدلاً من ذلك، أصبح ماكفارلين المبعوث الخاص، وفقد حافزه لدراسة القضايا بشكلٍ نقدي والتخلي عن السياسات الخاطئة. تعارض دوره كمبعوث خاص مع حاجته إلى تنسيق وتقصي خيارات السياسة المُختلفة. وبالتالي، حُرم الرئيس من المشورة الموضوعية التي كان في أمسّ الحاجة إليها. وقد فاقت هذه الإخفاقات السياسية والبيروقراطية داخل الرئاسة ومجلس الأمن القومي من آثار الإخفاقات الدبلوماسية والعسكرية في الميدان.

أزمة الصواريخ الكوبية، أكتوبر/تشرين الأول 1962

أبلغ الرئيس بنيا وتركيب صواريخ نووية في كوبا في 15 أكتوبر/تشرين الأول 1962 (أليسون 1987). كانت الآلية التي استخدمها الرئيس كينيدي لإدارة هذه الأزمة هي اللجنة التنفيذية، وهي فرع من مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى مستشاريه الأكثر ثقة. في ذلك الوقت، كان دور مجلس الأمن القومي في التخطيط للأزمات، ومراجعة السياسات، وغيرها من الأنشطة قد تقلص بشكل كبير عما كان عليه في عهد أيزنهاور. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه في هذه الحالة الكلاسيكية لإدارة الأزمات، والتي أثارت جدلاً واسعاً، عززت المفاوضات السرية وغير الرسمية مع السوفييت مداولات صنع القرار التي جرت في اللجنة التنفيذية. وشملت المفاوضات مع السوفييت النظر في تنازلات تتعلق بإزالة الصواريخ الأمريكية من تركيا، بينما قدم الجانب الأمريكي تعهدات بشأن عدم غزو كوبا (كاغان 1995، 85-86). لم تُناقش هذه العناصر أو تُتخذ قرارات بشأنها بالكامل حتى في اللجنة التنفيذية. في بداية هذين الأسبوعين، حدد كينيدي تفضيلاته السياسية، والتي شملت دبلوماسيةً منفتحة مع الأمين العام السوفيتي نيكيتا خروتشوف والرئيس الكوبي فيدل كاسترو، ومراقبة منفتحة مصحوبة بحصار، وعملاً عسكرياً يبدأ بهجوم جوي على كوبا. بعد ثلاثين عاماً،

رُعم أن القادة السوفيت في كوبا كانوا يملكون سلطة إطلاق صواريخهم النووية التكتيكية قصيرة المدى دون استشارة الكرملين في حالة وقوع غزو أمريكي.

بعد عشرين عامًا من الأحداث، وضع بعض الأعضاء الرئيسيين في اللجنة التنفيذية "دروس أزمة الصواريخ الكوبية" (راسك وآخرون، 1982، 85-86). ويعني هذا أنه كان ينبغي لمجلس الأمن القومي أن يكون قادرًا على تجنب الأزمة تمامًا من خلال تقديم تصريحات أوضح عن نوايا الولايات المتحدة وسياساتها. بالنظر إلى الماضي، رأى المؤلفون أيضًا أن التردد في نشر المزيد من طائرات U-2 فوق كوبا كان جهدًا مضرًا للحد من المخاطر. فالمعلومات الاستخباراتية التي وفرتها هذه الرحلات أتاحت "خيارًا فعالًا للرد... في الوقت المناسب تمامًا" (راسك وآخرون، 1982، 85-86). ربما كانت عملية صنع القرار السابقة في اللجنة التنفيذية تميل نحو خيار الضربة الجوية ذات النتائج المحتملة المشؤومة. وقد أشيد بتزدد كينيدي في اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى مواجهة نووية في المذكرات والدراسات التاريخية والتحليلات؛ ومع ذلك، كانت التفسيرات الحديثة أكثر انتقادًا لتصرفات الرئيس.

اتضح عيوب وضعف اللجنة التنفيذية لكينيدي عندما لم تُعتبر الأزمة مجرد حلقة استمرت 13 يومًا، بل "ذروة تدهور العلاقات" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (كورنبلوه وتشانغ، بدون تاريخ). نُفذت عمليات لوكالة المخابرات المركزية والجيش خلال ذروة الأزمة. كان من الممكن لفرق التخريب التابعة لوكالة المخابرات المركزية، التي أرسلت إلى كوبا دون إذن أو علم اللجنة التنفيذية، أن تُعرقل المفاوضات وتؤدي إلى أعمال عدائية. أسوء تفسير للإجراءات السوفيتية العرضية على أنها إشارات متعمدة، وساهمت إخفاقات استخباراتية في مستوى عدم الاستقرار خلال الأزمة. تُشكك هذه العوامل في فكرة أن أزمة الصواريخ الكوبية كانت خاضعة لسيطرة الرئاسة عبر اللجنة التنفيذية (كورنبلوه وتشانغ، بدون تاريخ).

الدروس المستفادة

تُظهر الحالات الثلاث السابقة، التعقيد الهائل لإدارة مجلس الأمن القومي للأزمات. كما يتشير إلى العديد من الدروس التي يُمكن لتطبيقها على إصلاحات مجلس الأمن القومي المستقبلية أن يُعزز كفاءة المجلس بشكل كبير. أولاً، يجب أن يُصبح مجلس الأمن القومي مُيسرًا أفضل للتنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية. يجب أن تكون إدارة العمليات بين الوكالات قوية، على سبيل المثال، بحيث تفهم كل إدارة ووكالة مهمتها بوضوح. علاوة على ذلك، يجب تنسيق الجهود الدبلوماسية مع الجهود العسكرية للسماح لكليهما بالعمل في استراتيجية سياسية شاملة وليس في تناقض مع بعضهما البعض.

ثانيًا، يجب أن يكون مجلس الأمن القومي بمثابة منتدى لمناقشة مختلف البدائل السياسية، وليس كمدافع عن السياسات. يجب أن تُعطى جميع الخيارات دراسة كاملة من قبل المستويات

المناسبة في هيكل مجلس الأمن القومي. ولتعزيز كفاءة مجلس الأمن القومي في التنسيق، يجب أن تلعب وكالة الأمن القومي دوراً غير دعائي وغير عملي. وفي أفضل الأحوال، يجب أن تُولي وكالة الأمن القومي جميع خيارات السياسة الاعتبار والتحليل اللازمين، وألا تُركز على أي مسار واحد. يمكن لمجلس الأمن القومي، المحايد ولكن الحازم، أن يضمن أيضاً حل النزاعات بين الوزارات ومسؤولي مجلس الوزراء في الوقت المناسب، على الرغم من تعقيد الأزمة.

ثالثاً، يتطلب التشغيل الفعال لمجلس الأمن القومي مستويات كافية من الخبرة من موظفيه الذين يجب عليهم التفاعل مع نظرائهم في الوزارات والجيش. يجب أن تكون مسؤوليات الإدارة البيروقراطية للأزمات وتحديد أهداف السياسة الخارجية واضحة لجميع الجهات المعنية. وأخيراً، يجب أن يُوجّه التحديد الرئاسي للاستراتيجية السياسية عملية صنع السياسات خلال الأزمات، ويجب أن يكون مدى استثمار الرئاسة في الإجراءات متوازناً ومحددًا بشكل كافٍ.

التحليل والتوصيات

كان لتطور دور الرئيس في إدارة الأزمات تأثير مباشر على مجلس الأمن القومي. وبشكل عام، أصبحت إدارة الأزمات أكثر مؤسسية في مجلس الأمن القومي، مما يترتب عليه العديد من الآثار ذات الصلة بالسياسات، استناداً إلى المراجعة السابقة للأصول والهيكل والدراسات والحالات في هذه الورقة. يبدأ هذا القسم بتعليقات ذات طابع تحليلي، ويختتم بتوصيات سياسية لإدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي.

التحليل

كما توضح الأقسام السابقة، يمكن لمجلس الأمن القومي أن يعمل كأعلى وحدة صنع قرار في هيكل إدارة الأزمات الفريد للحكومة الأمريكية. فهو يجمع جميع الأطراف المعنية في منتدى واحد، مما يتطلب منهم التخلي عن ولاءاتهم البيروقراطية. حالياً، يوفر مجلس الأمن القومي القناة الرئيسية لتحفيز البيروقراطية على تخطيط سياسة الأزمات من خلال العملية المشتركة بين الوكالات على مستوى وكالة الأمن القومي، والموظفين، واللجان. يُعدّ مجلس الأمن القومي مؤهلاً بشكل خاص لهذه المهمة، إذ إنّ صياغة الخيارات، والتخطيط لما قبل الأزمة، والتقييم المحايد لا يمكن أن تتمّ إلا في إطار مجموعة لا تُولي اهتماماً كبيراً للأجهزة البيروقراطية.

يُعدّ مجلس الأمن القومي المؤسسة الأمثل لدراسة وتقييم والتوصية بالخطط المُقدّمة إلى الرئيس في أوقات الأزمات، لا سيّما على مستوى اللجان، ولكن أيضاً على مستوى مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات (الرسمية والخاصة). علاوةً على ذلك، يُعدّ مجلس الأمن القومي القناة الأهمّ لمراقبة، أو على الأقلّ التأثير، على تنفيذ إجراءات وسياسات

الأزمات من قِبَل مختلف الإدارات. البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي وحدهما القادران على الإشراف الفعّال على أنشطة التنفيذ والضغط على الإدارات للموافقة على السياسة المُختارة. وقد أظهرت أزمة الصواريخ الكوبية، بالإضافة إلى العديد من الشهادات والقضايا الأخرى، أنه في ظلّ ضعف مجلس الأمن القومي، فإنّ البيروقراطيات لديها القدرة على إدارة عملياتها الخاصة بطريقتها الخاصة، بغض النظر عن القيادة الحاسمة للرئيس وتركيزه على تفاصيل العمليات. يمكن لوكالة الأمن القومي (NSA) أيضاً أن تكون مديراً للأزمات بامتياز، إذ تُوجّه انتباه الرئيس إلى خيارات القرار الرئيسية، بالإضافة إلى المعلومات الاستخباراتية وغيرها من المعلومات ذات الصلة. ويمكنها إدارة عملية تفاوضية تُنسّق من خلالها التفويضات الرئاسية وردود فعل مجلس الوزراء. وللصلاحيات والمسؤوليات الكبيرة الممنوحة لوكالة الأمن القومي ومجلس الأمن القومي عيوبٌ ومزاياً كبيرة. ولسوء الحظ، يُمكن استخدام مجلس الأمن القومي كـ "قناة خلفية" لتعزيز أو إحباط أو الالتفاف على أو تفويض الوزارات وفروع الحكومة الأخرى في الأزمات، وذلك من أجل تنفيذ سياسة البيت الأبيض الأكثر صرامة أو القيام بعمليات مستقلة. ويُتيح هذا الدور لموظفي وكالة الأمن القومي (NSA) إمكانية التعدي على القانون أو الوصول إلى تهديئة أسرع.

هناك بعض المخاطر والتنازلات المحتملة الإضافية لإدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي. فقد تؤدي إلى التركيز على العمليات، والتواصل الوثيق مع التنفيذ، ومنح سلطة خطية غير مستحقة للموظفين على حساب التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات بين الوكالات. هناك حاجة إلى أن يكون الرئيس والموظفون أكثر مشاركة أثناء إدارة الأزمات، وأن يكون للعديد من أنشطتهم دور تشغيلي، مثل تنسيق أنشطة الاستخبارات. تميل البيروقراطيات إلى إجراء صنع السياسات على المستوى التشغيلي، والذي قد ينتج عن غياب التوجيه الاستراتيجي من الرئاسة. هناك خطر من أن تؤدي إدارة الأزمات إلى صنع سياسات تشغيلية على حساب استراتيجية منظمة في الوقت نفسه، يمكن استخدام مجلس الأمن القومي تكتيكياً لتقريب قرارات إدارة الأزمات والمسؤولية والمساءلة من البيت الأبيض. "الأزمات أحداث تفرض السياسات، مما يسمح للبيت الأبيض بتولي زمام المبادرة" (تانتز 1990، 227). من المهم أن نتذكر، مع ذلك، أن هذا سلاح ذو حدين، لأن تقريب إدارة الأزمات من البيت الأبيض، إذا كانت الأزمة تتطور ببطء، ينطوي على خطر الموازنة بين السيطرة الرئاسية والمساءلة الشائكة. في حالات حل الأزمات الناجحة، مثل أزمة الصواريخ الكوبية، يُفضي تعزيز السيطرة الرئاسية إلى إشادة الرئيس في المهمات الفاشلة، مثل مهمة الصحراء الأولى في أزمة رهائن إيران وعمليات إيران كونترا، أضعفت انتقادات "دبلوماسية رعاة البقر" أو عدم التشاور مع الكونغرس الرئيس بشكل كبير.

يُعد مجلس الأمن القومي، من خلال غرفة العمليات، مُناسباً لرصد وتكليف العمل والمنتجات الاستخباراتية أثناء الأزمات، وهو موقع مركزي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأزمات، ويستفيد من جميع المعلومات المتاحة. وهو المتلقي الرئيسي للمنتجات الاستخباراتية الرئيسية التي تراقب هذه المعلومات والتحليلات، مع تكليف مجتمع الاستخبارات على وجه التحديد

بتوفير المعلومات والتحليلات في الوقت المناسب لإدارة الأزمات. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن القومي أن يكون بمثابة مستودع للذاكرة المؤسسية لإدارة الأزمات، بحيث تتوفر فيه جميع الوثائق والقرارات والدراسات والتحليلات ذات الصلة التي يمكن أن تساعد في إدارة الأزمات المستقبلية.

يمكن لوكالة الأمن القومي (NSA) أن تُساعد في التخفيف من حدة الخلل في العملية الاستشارية، والذي قد يحدث بغض النظر عن الهيكل التنظيمي لمجلس الأمن القومي. تشمل هذه الخلل الإجماع المفرط بين المستشارين، وتجنب القرارات غير الشعبية، وإهمال جميع الفرضيات، وحجب الرئيس عن النقاشات المفيدة، وعدم رغبة أي مستشار في إبلاغ الرئيس بمسار العمل المُوصى به (جورج 1980، 121-136). في حين أن هيكل مجلس الأمن القومي لا يُمثل ضمانًا لنجاح المهمة، إلا أن بعض العوامل يُمكنها على الأقل ضمان دراسة متأنية لآثار مختلف الإجراءات. وبصفتها وسيطًا نزيهًا وراعياً لعملية تقديم المشورة، يُمكن لوكالة الأمن القومي مواجهة الاتجاهات التنظيمية السلبية. التوصيات

استنادًا إلى الديناميكيات الحاسمة للعملية بين الوكالات، وسير السياسة الخارجية، وصياغة خيارات السياسات، وتنسيق معلومات الأزمات والإجراءات المتعلقة بها، والجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في كل ذلك، تُصوغ هذه الورقة توصيات سياسية تتعلق بدور مجلس الأمن القومي في إدارة الأزمات.

- يجب أن يكون مجلس الأمن القومي مُهيأً بشكل مناسب للاستجابة للقيادة الاستراتيجية الرئاسية، دون تجاوز الرئيس أو إغفال توفير مجموعة كاملة من خيارات اتخاذ القرار. وتشمل عناصر هذا التكوين الحياد السياسي لمجلس الأمن القومي، والإدارة المشتركة بين الوكالات من قبل موظفي مجلس الأمن القومي ولجانته، والتعبير الكامل عن الآراء والخيارات على جميع مستويات مجلس الأمن القومي.
- لا ينبغي تقليص أو تضخيم إضفاء الطابع المؤسسي على مجلس الأمن القومي، مع خضوعه للتفضيل الرئاسي. يجب أن يلبي التوظيف احتياجات صياغة خيارات السياسات والتفاوض على تنفيذها مع النظراء، دون أن يصبح جهازًا بيروقراطيًا جديدًا أو تابعًا عاجزًا في ظل الوزارات. ينبغي لمجلس الأمن القومي أن يقدم مشورة واضحة وسليمة مباشرة إلى الرئيس، مستقيماً اقتراحاته من وزراء الحكومة، واللجان المشتركة بين الوكالات، وموظفي مجلس الأمن القومي، والأجهزة البيروقراطية المشاركة، والخبراء الخارجيين.
- ينبغي أن تتولى وكالة الأمن القومي إدارة عملية جمع النصائح والخيارات، وأن تتسم بالاستقلالية والحياد وعدم المناصرة فيما يتعلق باتخاذ القرارات. في الأزمات، ينبغي أن تلعب وكالة الأمن القومي دورًا رئيسيًا، بدلاً من أن تكون بمثابة وزير في مجلس الوزراء، وذلك من أجل إيصال أوسع نطاق من المعلومات إلى الرئيس، ومن أجل تنسيق أنشطة الاستجابة من قبل الجهاز البيروقراطي بأكمله.

■ في نهاية المطاف، يجب أن يحتفظ الرئيس بالسيطرة على عملية اتخاذ القرارات في حالات الأزمات، بينما تتولى الوزارات ووزراء الحكومة مسؤولية التنفيذ والعمليات. ينبغي لمجلس الأمن القومي إدارة التفاعل مع الوزارات، وحشد مدخلاتها، وتوليد الخيارات، والإشراف على التنفيذ، والحصول على الإجماع والمعارضة. يجب ألا تنشأ سياسات وعمليات مستقلة أبداً.

إن تطبيق هذه الاعتبارات والدروس والمقايضات على التشكيلات المستقبلية لمجلس الأمن القومي من شأنه أن يساهم في إدارة أكثر فعالية للأزمات الدولية التي قد تنشأ في عالم متزايد التعقيد.